



جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

الأثر الإيجابي لانتقال الاقتصاد الليبي من اقتصاد ريعي إلى

اقتصاد إنتاجي تنافسي خلال الفترة 1995-2024

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد

إعداد الطالبة: ربيعة عبدالغني الطاهر الخبولي

إشراف الاستاذ الدكتور: فتحية رمضان وادي

الدرجة العلمية: أستاذ

خريف (2025-2026م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

الْعِظَمُ
صَدَقَ
سورة المجادلة الآية 11

الإهداء

الحمدُ لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، الحمدُ لله الذي بنعمته تتم
الصالحات، وبفضله يتحقق الحلم بعد الصبر، ويكتمل الطريق بعد العناء.
إلى من كان النور الذي استند عليه قلبي في رحلتي ...

إلى أبي ...

العطاء الدائم، وينبوع القوة، وسند الشدائد، وظهر الرضا الذي فتح لي
كل الأبواب.

لكم الفضل بعد الله في كل خطوة وصلتُ إليها.

إلى الروح التي سكنت عالمي، رفيقتي التي منحتني من دعمها وصبرها ما
جعل الطريق أهون، شكراً لكونك سندي في كل لحظة، ولإيمانك بي
حين ترددتُ في الإيمان بنفسي.

إلى أسرتي وسعادتي، هذه الثمرة لكم، فأنتم أجمل إنجاز في
حياتي.

الباحثة

شكر وتقدير

بعد الحمد لله وشكره، أتقدم بوافر الامتنان، وخالص التقدير إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتور/ فتحية رمضان وادي، لما أولته من عناية علمية رفيعة، وما بدلته من متابعة دقيقة وتوجيه سديد، وما تحمّلته من تصويب للعثرات بصيرٍ وأناةٍ على الرغم من كثرة شواغلها وتعدد إلتزاماتها.

كما أخصُّ بالشكر والتقدير الأستاذين الفاضلين اللذين تكرّما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وستُسهم ملحوظاتهما العلمية الرصينة في تقويمها وإثرائها. ويمتدُّ الشكر موصولاً إلى الدكتور علي المحمودي الذي لم يدّخر جهداً في تقديم المعلومة القيمة والنصح الصادق.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لكل من شجّعني وساندني ، أوزرع في طريقي كلمة طيبة كانت باعثاً على الاستمرار ومُضيئاً نحو إتمام هذه الرسالة. وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، إنّه سميعٌ مجيب.

الباحثة

المخلص

تتناول هذه الرسالة تحليل أثر الاعتماد الريعي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2024)، مع التركيز على مدى قدرة الاقتصاد الليبي على الانتقال من اقتصاد قائم على الربيع النفطي إلى اقتصاد إنتاجي أكثر تنوعاً، وانطلقت الدراسة من مشكلة رئيسة تتمثل في هيمنة الإيرادات النفطية على بنية الاقتصاد، وتذبذب معدلات النمو، وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية، وصيغت فرضية رئيسة وفرضيتان فرعيتان تتعلقان بأثر الإيرادات النفطية، والاستثمار الكلي، ومعدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي في ليبيا.

اعتمدت الدراسة منهجاً يجمع بين التحليل النظري والقياس الكمي؛ حيث جرى استعراض الأدبيات الخاصة بالاقتصاد الريعي، والنمو الاقتصادي، والتنوع، والدراسات التطبيقية على الاقتصاد الليبي، ثم تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) باستخدام بيانات سنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسبة الإيرادات النفطية من الناتج، ونسبة الاستثمار الكلي من الناتج، ومعدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، وأظهر اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما بينت معاملات الأجلين القصير والطويل ومعامل تصحيح الخطأ أن النمو الاقتصادي في ليبيا يتحدد من خلال تفاعل منظم بين هذه العوامل.

دللت النتائج على أن الإيرادات النفطية ما زالت المتغير الأهم في تفسير النمو، مع أثر إيجابي ومعنوي في الأجلين القصير والطويل، وأن الاستثمار الكلي يسهم في رفع معدل النمو، وإن كان تأثيره أقل من تأثير الربيع النفطي، في حين أظهر معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي أثراً عكسياً ومعنوياً على النمو في الأجل الطويل، وقد أدت هذه النتائج إلى رفض الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

وتخلص الرسالة إلى أن الاقتصاد الليبي ما زال خاضعاً لمنطق الاقتصاد الريعي، مع وجود إمكانات فعلية لتحسين مسار النمو عبر إدارة أفضل للعوائد النفطية، وتوجيه الاستثمار نحو أنشطة إنتاجية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، بما يمهد لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط على المدى المتوسط والبعيد.

Abstract

This thesis examines the impact of rentier dependence on key macroeconomic variables and its implications for economic growth in Libya over the period 1995–2024, with a focus on the prospects for transitioning from a petroleum-based rentier

The analysis starts from a context of an economy to a more diversified productive one, marked by the dominance of oil revenues, volatile growth, and weak non-oil activity.

The study formulates a main null hypothesis and two subsidiary hypotheses concerning the effects of oil revenues, aggregate investment, and the rate of change in the GDP deflator on economic growth in Libya.

Methodologically, the study combines theoretical analysis with an econometric

Annual data on the application using an Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model of real GDP growth, the ratio of oil revenues to GDP, the ratio of aggregate investment

The bounds test to GDP, and the rate of change in the GDP deflator are employed to confirm a long-run equilibrium relationship among these variables, while the estimated short-run and long-run coefficients, together with the error-correction term, indicate that economic growth in Libya responds systematically to changes in these factors.

The empirical results show that oil revenues remain the most important driver of growth, with a positive and significant impact in both the short and long run. Aggregate investment also supports growth, though with a smaller effect, whereas the rate of change in the GDP deflator exerts a negative and significant influence on

These findings lead to the rejection of the main null hypothesis of growth in the long run and the subsidiary hypotheses.

The thesis concludes that the Libyan economy remains largely rent-based, while still holding real potential to improve its growth trajectory through better management of oil revenues, redirecting investment toward productive activities, and strengthening overall macroeconomic stability in support of a broader and more competitive productive base.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	الملخص
هـ	ABSTRACT
و	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
1	الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
3	أولاً: مشكلة الدراسة
3	ثانياً: فروض الدراسة
3	ثالثاً: أهداف الدراسة
4	رابعاً: أهمية الدراسة
4	خامساً: منهجية الدراسة
5	سادساً: حدود الدراسة
6	سابعاً: مبررات اختيار موضوع الدراسة
6	ثامناً: الدراسات السابقة
6	أولاً: الدراسات العربية السابقة
9	ثانياً: الدراسات الأجنبية السابقة
10	تاسعاً: تقسيمات الدراسة
12	الفصل الأول:

الصفحة	الموضوع
	الإطار النظري والمفاهيمي للتحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي التنافسي
13	المبحث الأول: الاقتصاد الريعي - المفهوم والآثار
13	أولاً: تعريف الاقتصاد الريعي وخصائصه الأساسية
16	ثانياً: مظاهر الاقتصاد الريعي في الدول النامية والمنتجة للنفط
19	ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الاقتصاد على الربيع
23	المبحث الثاني: الاقتصاد الإنتاجي التنافسي - المفهوم والمقومات
23	أولاً: مفهوم الاقتصاد الإنتاجي ومقوماته الرئيسية
25	ثانياً: مؤشرات التنافسية الاقتصادية وفق المنظمات الدولية
26	أولاً: مؤشر التنافسية العالمية
26	ثانياً: مؤشرات التنافسية القطاعية
27	ثالثاً: مؤشر التنافسية في العالم العربي
27	رابعاً: المؤشرات المرتبطة بالتنافسية غير المباشرة
28	ثالثاً: الشروط المؤسسية والهيكلية للتحوّل نحو اقتصاد إنتاجي
29	أولاً: بناء مؤسسات اقتصادية فعالة وشفافة
29	ثانياً: إصلاح هيكل الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل
30	ثالثاً: تطوير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للإنتاج
30	رابعاً: تعزيز البنية التحتية الإنتاجية والتكنولوجية
32	المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للتحوّل من الاقتصاد الريعي
32	أولاً: نظرية التحوّل الهيكلي
34	ثانياً: نظرية النمو المستدام ونموذج سولو
36	ثالثاً: المدرسة المؤسسية الجديدة وأثرها في بناء اقتصادات تنافسية
40	الفصل الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الريعي والمتغيرات الكلية المؤثرة في التحوّل الإنتاجي

الصفحة	الموضوع
41	المبحث الأول: العلاقة بين الإيرادات الريعية والنمو الاقتصادي
41	أولاً: تأثير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي
43	ثانياً: العلاقة بين الريع والنمو الاقتصادي طويل الأجل
45	ثالثاً: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي الكلي
48	المبحث الثاني: العلاقة بين الريع والاستثمار والإنتاجية
48	أولاً: أثر الاعتماد الريعي على سلوك الاستثمار العام والخاص
50	ثانياً: العلاقة بين الإنفاق الريعي وكفاءة تخصيص الموارد
53	ثالثاً: مدى قدرة الريع على توليد إنتاجية مستدامة
55	المبحث الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الريعي ومؤشرات التنافسية
55	أولاً: تأثير الريع على تنوع مصادر الدخل الوطني
57	ثانياً: العلاقة بين الاقتصاد الريعي وضعف القيمة المضافة في القطاعات غير النفطية
59	ثالثاً: أثر الاعتماد الريعي على ترتيب ليبيا في المؤشرات الدولية (التنافسية - الحوكمة - بيئة الأعمال)
63	الفصل الثالث: تحليل تطورات البنية الاقتصادية الليبية خلال الفترة (1995-2024)
67	المبحث الأول: تطورات المؤشرات الريعية والإنتاجية في الاقتصاد الليبي
67	أولاً: تحليل مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (1995-2024)
68	استمرارية الاعتماد الريعي والتذبذب الاقتصادي
69	غياب التنوع وإعاقة الاستقرار الاقتصادي
69	ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي (1995-2024)
70	التقلبات الحادة وعدم الاستقرار

الصفحة	الموضوع
71	أثر الربح على النمو الاقتصادي
71	تحليل تركيبة النمو الاقتصادي ومحدداته
71	العلاقة مع الاستثمار والتضخم
72	الاتجاه العام ومؤشرات التحول
72	ثالثاً: قراءة في مساهمة الاستثمار الكلي في دعم الإنتاج المحلي
73	التذبذب في نسب الاستثمار وضعف الاستدامة
73	العلاقة مع النمو والإنتاج المحلي
73	التوجهات البنوية للاستثمار وفرص التحول الضائعة
74	فجوة الكفاءة وتحديات التحول المؤسسي
75	المبحث الثاني: التضخم والإنفاق والإنتاجية
75	أولاً: تحليل تطور معدلات التضخم وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي
75	الاتجاهات العامة للتضخم وتفسير التقلبات
77	ثانياً: تقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم
79	غياب البيئة المؤسسية الحاضنة
80	ثالثاً: رصد العلاقة بين الاستثمار الكلي والتضخم في الاقتصاد الليبي
82	المبحث الثالث: مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي التنافسي
82	أولاً: تحليل مسار تنويع مصادر الدخل الوطني خارج القطاع النفطي
83	الفرص الضائعة خلال فترات الفوائض
84	ثانياً: مؤشرات القيمة المضافة والقدرة التنافسية للقطاعات غير الريعية
86	ثالثاً: التحديات المؤسسية والهيكلية في طريق التحول الاقتصادي
90	الفصل الرابع: التحليل القياسي للعلاقة بين الاقتصاد الريعي والتحول نحو الاقتصاد الإنتاجي في ليبيا
91	المبحث الأول: الإطار المنهجي للنموذج القياسي وأسس بنائه

الصفحة	الموضوع
91	أولاً: أهداف النموذج القياسي ومتغيراته
92	ثانياً: منهجية التحليل القياسي ومبررات استخدام نموذج ARDL
94	ثالثاً: مصادر البيانات وطبيعتها وتعريف المتغيرات والوصف الإحصائي
96	رابعاً: النموذج النظري وبنية العلاقات الاقتصادية
100	المبحث الثاني: الاختبارات القياسية للنموذج
100	أولاً: اختبارات الثبات واختبار نموذج (ARDL) الأمثل
100	نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات عند المستوى
104	ثانياً: اختبار حدود التكامل (BOUNDS TEST) لوجود علاقة طويلة الأجل
107	ثالثاً: تقدير نموذج (ARDL) وتحديد معاملات الأجل الطويل والقصير
111	المبحث الثالث: تشخيص النموذج واختبارات الصلاحية
111	أولاً: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي
113	ثانياً: اختبار تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
114	ثالثاً: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج العلاقة باستخدام اختباري CUSUM CUSUMSQ
118	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج التطبيقية
118	أولاً: اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بأثر الاعتماد الريعي على النمو الاقتصادي في ليبيا
120	ثانياً: اختبار الفرضية الثانية الخاصة بدور المتغيرات الإنتاجية والكلية، ممثلة في الاستثمار الكلي ومعدل تغير المخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي، في تفسير النمو الاقتصادي في ليبيا
123	ثالثاً: مناقشة النتائج التطبيقية في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة
125	الخاتمة
126	المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
65	الجدول (1-3): المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا (1995-2024)
95	الجدول (1-4): معدل تغير المخفض الضمني للنواتج المحلي %
97	الجدول (2-4): مصفوفة الارتباط الفعلي بين المتغيرات
100	الجدول (3-4): نتائج اختبار ADF عند المستوى
102	الجدول (4-4): نتيجة اختبار ADF لمتغير الإيرادات النفطية عند الفرق الأول
102	الجدول (5-4): درجات تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات وفق نتائج اختبار ADF
106	الجدول (6-4): الحدود الحرجة الرسمية لاختبار حدود التكامل (BOUNDS TEST) عند مستويات معنوية مختلفة
108	الجدول (7-4): تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL
109	الجدول (8-4): تقدير متغيرات الأجل القصير
112	الجدول (9-4): نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي
113	الجدول (10-4): نتائج اختبار WHITE لتجانس التباين
114	الجدول (11-4): نتائج اختبار JARQUE-BERA

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
67	الشكل (1-3): تطور نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2024)
70	الشكل (2-3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2024)
72	الشكل (3-3): تطور نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2024)
75	الشكل (4-3): تطور معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2024)
115	الشكل رقم (1-4): منحنى CUSUM لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج
116	الشكل رقم (2-4): منحنى CUSUMSQ لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المقدمة

أولاً: مشكلة الدراسة

ثانياً: فروض الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: منهجية الدراسة

سادساً: حدود الدراسة

سابعاً: مبررات اختيار موضوع الدراسة

ثامناً: الدراسات السابقة

– الدراسات العربية السابقة

– الدراسات الأجنبية السابقة

المقدمة

يمثل الاقتصاد الريعي أحد الأنماط الغالبة في كثير من الاقتصادات النامية، ولا سيما الدول المصدرة للنفط، حيث تعتمد المالية العامة والنشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية أكثر من اعتمادها على قاعدة إنتاجية متنوعة تولّد قيمة مضافة حقيقية، ويترتب على هذا النمط جملة من الاختلالات البنيوية؛ من أبرزها هشاشة النمو أمام تقلبات الأسعار العالمية، وضعف الإنتاجية، وتراجع دور القطاعات غير النفطية، وغياب الحوافز الكافية للاستثمار الخاص والابتكار والتنويع الهيكلي.

وفي المقابل، يبرز نموذج الاقتصاد الإنتاجي التنافسي بوصفه الاتجاه التنموي الأكثر قدرة على تحقيق نمو مستدام، إذ يقوم على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ورفع القدرة التنافسية للسلع والخدمات في الأسواق المحلية والعالمية، استنادًا إلى ركائز أساسية؛ من بينها تطوير رأس المال البشري، وتحسين بيئة الأعمال والمؤسسات، وتوظيف التكنولوجيا والابتكار في دعم الأنشطة الإنتاجية، ومن ثمّ يغدو التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه للدول الريعانية الساعية إلى تخفيف التبعية للموارد الناضبة، وتقليل هشاشتها أمام الصدمات الخارجية.

وتمثل ليبيا حالة واضحة لاقتصاد ريعي يعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، وهو ما ينعكس في تذبذب معدلات النمو، وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، وتراجع القدرة التنافسية للاقتصاد، وانطلاقًا من هذه الإشكالية، تسعى هذه الرسالة إلى تحليل أثر الاعتماد الريعي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، ممثلة في الإيرادات النفطية، والاستثمار الكلي، ومعدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، وبيان انعكاسها على مسار النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2024)، وذلك في إطار استكشاف إمكانات الانتقال التدريجي نحو اقتصاد إنتاجي أكثر تنوعًا وتنافسية، عبر توجيه السياسات الاقتصادية بما يخدم توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط على المدى المتوسط والبعيد.

أولاً: مشكلة الدراسة

يُعدُّ الاقتصاد الليبي نموذجًا واضحًا لاقتصاد يعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي ترتب عليه ضعف قاعدة الإنتاج، وتذبذب معدلات النمو، وتراجع قدرة القطاعات غير النفطية على توليد قيمة مضافة مستدامة، وقد أدت عقود من الاعتماد الريعي إلى غياب التنويع الاقتصادي، وضعف الاستثمار المنتج، وتزايد حساسية الاقتصاد للصدمات النفطية، مما أعاق مسار التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما هو الأثر الإيجابي لانتقال الاقتصاد الليبي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي خلال الفترة 1995-2024 ؟

ثانياً: فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- لا توجد علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (الإيرادات النفطية، الاستثمار الكلي، ومعدل تغيرخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي) والنمو الاقتصادي في ليبيا.

الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى (H1): لا توجد علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد الريعي.

- الفرضية الثانية (H2): لا تمتلك المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالإنتاج والاستقرار الاقتصادي، ممثلة في الاستثمار الكلي ومعدل تغيرخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، أثراً معنوياً على النمو الاقتصادي في ليبيا في المديين القصير والطويل.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية والتحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي في ليبيا، وذلك من خلال تقدير

نموذج قياسي يسمح بفهم ديناميكية النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

1. قياس أثر الاعتماد الريعي ممثلاً في الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال المدين القصير والطويل.
2. تحليل دور الاستثمار الكلي في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقييم مدى فاعليته في بيئة يغلب عليها الطابع الريعي.
3. دراسة أثر معدل تغير المخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي، وبيان دلالاته في تفسير التغيرات السعيرية الكلية المرتبطة بالأداء الاقتصادي.
4. تقدير نموذج متكامل للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام منهجية ARDL واستخلاص الدلالات الاقتصادية من نتائج التقدير.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في التالي:

1. توضيح طبيعة الاقتصاد الليبي كإقتصاد ريعي، وبيان انعكاس الاعتماد على الإيرادات النفطية على مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2024) .
2. قياس الأثر الكمي للتحويل نحو إقتصاد إنتاجي من خلال تحليل دور الاستثمار والقطاعات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي في ليبيا.
3. مساعدة صانعي القرار في ليبيا على تقييم جدوى سياسات التنويع الاقتصادي والتحول من الربح إلى الإنتاج، عبر نتائج كمية يمكن الاستناد إليها في صياغة السياسات الاقتصادية.
4. إثراء الدراسات العربية التي تتناول قضية الانتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد إنتاجي في الاقتصادات النفطية، من خلال تطبيق عملي على حالة الإقتصاد الليبي.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة منهجاً تحليلياً وقياسياً يجمع بين الإطارين النظري والتطبيقي؛ بهدف تحليل أثر الاعتماد الريعي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2024)، وقد اتُبعت منهجية متعددة المستويات؛ لضمان الدقة العلمية وموثوقية النتائج، وذلك على النحو التالي:

1- المنهج الوصفي التحليلي

تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري المتعلق بخصائص الاقتصاد الريعي ومحددات الاقتصاد الإنتاجي التنافسي، مع استعراض الاتجاهات التاريخية للمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة، وقد ساعد هذا الأسلوب في تفسير الخلفيات الاقتصادية والهيكلية التي تؤثر في النمو الاقتصادي الليبي، وفي فهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

2- منهجية السلاسل الزمنية

نظراً لاعتماد الدراسة على بيانات سنوية تمتد لفترة تقارب ثلاثين عاماً، فقد تم تطبيق منهجية السلاسل الزمنية بهدف تقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات. النموذج القياسي المستخدم :

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ؛ لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وكل من: الإيرادات النفطية، والاستثمار الكلي، ومعدل التضخم. وقد تم اختيار نموذج (ARDL) ؛ نظراً لقدرته على التعامل مع متغيرات مختلفة الدرجات في التكامل، ولتمييزه بإمكانية تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بصورة منفصلة، مما ينسجم مع أهداف الدراسة وطبيعة البيانات.

3- أداة الدراسة

تم استخدام برنامج (EViews 12) ؛ لإنجاز التحليل القياسي، نظراً لانتشاره الأكاديمي وقدرته العالية على معالجة السلاسل الزمنية، وإجراء الاختبارات الإحصائية المتقدمة، وتقدير نماذج (ARDL) ، إضافة إلى توفير أدوات فعالة ؛ لفحص الاستقرار الهيكلي واختبارات التشخيص المختلفة.

سادساً: حدود الدراسة

تقتصر الحدود الزمانية لهذه الدراسة على الفترة (1995-2024)، لكونها تمثل مرحلة تتضح فيها ملامح الاقتصاد الريعي في ليبيا، وتظهر خلالها محاولات التنويع والتحول نحو اقتصاد إنتاجي، أما الحدود المكانية فتتمثل في الاقتصار على دراسة حالة الاقتصاد الليبي دون امتداد التحليل إلى دول أخرى، مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية على سبيل الاستئناس النظري فقط.

سابعاً: مبررات اختيار موضوع الدراسة

جاء اختيار موضوع هذه الدراسة استجابة لحاجة ملحة لفهم طبيعة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي نتيجة اعتماده التاريخي على الإيرادات النفطية، وما ترتب على ذلك من اختلالات هيكلية في بنية الإنتاج، وضعف في قدرة القطاعات غير النفطية على توليد قيمة مضافة مستدامة، وقد ازدادت أهمية تناول هذا الموضوع مع تزايد التقلبات الحادة في أسعار النفط عالمياً، وما تخلفه من آثار مباشرة على مستويات النمو والاستقرار الاقتصادي في ليبيا، الأمر الذي يجعل دراسة العلاقة بين الاعتماد الريعي والمتغيرات الاقتصادية الكلية ضرورة لفهم آليات تأثير الاقتصاد بهذه الصدمات.

ويستند اختيار هذا الموضوع أيضاً إلى الحاجة لدراسة دور الاستثمار الكلي، ومعدل تغير المخفض الضمني للنتاج المحلي الإجمالي، والإيرادات النفطية في تشكيل ديناميكية النمو الاقتصادي، خاصة في ظل محدودية الدراسات القياسية التي تجمع بين هذه المتغيرات ضمن نموذج متكامل يغطي فترة زمنية ممتدة

ثامناً: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية السابقة

1- دراسة حميدة أبورونية، 2021م بعنوان: ("أثر الربيع الخارجي على الاقتصاد الليبي وكيفية الانتقال إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي")؛ واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستناد إلى الأدبيات النظرية وتجارب بعض الدول، وتحليل بيانات الإيرادات النفطية والإنفاق العام في ليبيا، خلصت إلى أن الاقتصاد الليبي يجسد معظم خصائص الاقتصاد

الريعي من حيث الاعتماد شبه الكامل على العوائد النفطية، وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، واستمرار نمط الإنفاق الريعي القائم على الأجور والدعم والتحويلات على حساب الاستثمار المنتج، وغياب رؤية واضحة لتوظيف الفوائض النفطية في بناء قاعدة إنتاجية ورأس مال بشري ومعرفي، وأوصت الدراسة بتوجيه هذه الفوائض نحو تنويع القاعدة الإنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات الحديثة، وإصلاح منظومة الدعم وسعر الصرف بما يخدم الإنتاجية والتنافسية، وبناء اقتصاد معرفة وتحسين بيئة الأعمال أمام القطاع الخاص.

2- دراسة أحمد عبدالله الصويغي عون، 2024م بعنوان: (دور النفط وتنويع الإنتاج في الاقتصاد الليبي)؛ وتناولت بالمنهج الوصفي التحليلي تطور النمو الاقتصادي منذ بداية عصر النفط في ليبيا، مع التركيز على الاستثمارات النفطية وتطور الصناعات البتروكيمياوية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية، وبينت الدراسة أن مستوى المعيشة والنشاط الاقتصادي يرتبطان بقوة بإنتاج النفط وتصديره، ما يجعل النمو عرضة للصدمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تؤثر في الإيرادات النفطية، كما أوضحت أن الصناعات البتروكيمياوية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل من الإمكانات المتاحة، على الرغم من قدرتها على المساهمة في تنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد الاقتصادية، وانتهت الدراسة إلى توصيات بتفعيل هذه الصناعات وربطها بسلاسل قيمة صناعية محلية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة توجيه الاستثمارات العامة نحو قطاعات إنتاجية أخرى تسهم في تنويع الاقتصاد.

3- دراسة (طارق بغني، 2018م) بعنوان: (التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2014)؛ حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي الكمي لقياس درجة التركيز القطاعي في الناتج المحلي باستخدام مؤشر (هيرشمان-هيرفيندال) وربطها بسلوك النمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج ضعف درجة التنويع في الاقتصاد الليبي، وارتفاع مستوى التركيز في قطاع النفط، وهو ما انعكس في عدم استقرار معدلات النمو وارتباطها الشديد بتطورات قطاع النفط وأسعاره العالمية، وأكدت الدراسة أن استمرار الاعتماد على النفط حال دون تكوين قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على امتصاص الصدمات، وبناء على ذلك أوصت بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي لم تحقق

هدف التنويع، مع التركيز على سياسات استثمارية تدعم القطاعات غير النفطية، وتحدّ من التبعية المطلقة للعوائد النفطية.

4- دراسة بالقاسم يوسف بازينة وسيرينا غسان حقوق، 2021م بعنوان: (التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي) دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014) وهي دراسة جمعت بين المنهج الوصفي التحليلي والجانب القياسي، حيث استُخدم معامل (هيرفندال-هيرشمان)؛ لقياس درجة التنويع في الناتج الإجمالي والصادرات والإيرادات، ثم اختبار العلاقة بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معامل التركز في الصادرات والإيرادات، وهو ما يعكس انخفاضاً في التنويع، واعتماداً شديداً على النفط، في حين سجّل الناتج الإجمالي مستوى متوسطاً من التنويع لا يكفي لتحقيق نمو مستدام، وأبرزت النتائج القياسية وجود علاقة عكسية معنوية بين مؤشر التركز ومعدل النمو، بما يعني أن زيادة التنويع ترتبط بتحسين أداء النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة خفض درجة التركز في الصادرات والإيرادات عبر التوسع في السلع والخدمات غير النفطية، وتبني سياسات تعزّز التنويع القطاعي، وتقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

5- دراسة ربيع أنويجي عبد الرحمن، 2023م بعنوان: (أثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 2002-2022: دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL)، وركزت هذه الدراسة على قياس أثر مساهمة الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي، وربطها بجهود التنويع الاقتصادي، كما بيّنت الدراسة وجود علاقة ارتباط وتكامل مشترك بين مساهمة القطاعات غير النفطية والناتج المحلي خلال فترة الدراسة، بما يعكس أهمية هذه القطاعات في تفسير جزء من تقلبات الناتج، إلا أن تأثيرها ظلّ أقل من الإمكانيات المتاحة؛ نتيجة القيود المؤسسية وضعف البيئة الاستثمارية، وأوصت الدراسة بدعم القطاعات غير النفطية عبر سياسات صناعية وزراعية وخدمية واضحة وتذليل العقبات أمام الاستثمار الخاص، مع إدماج نتائج النماذج القياسية في صياغة سياسات تنويع واقعية تستند إلى بيانات وتحليل كمي.

6- دراسة حمزة مفتاح المختار، 2022م الموسومة ب (أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2019)، واستخدمت أسعار سلة (أوبك)؛

لتمثيل أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ لتمثيل النمو الاقتصادي، معتمدة على منهجية التكامل المشترك بأسلوب إنجل-جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ؛ لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى الناتج المحلي الحقيقي، مع وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرين، بما يعكس تبعية النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط، وأوصت بناء على ذلك ببناء سياسات اقتصادية تقلل من الاعتماد على النفط كمتغير مهيم على النمو، من خلال تنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاعات الإنتاجية الأخرى، ورفع كفاءة إدارة العوائد النفطية، وتوجيه جزء أكبر منها للاستثمار في البنية التحتية والقطاعات المنتجة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية السابقة

1- دراسة Ruddock, Edwik & P. L ، 2007م ، بعنوان: (النفط والتنمية الاقتصادية والتنويع في ليبيا)، واعتمدت هذه الدراسة منهجاً وصفيًا-مقارناً، وذلك بتحليل بيانات الاقتصاد الكلي الليبي من حيث الناتج والاستثمار والدين وهيكل الصادرات، ومقارنة التجربة الليبية بتجارب بعض الدول النفطية الأخرى؛ بهدف تقييم أثر سياسات إدارة عوائد النفط على مسار التنمية والتنويع الاقتصادي، وخلصت إلى أن ليبيا لم تنجح بالقدر الكافي في تحويل الثروة النفطية إلى أصول إنتاجية مستدامة، وأن جزءاً كبيراً من العوائد النفطية اتجه إلى الاستهلاك بدل الاستثمار في تنويع القاعدة الإنتاجية، مما أدى إلى استمرار الاعتماد الشديد على النفط وتقلب النمو الاقتصادي، وضعف القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، وأوصت بتبني استراتيجية متكاملة للتنويع تشمل تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، وتطوير القطاعات غير النفطية في الصناعة والزراعة والسياحة، وإصلاح السياسة المالية بما يحقق عدالة بين الأجيال، وتحسين بيئة الأعمال، وتقليص الدور الريعي للقطاع العام لصالح قطاع خاص إنتاجي.

2- دراسة Moftah Aimer, Nagmi M ، 2020م بعنوان: (أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا: مقارنة اختبار الحدود لنموذج ARDL) ، واستخدمت الدراسة بيانات للفترة 1990-2016 بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، واختبار الحدود لتحليل أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، مع إدخال متغيرات مثل

الواردات والانفتاح التجاري، وأظهرت النتائج أن أسعار النفط تعد عاملاً مهماً في تفسير تحركات الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، مع وجود علاقات سببية من الانفتاح التجاري والواردات نحو أسعار النفط، في حين لم يظهر أثر معنوي كبير لصدمات أسعار النفط على الميزان التجاري، وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات طاقة ومالية تراعي تقلبات أسعار النفط وتُحد من انتقالها إلى مؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي، واستغلال عوائد النفط في بناء قاعدة إنتاجية تقلل من حساسية النمو لصدمات الأسعار على المدى الطويل.

ويتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية أنها تجمعت في مسارين رئيسيين: مسار وصفي تحليلي ركّز على تشخيص طبيعة الاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاداً ريعياً، ورصد مظاهر الاختلال في هيكل الناتج، وتوزيع القوى العاملة وضعف التنوع القطاعي، ومسار قياسي انصبّ في الغالب على تحليل علاقات محددة؛ مثل أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، أو أثر درجة التنوع أو الصادرات أو مساهمة القطاعات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات زمنية معينة، وقد أسهمت هذه الأعمال في توضيح خصائص الاقتصاد الريعي الليبي، وإبراز حساسيته للصدمات النفطية، وبيان الأهمية النظرية والعملية لتنوع القاعدة الإنتاجية، لكنها لم تُعالج بصورة مباشرة ومتكاملة الأثر الكلي للتحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي ضمن إطار قياسي شامل يمتد زمنياً حتى السنوات الأخيرة، ومن هذا المنطلق تنطلق الدراسة الحالية من هذه الأرضية المعرفية؛ فهي تتفق مع الدراسات السابقة في تشخيصها لطبيعة الاقتصاد الليبي الريعية، وتأكيداً على مركزية التنوع القطاعي والقطاعات غير النفطية في تحقيق نمو مستدام، لكنّها تسعى إلى تجاوز حدود المقاربات الجزئية عبر بناء نموذج قياسي زمني يغطي الفترة 1995-2024.

عاشراً: تقسيمات الدراسة

تتكوّن الرسالة من إطار عام وأربعة فصول جاءت علي النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي التنافسي

المبحث الأول: الاقتصاد الريعي – المفهوم والآثار.

المبحث الثاني: الاقتصاد الإنتاجي التنافسي - المفهوم والمقومات .

المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للتحويل من الاقتصاد الريعي .

الفصل الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الريعي والمتغيرات الكلية المؤثرة في التحويل الإنتاجي

المبحث الأول: العلاقة بين الإيرادات الريعية والنمو الاقتصادي .

المبحث الثاني: العلاقة بين الربح والاستثمار والإنتاجية .

المبحث الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الريعي ومؤشرات التنافسية .

الفصل الثالث: تحليل تطورات البنية الاقتصادية الليبية خلال الفترة (1995-2024)

المبحث الأول: تطورات المؤشرات الريعية والإنتاجية في الاقتصاد الليبي .

ديناميات التضخم والإنفاق والإنتاجية .

المبحث الثالث: مؤشرات التحويل نحو الاقتصاد الإنتاجي التنافسي .

الفصل الرابع: التحليل القياسي للعلاقة بين الاقتصاد الريعي والتحويل نحو الاقتصاد الإنتاجي

في ليبيا

المبحث الأول: الإطار المنهجي للنموذج القياسي وأسس بنائه .

المبحث الثاني: الاختبارات القياسية للنموذج .

المبحث الثالث: تشخيص النموذج واختبارات الصلاحية .

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج التطبيقية .

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

للتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي

التنافسي

- ❖ **المبحث الأول: الاقتصاد الريعي – المفهوم والآثار.**
- ❖ **المبحث الثاني: الاقتصاد الإنتاجي التنافسي – المفهوم والمقومات .**
- ❖ **المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسّرة للتحول من الاقتصاد الريعي .**

المبحث الأول:

الاقتصاد الريعي – المفهوم والآثار

يُشكّل الاقتصاد الريعي نمطاً اقتصادياً خاصاً تتسم به العديد من الدول النامية، ولا سيما تلك التي تعتمد في مواردها العامة على عوائد طبيعية مثل : النفط، والغاز، والمعادن، دون أن يقابلها إنتاج فعلي متنوع، أو قاعدة إنتاجية واسعة، وقد أدى هذا النمط إلى نشوء اقتصادات تهيمن فيها الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال توزيع الريع، مع ضعف دور القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الصناعة والزراعة، وتراجع مساهمة القطاع الخاص في توليد النمو وفرص العمل، ويُعد فهم مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه ومظاهره خطوة أساسية لتفسير اختلالات الأداء الاقتصادي الاقتصادي الكلي في الدول الريعانية، وفهم العقبات البنيوية التي تعيق تحولها إلى اقتصادات أكثر إنتاجية وتنافسية، وعليه، يتناول هذا المبحث توضيحاً لمفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه، وتحليلاً لمظاهره في الدول النامية المنتجة للنفط، ثم استعراضاً للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استمرار الاعتماد على الريع كمصدر رئيسي للدخل القومي.⁽¹⁾

أولاً: تعريف الاقتصاد الريعي وخصائصه الأساسية

يُمثّل مفهوم الاقتصاد الريعي أحد المفاهيم الجوهرية في تحليل بنية الاقتصادات النامية التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية كمصدر رئيس للدخل القومي، ويُقصد بـ (الاقتصاد الريعي) ذلك الاقتصاد الذي تستمد فيه الدولة الجزء الأكبر من إيراداتها من مصادر ريع خارجي، لا تنتج عن تفاعل حقيقي بين عناصر الإنتاج المحلية، بل تأتي من ريع الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، أو من تحويلات خارجية، أو مساعدات دولية، أو دخول ناتجة عن احتكار مورد معين دون مقابل إنتاجي داخلي يعادله⁽²⁾.

وقد برز هذا المفهوم بوضوح في أدبيات الاقتصاد السياسي خلال سبعينيات القرن العشرين، بخاصة في ظل الطفرة النفطية التي شهدتها الدول العربية، وتحول الدولة إلى مركز

(1) الجبوري، حامد عبد الحسين. (2018، 27 حزيران)، المجتمع الريعي نتاج الاقتصاد الريعي الخصائص والآلية، اقتصاد، تم الاسترجاع من <https://www.fcds.com/economical/1080> ص 26.

(2) الجبوري، حامد عبد الحسين. (2018، 27 حزيران)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

لتوزيع الرّيع بدلاً من مراكمته الإنتاج، ويؤكد الخبير الاقتصادي الإيراني مهدي برزكان أن الاقتصاد الريعي هو «ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر خارجي للثروة، دون أن يقابله مجهود إنتاجي داخلي يُسهم في خلق القيمة المضافة، بينما يُعرّف حازم الببلاوي أحد أبرز منظّري الاقتصاد الريعي في السياق العربي، الدولة الريعية بأنها تلك التي تحصل على جزء كبير من دخلها من الخارج، وتمارس وظيفة التوزيع بدلاً من الإنتاج⁽¹⁾.

ويتميّز الاقتصاد الريعي بعدد من الخصائص البنّوية التي تميّزه عن الاقتصادات الإنتاجية، ومن أبرزها:

1. هيمنة الدولة كمركز رئيسي لتوزيع الثروة: حيث تسيطر الدولة على الموارد الريعية، وتقوم بإعادة توزيعها عبر آليات التوظيف في القطاع العام، والدعم، والمشاريع الحكومية، دون أن يكون هناك ضغط حقيقي لتطوير القطاعات الإنتاجية أو تعزيز كفاءتها⁽²⁾.

2. ضعف دور الضرائب كأداة تمويل أساسية: فعلى عكس الاقتصادات الإنتاجية التي تعتمد على الإيرادات الضريبية، لا تحتل الضرائب مكانة محورية في الاقتصاد الريعي، مما يضعف آليات المحاسبة والمساءلة بين الدولة والمواطنين، وهو ما أطلق عليه بعض المفكرين عقد الرّيع السياسي.

3. اقتصاد استهلاكي مفرط وضعيف القاعدة الإنتاجية: إذ تؤدي الوفرة الريعية إلى تحفيز سلوكيات استهلاكية على مستوى الأفراد والدولة، مع ضعف في الحافز تجاه الادخار والاستثمار في القطاعات غير النفطية، وهو ما يؤثر على استدامة النمو والتنويع الاقتصادي⁽³⁾.

4. ضعف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: نتيجة للاعتماد المفرط على الموارد الريعية، يغيب الحافز نحو تحسين الكفاءة الإنتاجية أو الاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تراجع النمو القائم على الإنتاج الحقيقي، مقابل تضخم في القطاعات غير الإنتاجية، مثل

(1) الببلاوي، حازم. (1989)، الدولة الريعية في الوطن العربي، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ج1، ص 279-294)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، ص 281.

(2) الربيعي، أحمد رعد عبد الكافي. (2022، حزيران)، مأزق الدولة الريعية: هيمنة المورد الواحد (الطبعة الأولى)، جامعة بابل - العراق، ص 140.

(3) لببلاوي، حازم . (1989)، مرجع سبق ذكره، ص 284.

الخدمات الحكومية والاستهلاك العام، وهو ما يُفضي إلى (الركود التتموي) الذي تعاني منه أغلب الدول الربعية⁽¹⁾.

5. تقلب الأداء الاقتصادي بسبب الاعتماد على أسعار عالمية متذبذبة: إذ يُعد الاقتصاد الريعي هشا أمام تقلبات الأسواق العالمية، نظراً لاعتماده على صادرات أولية كالنفط، التي تتعرض لتذبذبات دورية حادة في الأسعار، وينعكس ذلك على الموازنات العامة والنشاط الاقتصادي ككل، ما يؤدي إلى دورات متكررة من الانتعاش والانكماش، ويضعف استقرار الاقتصاد الكلي، وتُعد ليبيا مثالا واضحا لهذا النمط، حيث شهدت مستويات النمو والتوظيف والإنفاق الحكومي تقلبات حادة تبعاً لتغير أسعار النفط عالمياً، دون قدرة واضحة على امتصاص الصدمات أو تحقيق تنويع فعال في القاعدة الاقتصادية.⁽²⁾

6. انكماش القطاع الخاص وتقليص ظاهرة (الزبونية الاقتصادية)، ففي الاقتصاد الريعي تتحول الدولة إلى الموزع الرئيسي للفرص الاقتصادية والموارد، ما يؤدي إلى تهميش القطاع الخاص المنتج، مقابل ازدهار شبكة من العلاقات الربعية والامتيازات، تقوم على القرب من السلطة بدلاً من الكفاءة أو التنافسية، وينتج عن ذلك فساد إداري، وضعف في بيئة الأعمال، وتكريس نمط ريعي في الثقافة الاقتصادية والاجتماعية.

7. تضخم دور القطاع العام وتراجع فاعلية السياسات الاقتصادية: حيث تُهيمن الدولة في الاقتصاد الريعي على التوظيف والخدمات العامة والإنفاق الاجتماعي، ما يؤدي إلى تضخم القطاع العام من حيث العدد دون الكفاءة، ويقيد مساحة المبادرة والاستثمار الخاص، وفي هذه البيئة، تصبح السياسات الاقتصادية أداة لإعادة توزيع الريع أكثر من كونها محفزاً للنمو والتطوير الهيكلي⁽³⁾.

إن الاقتصاد الريعي، وإن وُقر للدولة موارد مالية ضخمة على المدى القصير، إلا أن استمراريته تؤدي إلى تشوهات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتُقوّض فرص التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قادر على الصمود والتكيف، ومن هنا تبرز أهمية معالجة هذه

(1) الربيعي، أحمد رعد عبد الكافي. (2022، حزيران)، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(2) المرابط، محمد جمعة. (2019)، أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة من 2000 حتى 2017، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(العدد الثاني، الجزء الأول)، ص 573.

(3) الربيعي، أحمد رعد عبد الكافي. (2022، حزيران)، مرجع سبق ذكره، ص 138.

السمات البنوية في سياق الإصلاح الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعتمد على النفط كمورد رئيس، مثل ليبيا.

ثانياً: مظاهر الاقتصاد الريعي في الدول النامية والمنتجة للنفط

تتجلى مظاهر الاقتصاد الريعي في جوانب بنيوية وسلوكية عدّة تُميز أداء الاقتصاد الكلي في الدول النامية، وبخاصة تلك المعتمدة على الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز، وتُعد هذه المظاهر نتيجة مباشرة لهيمنة الإيرادات الريعية على مكونات الدخل القومي، ما يؤدي إلى تراجع قاعدة الإنتاج وتشوّه آليات توزيع الثروة وتخصيص الموارد، ولا تقف هذه المظاهر عند حدود الاختلالات الاقتصادية، بل تمتد إلى المجالين الاجتماعي والمؤسسي، حيث تظهر أنماط من السلوك الاقتصادي تتسم بالاتكالية، وضعف المحاسبة العامة، وتعقيد العلاقة بين الدولة والمجتمع. في هذا السياق، تبرز عدة سمات واضحة تُعبّر عن هيمنة الرّيع في الدول النامية المنتجة للنفط ومن أبرزها:

1. الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة :

تعتمد معظم الدول الريعية على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات العامة؛ وهو ما يؤدي إلى تقلبات دورية في المالية العامة نتيجة تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي العديد من هذه الدول، تتجاوز مساهمة النفط نسبة 80% من إجمالي الإيرادات الحكومية، ما يجعل الموازنة عرضة للخلل في حال تراجع أسعار النفط أو انخفاض الإنتاج⁽¹⁾.

2. تضخم دور الدولة كفاعل اقتصادي رئيسي :

في الاقتصاد الريعي، تُصبح الدولة اللاعب المحوري في النشاط الاقتصادي، حيث تسيطر على قطاع النفط وتوزع الإيرادات الناتجة عنه عبر التوظيف الحكومي والدعم والإعانات والمشاريع العامة، وهذا يؤدي إلى تضخم الجهاز الإداري للدولة، وتراجع فاعلية القطاعات الإنتاجية، كما يُقيّد فرص المبادرة الفردية والاستثمار الخاص، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة التوظيف في القطاع العام تفوق 50% في عدد من الدول العربية النفطية، مقارنة بأقل من 15% في الدول ذات الاقتصاد الإنتاجي المتنوع⁽²⁾.

(1) المرابط، محمد جمعة. (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 575.

(2) زغوني، ورايح. (2018)، نظرية ذروة النفط واقتصاد ما بعد الرّيع: أي اقتصاد سياسي للدولة الريعية العربية، ص 1.

3. ضعف تنوع القاعدة الاقتصادية :

من أبرز مظاهر الاقتصاد الريعي غياب التنوع الاقتصادي، حيث تظل القطاعات غير النفطية ضعيفة النمو والمساهمة في الناتج المحلي، مثل الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات التنافسية، وهذا النمط يُفرز ما يسمى بـ(المرض الهولندي)؛ أي تأثير الريع النفطي على تراجع تنافسية باقي القطاعات نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وتركز الاستثمارات في القطاعات غير المنتجة⁽¹⁾.

4. الاعتماد على الاستيراد بدلاً من الإنتاج المحلي

يسهم فائض الإيرادات النفطية في تمويل الواردات الاستهلاكية والسلع الجاهزة، مما يؤدي إلى إضعاف الصناعات الوطنية، وتآكل القدرة التنافسية المحلية، وارتفاع معدلات الاستيراد بشكل مبالغ فيه، فبدلاً من توجيه الفوائض المالية نحو خلق طاقات إنتاجية مستدامة، يتم إنفاقها على الاستهلاك الجاري، وهو ما يُسهم في إحداث عجز مستدام في ميزان المدفوعات غير النفطي⁽²⁾.

5. تضخم ظاهرة التوظيف غير المنتج وضعف الإنتاجية في القطاع العام :

في الدول الريعية، تُستخدم الإيرادات النفطية كأداة سياسية؛ لتخفيف الضغوط الاجتماعية والبطالة من خلال التوسع في التوظيف الحكومي، دون حاجة فعلية أو كفاءة إنتاجية، ويؤدي ذلك إلى تضخم إداري وبطالة مقنعة، حيث يحصل الأفراد على أجور مقابل وظائف لا تسهم فعلياً في خلق قيمة اقتصادية مضافة، ويؤكد العديد من التقارير الاقتصادية أن هذا النمط يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الكلية للعاملين، وزيادة العبء المالي على الموازنات العامة، مع محدودية المردود التنموي⁽³⁾.

(1) أهري بوش، فاطمة الزهراء، وخندق، سميرة. (2017)، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية، مجلة Finance and Business Economies Review, 1(4)، ص 283.

(2) زغوني، ورايح. (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(3) شبيب، عادل عبد الزهرة. (2021، 2 يونيو)، الاقتصاد الريعي في البلدان العربية وسليباته، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، ص 25.

6. ضعف المحاسبة المالية وغياب الشفافية في إدارة الموارد :

يؤدي الاعتماد على الريع إلى ضعف العلاقة التعاقدية بين الدولة والمواطن، إذ أن الدولة لا تعتمد على الضرائب كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام، ما يقلص من مطالب المساءلة المجتمعية، فبما أن المواطن لا يدفع ضرائب مباشرة، فإنه لا يضغط بشكل كافٍ على الحكومة لمراقبة الإنفاق أو مكافحة الفساد، وهذا الوضع يُضعف آليات الشفافية المالية، ويُشجّع على سوء تخصيص الموارد، كما هو موثق في عدد من الدول العربية الريعية.

7. ازدياد الفجوة بين الطبقات وانتشار الامتيازات الريعية :

تُسهّم بنية الاقتصاد الريع في ترسيخ الامتيازات والزبونية السياسية، إذ يحصل جزء محدود من السكان على امتيازات مالية ومنافع اقتصادية من الدولة دون استناد إلى الجدارة أو الكفاءة، بينما يُهمّش باقي السكان، وبدلاً من تحفيز المبادرة الفردية والمنافسة، تنتشر عقلية الاعتماد على الدولة في توزيع الثروة، ما يُعمق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁾، ونلاحظ هنا أن توزيع الريع في أغلب الدول النفطية لا يخضع لمعايير إنتاجية أو عدالة تنموية، بل يرتبط بشبكات مصالح ومحسوبيات.

8. التبعية للمتغيرات الجيوسياسية الخارجية

نظراً لكون الريع في الدول المنتجة للنفط مرتبطاً بسوق عالمي تتحكم فيه اعتبارات العرض والطلب والسياسة الدولية، فإن الاقتصادات الريعية تصبح عُرضة للتأثر المباشر بالتغيرات الجيوسياسية، كالعقوبات أو النزاعات أو تحالفات الطاقة، وهذا يضعف من قدرة هذه الدول على رسم سياسات اقتصادية مستقلة ومستقرة على المدى الطويل⁽²⁾.

إن مظاهر الاقتصاد الريع في الدول النامية المنتجة للنفط لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية المباشرة، بل تتعداها إلى آثار اجتماعية ومؤسسية وهيكلية تعيق تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم، فإن تجاوز هذه المظاهر يتطلب إصلاحات عميقة في بنية الاقتصاد والدولة، من أجل بناء قاعدة إنتاجية متنوعة وقادرة على تحقيق القيمة المضافة والتنافسية في بيئة عالمية متغيرة.

(1) شبيب، عادل عبد الزهرة. (2021، 2 يونيو)، مرجع سبق ذكره، ص 131.

(2) شبيب، عادل عبد الزهرة. (2021، 2 يونيو)، مرجع سبق ذكره، ص 201.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الاقتصاد على الريع

ينتج عن الاعتماد الكبير على الموارد الريعية، خاصة في الدول النفطية، مجموعة من الآثار العميقة التي تطل هيكل الاقتصاد وسلوك الدولة والمجتمع، وهذه الآثار ليست فقط نتيجة مباشرة للتقلبات في الإيرادات النفطية، بل هي أيضاً انعكاس لتركيبية مؤسسية تقتصر إلى التنويع والقدرة على الابتكار والإنتاج، وتُعد دراسة هذه الآثار ضرورية لفهم لماذا يواجه التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي عقبات بنيوية في الدول الريعية، خاصة عندما تتراكم تلك الآثار عبر عقود من الاعتماد على ريع خارجي لا يتطلب مساهمة إنتاجية محلية، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الجزء أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي، كما يظهر في العديد من الدول النامية المنتجة للنفط.

أولاً: الآثار الاقتصادية

1. ضعف التنويع الاقتصادي وزيادة الهشاشة الكلية :

أحد أخطر الآثار الاقتصادية للاعتماد على الريع هو تعميق أحادية القاعدة الاقتصادية، إذ تركز الدولة جهودها ومواردها على قطاع النفط، بينما تهمل القطاعات غير الريعية مثل الصناعة، والزراعة، والخدمات التنافسية، وهذا النمط يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، ويُضعف مناعته ضد الأزمات، وقد أظهرت تجارب العديد من الدول العربية ومنها ليبيا، أن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى عجز مالي حاد، وتباطؤ اقتصادي، وتدهور في الخدمات الأساسية.⁽¹⁾

2. تشوّه الحوافز الاقتصادية وانخفاض الإنتاجية :

عندما تُهيمن الدولة على توزيع الريع، تتحول الحوافز الاقتصادية من الاستثمار والإنتاج إلى البحث عن الامتيازات الريعية، ما يُنتج ما يُعرف بـ(سلوك البحث عن الريع)، وبدلاً من أن تُوجه المهارات ورأس المال نحو أنشطة إنتاجية، يُصبح الهدف هو الاقتراب من مراكز النفوذ؛ للحصول على امتيازات أو عقود أو وظائف حكومية⁽²⁾، وهذا السلوك يؤدي إلى إضعاف

(1) الإدريسي، أحمد. (2020، 8 مارس)، اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، منار الأبحاث والدراسات - قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 256.

(2) الإدريسي، أحمد. (2020، 8 مارس)، مرجع سبق ذكره، ص 261.

الإنتاجية العامة، وغياب المنافسة، وارتفاع كلفة الفرصة البديلة للاستثمار في القطاعات الحقيقية.

3. ارتفاع مستويات الاستهلاك العام مقابل انخفاض الادخار والاستثمار :

بفعل الفوائض الريعية، تميل الدولة والمجتمع إلى تبني نمط إنفاقي استهلاكي غير مستدام، حيث توجه النفقات العامة نحو دعم الأسعار، والتوظيف الحكومي، والإنفاق الجاري، دون إعطاء أولوية كافية للاستثمار الإنتاجي طويل الأجل⁽¹⁾، ويؤدي ذلك إلى اختلال في هيكل الاقتصاد، حيث تُستهلك الموارد بدلاً من استثمارها في مشاريع تنمية تعزز رأس المال البشري والتكنولوجي، ويُعد هذا من الأسباب البنيوية لضعف النمو الشامل والمستدام في الدول الريعية.

4. تفاقم التقلبات الدورية والتبعية للأسواق العالمية :

بما أن جزءاً كبيراً من الإيرادات يعتمد على سوق النفط العالمي، فإن الأداء الاقتصادي يصبح رهينة لدورات الازدهار والانكماش المرتبطة بأسعار النفط، فحين ترتفع الأسعار، تشهد الدولة فورة إنفاق، وحين تنخفض تُضطر إلى تقليص النفقات واللجوء إلى الاقتراض، وهذا النمط الدائري يؤدي إلى غياب الاستقرار المالي والتخطيطي، ويُعيق تطبيق استراتيجيات اقتصادية بعيدة المدى⁽²⁾.

ثانياً: الآثار الاجتماعية

1. إضعاف العلاقة التعاقدية بين الدولة والمواطن :

في الدول التي تعتمد على الضرائب كمصدر رئيسي للدخل، تتولد علاقة تعاقدية بين الدولة والمجتمع تقوم على المحاسبة والشفافية، وتُعرف بمبدأ (لا ضرائب دون تمثيل)، أما في الدول الريعية فإن هذه العلاقة تضعف بشدة؛ لأن الدولة لا تعتمد على إيرادات المواطنين بل على مصادر خارجية، وبالتالي تقل الضغوط المجتمعية على تحسين الأداء العام، ويغيب الحس الرقابي الشعبي على السياسات العامة، وهذا الوضع يخلق مواطنة (مستفيدة) أكثر من كونها (مُحاسبة)، ويُكرّس غياب المشاركة السياسية الفعالة.

(1) الببلاوي، حازم. (1989)، مرجع سبق ذكره، ص 287.

(2) المرابط، محمد جمعة. (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 581.

2. تشويه ثقافة العمل والإنتاج وازدهار الاتكالية :

يؤدي الاقتصاد الريعي إلى نشر أنماط ثقافية تفضّل الوظائف الحكومية على المبادرات الفردية، وتُعزز من قيم الاتكالية على الدولة في توفير الدخل والفرص، ما يؤدي إلى ضعف روح الريادة والمبادرة، كما يُسهم في ضعف الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني المنتج، طالما أن التوظيف والرواتب ليست مبنية على الكفاءة والإنتاجية، بل على التوزيع الريعي⁽¹⁾، وهذا الوضع يعمّق من أزمة سوق العمل، ويُنتج أجيالاً تعتمد على الدولة بدلاً من المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي.

3. اتّساع الفجوة الطبقية وتدهور العدالة الاجتماعية :

بما أن توزيع الرّيع لا يتم دائماً بناءً على معايير العدالة والاحتياج، بل قد يخضع للاعتبارات السياسية والجهوية والزنونية، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور فجوات كبيرة بين طبقات المجتمع، وتفاوت واضح في فرص الوصول إلى الثروة والموارد، ويترتب على ذلك تدهور في مؤشرات العدالة الاجتماعية، وارتفاع في مستويات التهميش لبعض الفئات، مما يُهدد التماسك الاجتماعي ويزيد من احتمالات عدم الاستقرار.

4. تعميق الفساد المؤسسي والمحسوبية :

الأنظمة الرّيعية تُهيئ بيئة خصبة لنمو الفساد الإداري والمالي، إذ تصبح الموارد وفيرة وغير خاضعة لمساءلة مباشرة، ويتم توزيعها عبر شبكات مصالح ومحسوبيات، وليس عبر آليات شفافة ومنصفة، وتُظهر تقارير الشفافية الدولية أن معظم الدول ذات الاقتصادات الرّيعية تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات مكافحة الفساد، وتُعاني من ضعف استقلالية المؤسسات الرقابية⁽²⁾.

5. تآكل رأس المال الاجتماعي والثقة العامة :

عندما تُهيمن العلاقات الزبونية على توزيع الفرص، ويتراجع الأداء الحكومي في ظل غياب المساءلة، فإن الثقة العامة في مؤسسات الدولة تتراجع، ويؤدي ذلك إلى تآكل ما يُعرف

(1) الجبوري، حامد عبد الحسين. (2018، 27 حزيران)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(2) شبيب، عادل عبد الزهرة. (2021، 2 يونيو)، مرجع سبق ذكره، ص 234.

برأس المال الاجتماعي، وهو عنصر حاسم في بناء مجتمعات قوية ومستقرة، وركيزة أساسية في أي مشروع تنموي إنتاجي تنافسي⁽¹⁾.

تُظهر الآثار الاجتماعية للاقتصاد الريعي أنها لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية، بل إنها تُسهم في تكريس بيئة غير مواتية للتحوّل البنوي المطلوب نحو اقتصاد إنتاجي.

(1) الجبوري، حامد عبد الحسين. (2018، 27 حزيران)، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المبحث الثاني:

الاقتصاد الإنتاجي التنافسي – المفهوم والمقومات

أولاً: مفهوم الاقتصاد الإنتاجي ومقوماته الرئيسية

يمثل الاقتصاد الإنتاجي أحد النماذج التنموية المحورية في الفكر الاقتصادي المعاصر، ويُقصد به ذلك النمط الاقتصادي الذي يعتمد على توليد القيمة المضافة من خلال الأنشطة الإنتاجية الحقيقية في قطاعات مثل؛ الصناعة، والزراعة، والخدمات ذات الطابع التنافسي، بدلاً من الاعتماد على مصادر ريعية أو استهلاكية مؤقتة، ويؤسس هذا النوع من الاقتصاد لقاعدة تنموية مستدامة، حيث يكون النمو ناتجاً عن تراكم رأس المال، وارتفاع الإنتاجية، وتوسيع القدرة التصديرية⁽¹⁾.

ويرتبط الاقتصاد الإنتاجي ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم مثل الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يُبنى على التفاعل الدينامي بين عناصر الإنتاج (العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا)؛ بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل القطاعي، وتعزيز التنافسية على المستويين المحلي والدولي، وهو نقيض واضح للاقتصاد الريعي الذي يركز على توزيع الثروة أكثر من إنتاجها⁽²⁾.

وقد برز الاهتمام بهذا النموذج بوضوح في استراتيجيات التنمية الحديثة، لا سيما في ظل الأزمات المالية العالمية وتقلب أسعار الموارد الطبيعية، حيث أثبتت التجارب أن الاقتصادات التي قامت على الإنتاج والتنوع الهيكلي أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ويقوم الاقتصاد الإنتاجي التنافسي على مجموعة من المقومات البنوية التي تُمكنه من النمو والتطور على أسس مستدامة، ومن أبرزها:

1. تنوع الهيكل الإنتاجي :

(1) أبورونية، حميدة. (2021)، ليبيا: أثر الريع الجيولوجي الخارجي على الاقتصاد الليبي: وكيف ننقل إلى اقتصاد

إنتاجي تنافسي، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، (3)، ص 51.

(2) أبورونية، حميدة. (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 53.

يشكل تنويع القطاعات الاقتصادية ركيزة أساسية للاقتصاد الإنتاجي، من خلال توزيع النشاط الاقتصادي بين الصناعة والزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة، وتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو سلعة واحدة، ويُعد هذا التنويع ضروريًا لتوسيع فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي والصناعي، وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات، كما أن التنويع يُعزّز من الترابط القطاعي ويُساهم في تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

2. الاستثمار في رأس المال البشري :

يُعد التعليم والتدريب والتأهيل المهني من أهم عناصر بناء اقتصاد إنتاجي، حيث تزداد الحاجة إلى قوة عاملة ماهرة ومبدعة تواكب التطور التكنولوجي ومتطلبات السوق العالمية، فالدول التي استثمرت في رأس مالها البشري (مثل كوريا الجنوبية وفنلندا) استطاعت تحقيق طفرة إنتاجية غير مسبوقة على الرغم من محدودية مواردها الطبيعية⁽¹⁾، كما أن جودة رأس المال البشري ترتبط مباشرة بمستويات الإنتاجية والابتكار والتنافسية.

3. الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار :

يُعد التقدم التكنولوجي والابتكار المؤسسي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإنتاجي، حيث يُساهم إدماج التكنولوجيا في رفع كفاءة الإنتاج، وخفض التكاليف، وتحسين الجودة، وتوسيع القدرة التنافسية للسلع والخدمات، ويتطلب ذلك بنية تحتية رقمية قوية، ونظامًا وطنيًا للبحث العلمي، وإطارًا تشريعيًا داعمًا لحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع ريادة الأعمال⁽²⁾، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الدول ذات الإنتاجية العالية تستثمر سنويًا نسبيًا مرتفعة من ناتجها المحلي في البحث والتطوير (R&D) ، وهو ما يُعزز من مرونتها ونموها المستدام.

4. وجود قطاع خاص ديناميكي ومُنتج :

يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في بناء الاقتصاد الإنتاجي من خلال الاستثمار، وتوليد فرص العمل، وابتكار الحلول الاقتصادية والتقنية، ويتطلب تفعيل هذا الدور تهيئة بيئة أعمال تنافسية شفافة، وضمان حماية الحقوق، وتبسيط الإجراءات، ومحاربة الفساد، كما أن

(1) عليّة عبد الرحمن ذيبان، وأ. د، فلاح خلف علي. (2023)، دور التعليم المهني في دعم التنمية المستدامة في جمهورية كوريا الجنوبية للمدة (2000-2020)، مجلة الإدارة والاقتصاد، 48(138)، ص 119.

(2) عليّة عبد الرحمن ذيبان، وأ. د، فلاح خلف علي. (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 123.

إشراك القطاع الخاص في وضع السياسات الاقتصادية يُعزّز من فعالية التخطيط ويزيد من الكفاءة في استخدام الموارد⁽¹⁾، فغياب هذا الدور يؤدي إلى استمرار الدولة كمورّع للموارد بدلاً من أن تكون ممكناً للإنتاج.

5. استقرار السياسات الاقتصادية الكلية :

لا يمكن للاقتصاد الإنتاجي أن يحقق أهدافه في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، إذ أن تقلبات السياسات المالية والنقدية، أو ضعف الثقة في الإطار المؤسسي، يُعيق اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل، لذلك فإن استقرار السياسات الكلية، وضمان الانضباط المالي، والتحكم في معدلات التضخم، وتوحيد سعر الصرف، كلّها عوامل أساسية لتشجيع النشاط الإنتاجي وتعزيز الثقة في مناخ الأعمال⁽²⁾، كما أن الاستقرار السياسي والمؤسسي هو عنصر حاسم لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

ويتضح من العرض أن الاقتصاد الإنتاجي التنافسي لا يُبنى فقط على وفرة الموارد، بل على حُسن استخدامها وتوجيهها نحو أنشطة منتجة تُولّد القيمة المضافة وتحقق التنمية المستدامة، كما أن وتحقيق هذا النموذج يتطلب بناء منظومة اقتصادية متكاملة تشمل تنويع القطاعات، وتطوير رأس المال البشري، وتمكين الابتكار، وتفعيل دور القطاع الخاص، في ظل سياسات كلية مستقرة ومؤسسات فعالة، وهذا ما يجعل من التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي خياراً استراتيجياً لا مفرّ منه للدول الريفية، ومنها ليبيا.

ثانياً: مؤشرات التنافسية الاقتصادية وفق المنظمات الدولية

تُعد التنافسية الاقتصادية من المفاهيم المركزية في تقييم أداء الاقتصادات الوطنية في بيئة العولمة والأسواق المفتوحة، إذ تعكس قدرة الدولة على استخدام مواردها بكفاءة؛ لتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية والنمو والرفاه، وتُولي المنظمات الدولية، وفي مقدمتها المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي، اهتماماً بالغاً بقياس التنافسية الاقتصادية من خلال مؤشرات كمية ونوعية تغطي الجوانب المؤسسية والتقنية والبشرية والمالية.

(1) لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة. (2009)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، 7(1)، 137-151.

(2) لخضر عبدالرزاق مولاي، وشعيب بونوة (2009)، مرجع سبق ذكره، ص138.

ويُعرّف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية بأنها: "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تُحدّد مستوى إنتاجية الدولة، والذي بدوره يُحدّد مستوى الازدهار الاقتصادي الذي يمكن أن تُحقّقه"⁽¹⁾، بينما يُركّز البنك الدولي في تقييمه للتنافسية على جودة مناخ الأعمال، والقدرة على الابتكار، وسهولة النفاذ إلى الأسواق، واستقرار الاقتصاد الكلي.

أولاً: مؤشر التنافسية العالمية

يُعد مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أبرز المؤشرات الدولية التي تُستخدم لتقييم قدرة الدول على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنافسي، وقد طوّر هذا المؤشر ليشمل 12 ركيزة رئيسية موزعة على ثلاثة محاور رئيسية :

1_ المتطلبات الأساسية: وتشمل جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي.

2_ محفّزات الكفاءة: وتشمل التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق العمل، وتطوّر الأسواق المالية، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق.

3_ عوامل الابتكار والتطور: وتشمل تطور بيئة الأعمال والابتكار.

ويُقيّم أداء كل دولة بناءً على نتائجها في هذه المحاور، ويتم ترتيبها ضمن تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويُستخدم على نطاق واسع من قبل صناع القرار، والمستثمرين، والباحثين.

وقد أظهرت بيانات هذا المؤشر تراجعاً واضحاً في ترتيب العديد من الدول الريعية، ومن بينها ليبيا، بسبب ضعف التنوع الاقتصادي، وتدهور البنية التحتية، وهشاشة المؤسسات، وغياب الاستقرار الكلي، وهو ما يعكس صعوبات حقيقية في بناء اقتصاد إنتاجي تنافسي في ظل استمرار الاعتماد على الريع.

ثانياً: مؤشرات التنافسية القطاعية

وبالإضافة إلى المؤشرات الشاملة، تُصدر منظمات دولية متعددة مؤشرات متخصصة تُقيّم التنافسية في قطاعات محددة، مثل:

(1) المنتدى الاقتصادي العالمي. (2016)، ما هي التنافسية؟ منتدى الاقتصاد العالمي، تم الاسترجاع من

<https://www.weforum.org/stories/2016/09/what-is-competitiveness>

أ _ مؤشر الابتكار العالمي (GII) الذي يُصدره المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال وجامعة كورنيل، وقيس قدرات الابتكار من خلال مكوّنات مثل التعليم، البنية التحتية المعرفية، إنتاج المعرفة، وحماية الملكية الفكرية⁽¹⁾.

ب _ مؤشر سهولة ممارسة الأعمال - (Doing Business) قبل إيقافه في 2021 - كان يُصدر عن البنك الدولي وقيس جودة البيئة التنظيمية، وفعالية الإجراءات الحكومية، وسهولة تأسيس الشركات، وحماية المستثمرين.

ثالثاً: مؤشر التنافسية في العالم العربي

أدركت المؤسسات الإقليمية أهمية تعزيز التنافسية كأداة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث يُصدر صندوق النقد العربي بالتعاون مع منظمات دولية وإقليمية مؤشراً خاصاً بـ(التنافسية في الدول العربية)، ويُركّز فيه على قياس الجوانب الهيكلية والتنظيمية المرتبطة ببيئة الأعمال، وكفاءة السوق، وبنية الاقتصاد، وجودة المؤسسات، والجاهزية الرقمية، ويعكس هذا المؤشر واقعاً مهماً، وهو الفجوة الكبيرة بين الاقتصادات العربية الريعية وغير الريعية، من حيث الأداء الكلي، والقدرة على تحقيق التحول نحو نماذج اقتصادية إنتاجية وتنافسية.

ويُلاحظ أنّ الدول التي حقّقت مراتب متقدمة في هذا المؤشر مثل الإمارات وقطر والمغرب، قد ركّزت في سياساتها على تنويع الاقتصاد، وتحسين بيئة الأعمال، وتحفيز الابتكار.

رابعاً: المؤشرات المرتبطة بالتنافسية غير المباشرة

والى جانب المؤشرات المباشرة، هناك مؤشرات أخرى تُعدّ مرآة غير مباشرة لقياس التنافسية الاقتصادية، ومنها:

1. مؤشر الحوكمة العالمية (WGI - Worldwide Governance Indicators) الصادر عن البنك الدولي، وقيس جودة الحكم في ستة أبعاد، من بينها فعالية الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وجودة التنظيم، وكلها عوامل تُشكّل بيئة ضرورية لازدهار الاقتصاد التنافسي، وتُظهر التقارير أن الدول ذات الأداء الضعيف في هذه الأبعاد غالباً ما تُسجل مستويات منخفضة من التنافسية والإنتاجية.

(1) Cornell University, INSEAD, and WIPO. (2022), Global Innovation Index 2022: What is the future of innovation-driven growth? World Intellectual Property Organization, p. 42.

2. مؤشر التنمية البشرية (HDI) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يقيس مستوى رفاهية الإنسان من خلال التعليم والصحة والدخل، ويُعدُّ هذا المؤشر مكملاً لمفهوم التنافسية، إذ إن التنمية البشرية تُمثّل القاعدة التي تقوم عليها القوة الإنتاجية للدول، وتُحدّد مستواها التنافسي على المدى الطويل⁽²⁾.

3. مؤشر جاهزية البنية التحتية الرقمية الذي تُصدره منظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، ويقيس مدى توفّر الخدمات الرقمية، وانتشار الإنترنت، وقدرة الدولة على توظيف التقنيات الحديثة في إدارة الاقتصاد والخدمات، وتُعدّ الجاهزية الرقمية من المحركات الجديدة للتنافسية، بخاصة في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي والمعرفي.⁽¹⁾

وتشير مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنظمات الدولية إلى أن التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي لا يمكن قياسه فقط بمعدلات النمو، بل من خلال منظومة شاملة من العوامل الهيكلية والمؤسسية، فوجود مؤسسات فعّالة، وبنية تحتية متقدمة، ورأس مال بشري مؤهل، وسوق عمل مرن، وسياسات محفّزة، كلّها تشكّل مكونات متداخلة لمعادلة التنافسية، ومن هنا، فإنّ الدول الريعية، ومنها ليبيا مدعوة إلى إصلاحات جوهرية تستند إلى هذه المؤشرات، كإطار مرجعي في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

ثالثاً: الشروط المؤسسية والهيكلية للتحول نحو اقتصاد إنتاجي

يمثل التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي عملية هيكلية معقدة تتطلب أكثر من مجرد تغييرات في السياسات الاقتصادية، إذ إن نجاح هذا التحول يعتمد بالدرجة الأولى على وجود شروط مؤسسية وهيكلية متكاملة تُمكن الدولة من إعادة بناء نموذجها الاقتصادي على أسس إنتاجية مستدامة، وتشير تجارب العديد من الدول الناجحة في هذا المجال إلى أن توفّر مؤسسات قوية، وإدارة رشيدة للموارد، وإطار قانوني وتنظيمي فعال، هي عناصر محورية لا يمكن تجاوزها في أي استراتيجية للتحول الإنتاجي.

وتُجمع الأدبيات الاقتصادية على أن غياب الإصلاحات المؤسسية، وتراكم الاختلالات الهيكلية، يُعيق عملية الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد غير الإنتاجية إلى اقتصاد

(1) Djankov, S. (2022), Doing Business 2.0: A better guide for policy makers. In Economic Freedom of the World: 2022 Annual Report, p. 202.

تنافسي يقوم على التنويع والإنتاجية والابتكار، ومن هذا المنطلق، تُقسم الشروط المؤسسية والهيكلية إلى محاور رئيسية تتكامل فيما بينها، ويمكن عرضها على النحو التالي:

أولاً: بناء مؤسسات اقتصادية فعالة وشفافة

تُعد المؤسسات الركيزة الأولى للتحوّل الاقتصادي، فهي التي تضع القواعد وتحمي الحقوق وتضمن الاستقرار وتُدير الموارد بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات:

1_ المؤسسات التنظيمية: كالوزارات، والهيئات العامة، والبنك المركزي، وأجهزة الرقابة المالية، والتي يجب أن تتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية، حتى تتمكن من رسم السياسات وتطبيقها بفعالية.

2- مؤسسات سوق العمل مثل : مؤسسات التدريب، وهيئات التوظيف، ومجالس الحوار الاجتماعي، والتي تُسهم في مواءمة المهارات مع متطلبات سوق العمل الإنتاجي، وتقلّل من البطالة الهيكلية.

3_ مؤسسات دعم الإنتاج والاستثمار: كهيئات تشجيع الاستثمار، وحاضنات الأعمال، ومراكز دعم الابتكار، وريادة الأعمال، وهي ضرورية لتعزيز المبادرات الإنتاجية، خاصة في القطاع الخاص.

ويُعد ضعف المؤسسات العامة سمة شائعة في الدول الريعية، حيث يؤدي غياب المحاسبة وفساد الإدارة إلى إهدار الموارد، وغياب الرؤية طويلة الأمد، وتضارب السياسات، ما يُقوّض فرص التحوّل الاقتصادي الحقيقي⁽¹⁾.

ثانياً: إصلاح هيكل الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل

يُعد التنويع الاقتصادي واحداً من أهم الأهداف الهيكلية في مرحلة التحوّل نحو الإنتاج، ويتطلب ذلك:

1_ إعادة هيكلة الإنفاق العام: من خلال تقليص النفقات الجارية والريعية، وزيادة الإنفاق التنموي الموجه نحو البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والبحث العلمي.

(1) Djankov, S. (2022) ،Doing Business 2.0: A better guide for policy makers. p. 202.

2 _ تحفيز القطاعات غير النفطية: بخاصة الزراعة، والصناعات التحويلية، والسياحة، والخدمات الرقمية، وهي قطاعات يمكن أن تُولد فرص عمل مستدامة، وتُقلل من الاعتماد على التصدير الأحادي.

3 _ تشجيع الصادرات غير النفطية: من خلال دعم المنتج المحلي، وتهيئة القوانين الجمركية والتجارية، وتحسين جودة الإنتاج والمواصفات.

وتُظهر التجربة النرويجية والإماراتية على سبيل المثال، كيف أن تبني سياسات تنوع ممنهجة ومدعومة بمؤسسات فعالة، يُمكن أن يُقلص من الاعتماد على الموارد الطبيعية، ويُعزز من بناء قاعدة إنتاجية تنافسية.

ثالثاً: تطوير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للإنتاج

يتطلب الاقتصاد الإنتاجي بيئة قانونية واضحة، تُحفز الاستثمار وتضمن حقوق الملكية وتُقلل من المخاطر البيروقراطية، ومن أبرز الشروط في هذا المحور:

1 _ وضع تشريعات اقتصادية حديثة تُعزز الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتُيسر إنشاء الشركات، وتُبسط الإجراءات الجمركية والضريبية، ويُعدّ تحديث القوانين التجارية والاستثمارية أحد العوامل الأساسية لتشجيع القطاع الخاص على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية⁽¹⁾.

2 _ تعزيز استقلالية القضاء الاقتصادي لحل النزاعات التجارية بسرعة وكفاءة، مما يُعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

3 _ مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يُعد أحد أبرز التحديات أمام التحول الإنتاجي، لا سيما في الدول الريعية⁽¹⁾، ويستوجب ذلك دعم أجهزة الرقابة والمساءلة، واعتماد آليات تقييم الأداء والشفافية المالية.

وقد أظهرت التجارب الدولية أن البيئة التنظيمية السليمة تُعدّ محفزاً رئيساً للنمو الإنتاجي، حيث تؤدي إلى تقليل تكلفة المعاملات، وتعزيز المنافسة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

رابعاً: تعزيز البنية التحتية الإنتاجية والتكنولوجية

تُشكّل البنية التحتية المادية والتقنية العمود الفقري لأي اقتصاد يسعى للتحول الإنتاجي، ومن أهم المتطلبات في هذا الجانب:

- 1_ توفير بنية تحتية متكاملة تشمل شبكات الطرق، والطاقة، والنقل، والاتصالات، والمناطق الصناعية، وهي ضرورية لجذب الاستثمارات ودعم عمليات الإنتاج والنقل والتصدير.
 - 2_ تطوير البنية التحتية الرقمية بما يشمل الإنترنت عالي السرعة، والحوسبة السحابية، والخدمات الإلكترونية، بهدف تمكين الاقتصاد الرقمي، وتحفيز الابتكار وزيادة الأعمال في مجالات جديدة مثل التكنولوجيا المالية والصناعات الإبداعية⁽¹⁾.
 - 3_ ربط البحث العلمي بالقطاع الإنتاجي من خلال مراكز نقل التكنولوجيا، وحاضنات الأعمال، والتمويل البحثي المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص.
- وفي هذا السياق، أظهرت دول شرق آسيا مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية كيف أن الاستثمار طويل الأجل في البنية التحتية والرقمية والتعليم العالي، أدى إلى تحوّل جذري في قاعدتها الإنتاجية، وقدرتها التنافسية العالمية.
- إن التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي لا يتم بمعزل عن إصلاحات مؤسسية وهيكلية شاملة تعيد صياغة علاقة الدولة بالاقتصاد والمجتمع، فوجود مؤسسات قوية، وهيكل اقتصادي متنوّع، وبنية قانونية وتشريعية فعالة، وبنية تحتية متطورة، جميعها تُعدّ شروطاً لا غنى عنها لنجاح هذا التحوّل.

(1) محمد إمام، وأحمد الرفاعي. (2025)، دور التكنولوجيا والابتكار في تحقيق التحول الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية في مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 10(19)، ص 295.

المبحث الثالث:

النظريات الاقتصادية المفسرة للتحوّل من الاقتصاد الريعي

أولاً: نظرية التحوّل الهيكلي

تُعَدُّ نظرية التحوّل الهيكلي من أبرز الإسهامات النظرية التي فسّرت كيفية انتقال الاقتصادات النامية من حالة الاعتماد على النشاطات التقليدية منخفضة الإنتاجية، خاصة في الزراعة، إلى اقتصاد متنوع وقائم على الصناعة والإنتاج المرتفع القيمة، وتُعَدُّ هذه النظرية إطاراً تحليلياً مناسباً لفهم تحديات الدول الريفية في سعيها للتحوّل نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي، وتقوم النظرية على فرضية أن الاقتصاد التقليدي (مثل الزراعة أو الاقتصاد الريعي) يتسم بانخفاض إنتاجية العمل، ووجود فائض في اليد العاملة، بينما الاقتصاد الحديث (الصناعي أو الإنتاجي) يتمتع بإنتاجية أعلى وقدرة على استيعاب العمالة الفائضة، وتحقيق تراكم في رأس المال، وقد صاغ آرثر لويس هذه الفكرة في خمسينيات القرن العشرين، مشيراً إلى أن التحوّل الاقتصادي يبدأ عندما تُحوّل العمالة الفائضة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث الذي يُمثل "محرك النمو" في الاقتصاد⁽¹⁾.

ولاحقاً، طوّر كل من ألبرت تشينري وثنائي فاي - رانيس النموذج الكلاسيكي للويس، بإدخال متغيرات جديدة تتعلق بالتصنيع، وتوزيع الدخل، والتجارة الخارجية، والنمو القطاعي المتوازن، وأكد هؤلاء أن التحوّل الناجح يتطلب نمواً متدرجاً في القطاعات الإنتاجية الحديثة، يُواكبه تحسين في البنية التحتية، والتعليم، والمؤسسات الداعمة⁽²⁾.

وبالرغم من أن نظرية التحوّل الهيكلي صيغت أساساً في سياق الاقتصادات الزراعية، إلا أنها ذات صلة مباشرة بحالة الاقتصادات الريفية الحديثة، بخاصة تلك التي تعتمد على مصدر واحد للثروة مثل النفط، ولا تمتلك قاعدة إنتاجية متنوعة، فالموارد الريفية، على الرغم من قدرتها على تمويل التنمية، قد تُعيق عملية التحوّل إذا لم تُستثمر بشكل فعّال في القطاعات الإنتاجية، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الدول التي فشلت في تحقيق التحوّل الهيكلي استخدمت

(1) عبد اللطيف مصطفى، وعبد الرحمان بن سانية. (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، المنهل، ص 89.

(2) الموسوي، واثق علي. (2008)، نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس. في موسوعة اقتصاديات التنمية (الجزء الأول، الصفحات 240-242)، الطبعة الأولى، ص 241.

الفوائض المالية الناجمة عن الربح لتمويل الإنفاق الاستهلاكي، وتوسيع التوظيف الحكومي، دون تطوير قاعدة صناعية أو زراعية فعالة، وهو ما يُبقي الاقتصاد في حالة من (الركود البنيوي)⁽¹⁾. وتشير نظرية التحول الهيكلي إلى أن نجاح الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث يرتبط بعدد من الشروط التي يجب توفرها، وأهمها:

1. الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية: إذ يُعد التصنيع المحرك الرئيسي لرفع الإنتاجية، وزيادة الدخل، وتحسين الميزان التجاري، ولذلك يجب أن تتركز الاستثمارات العامة والخاصة في الصناعات التحويلية التي تُسهم في خلق وظائف وتنويع مصادر الدخل.

2. إعادة توزيع الموارد الإنتاجية: يتطلب التحول نقل الموارد المالية والبشرية من القطاعات التقليدية (كالزراعة أو النشاطات الريعية الخالصة) إلى قطاعات إنتاجية أكثر ديناميكية، وهو ما يتطلب توجيه السياسات الاقتصادية لتوفير الحوافز المناسبة وتفكيك القيود المؤسسية والإدارية.

3. دور الدولة في التوجيه والتخطيط: بخلاف الطرح الليبرالي التقليدي، حيث تفترض هذه النظرية أن الدولة يجب أن تلعب دورًا فاعلاً في قيادة عملية التحول، من خلال وضع استراتيجية تنمية واضحة، وتوفير البنية التحتية الداعمة، وتشجيع الصناعات الناشئة، وضبط آليات السوق لتجنب الانحرافات الريعية

4. تكامل السياسات القطاعية: أي أن يكون هناك تنسيق بين السياسات المالية، والصناعية، والزراعية، والتعليمية، حتى تتكامل جهود التحول، ويتحقق توازن بين القطاعات المختلفة، ويُبنى قاعدة إنتاجية متماسكة.

إن تطبيق نظرية التحول الهيكلي على الحالة الليبية يُبرز العديد من التحديات البنيوية، فليبيا بحكم اعتمادها شبه الكامل على قطاع النفط، تُعاني من اختلال حاد في هيكل الإنتاج، حيث يُمثّل القطاع النفطي أكثر من 90% من عائدات التصدير وميزانية الدولة، في حين تبقى مساهمة الزراعة والصناعة التحويلية محدودة جدًا⁽²⁾.

(1) الموسوي، واثق علي. (2008)، المرجع نفسه، ص 241.

(2) الموسوي، واثق علي. (2008)، المرجع السابق، ص 242.

وبالتالي فإن التحول نحو اقتصاد إنتاجي في ليبيا لا يمكن أن يتم دون إعادة هيكلة شاملة توجه الفوائض المالية نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، مع تعزيز التعليم الفني والتقني، وتطوير البنية التحتية، وتفعيل القطاع الخاص، وإصلاح المؤسسات الاقتصادية، وهذا يتطلب تبني نموذج متدرج للتحول، كما تقترحه نظرية التحول الهيكلي، مع الأخذ في الاعتبار الواقع الليبي وخصوصية الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط.

إن نظرية التحول الهيكلي تُوفّر إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم كيفية الانتقال من اقتصاد تقليدي أو ريعي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعود إلى منتصف القرن العشرين، إلا أن مبادئها لا تزال حيوية، خاصة في السياق الليبي، الذي يحتاج إلى تفكيك الاعتماد الأحادي على النفط، وبناء قاعدة إنتاجية متعددة المصادر وقادرة على المنافسة والاستدامة.⁽¹⁾

ثانيًا: نظرية النمو المستدام ونموذج سولو

تُعد نظرية النمو المستدام، كما قدّمها الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو، من النظريات الرائدة في تفسير ديناميات النمو الاقتصادي طويل الأجل، ومحدداته الهيكلية، وقد جاء هذا النموذج كردّ على النماذج الكلاسيكية التي كانت ترى أن تراكم رأس المال هو المحرك الوحيد للنمو، إذ أضاف سولو بُعدًا جديدًا يتعلق بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ودور التقدم التقني في دعم النمو المستدام دون الاعتماد المطلق على زيادة المدخلات.⁽²⁾

ويرتكز نموذج سولو على معادلة إنتاج بسيطة تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية:

- 1_ رأس المال (المادي): كالمصانع والآلات والبنية التحتية.
- 2_ العمل (القوة البشرية): أي عدد العاملين في الاقتصاد.
- 3_ عنصر التكنولوجيا والإنتاجية: الذي يعبر عن قدرة الاقتصاد على إنتاج المزيد بنفس كمية الموارد.

ويفترض النموذج أن النمو الاقتصادي على المدى البعيد لا يمكن أن يستمر من خلال تراكم رأس المال فقط؛ لأن هذا الأخير يُواجه عوائد متناقصة، أي أن إضافة المزيد من رأس

(1) الموسوي، واثق علي. (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 242.

(2) Solow, R. M. (1956), 'A contribution to the theory of economic growth', The Quarterly Journal of Economics, 70(1), p. 67.

المال تُنتج بمردود أقل، ومن هنا فإن المصدر الحقيقي للنمو المستدام هو التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية.

كما يوضح سولو أن الدول التي تملك نفس معدلات الادخار والنمو السكاني، وتتشارك نفس مستوى التكنولوجيا، ستتجه نحو نفس (نقطة التوازن) في المدى البعيد، أي أن الفوارق في النمو ليست دائمة ما لم يتم الاستثمار في تحسين الإنتاجية والتعليم والتكنولوجيا، وتُبرز نظرية سولو أهمية التحول من الكم إلى الكيف في العمليات الاقتصادية، أي أن زيادة الناتج القومي لا يجب أن ترتبط فقط بزيادة الاستثمارات أو اليد العاملة، بل بتحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وهذا المفهوم يُعدُّ جوهرًا في بناء اقتصاد إنتاجي تنافسي، حيث تكون القدرة على الابتكار، واستخدام التكنولوجيا، وتطوير رأس المال البشري، هي محركات النمو الأساسية⁽¹⁾.

ويُركز النموذج على ضرورة توجيه السياسات الاقتصادية نحو:

- 1 رفع مستويات الادخار والاستثمار الإنتاجي.
 - 2 تطوير منظومة التعليم والتكوين المهني.
 - 3 تعزيز البنية التحتية التكنولوجية.
 - 4 دعم البحث العلمي والتطوير التقني.
- وعند تطبيق نموذج سولو في السياق الريعي، تظهر عدة إشكاليات بنيوية تعيق تحقيق النمو المستدام، أهمها:

1. غياب التقدم التقني المنتج :

في الاقتصادات الريعية، غالبًا ما يتم توجيه الموارد نحو الإنفاق الجاري أو الاستهلاك بدلًا من الاستثمار في التكنولوجيا، وهذا يُقلّص فرص تحسين الإنتاجية، ما يعني أن النمو، إن تحقق، يكون مؤقتًا ومرتبطًا بتقلبات أسعار الموارد الطبيعية، لا بتحسين القدرات الهيكلية للاقتصاد.

2. ضعف الاستثمار في رأس المال البشري :

تؤكد نظرية سولو على أن النمو لا يمكن أن يستمر دون تطوير التعليم والتكوين المهني، إلا أن العديد من الدول الريعية لا تستثمر بشكل كافٍ في بناء رأس مال بشري منتج

(1) Solow, R. M. (1956), P. 67.

ومواكب للتطورات التكنولوجية، ما يؤدي إلى فجوة معرفية وإنتاجية تُضعف قدرتها على اللحاق
بركب الاقتصادات الأكثر تقدماً.

3. هشاشة الادخار المحلي واعتماده على الإنفاق الحكومي :

في الاقتصادات التي تعتمد على الريع، يكون الادخار القومي ضعيفاً وغير مستدام،
بسبب الطابع الاستهلاكي للسياسات المالية، وهذا يتعارض مع أحد مرتكزات نموذج سولو الذي
يُشدد على العلاقة الإيجابية بين الادخار والاستثمار والنمو المستقبلي.

4. القصور في ترجمة النمو الريعي إلى تنمية حقيقية :

حتى عندما تحقق الدول الريعية نمواً اقتصادياً مرتفعاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فإن
هذا النمو لا ينعكس بالضرورة على جودة الحياة أو توسع القاعدة الإنتاجية، بل قد يؤدي إلى
(نمو بلا تنمية)، وهو ما يناقض جوهر نموذج سولو الذي يربط بين النمو والإنتاجية الشاملة
لعوامل الإنتاج.

ومن خلال النظر إلى الاقتصاد الليبي، نلاحظ أن أغلب مراحل النمو التي عرفتها البلاد
كانت مدفوعة بتقلبات أسعار النفط لا بتحقيق تراكم إنتاجي مستدام، وقد انعكس ذلك في هشاشة
البنية الاقتصادية، وتراجع مؤشرات الإنتاجية، وضعف الاستثمار في التكنولوجيا والتعليم، وعليه
فإن الاستفادة من نموذج سولو تقتضي إعادة توجيه السياسات العامة في ليبيا نحو دعم الابتكار،
وتعزيز التعليم الفني والتقني، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار طويل الأجل، ودمج التكنولوجيا
في القطاعات الإنتاجية، بما يُؤسس لقاعدة اقتصادية مستقرة ومستدامة.

ويُظهر نموذج سولو أن النمو الاقتصادي الحقيقي لا يتحقق بمجرد توفر الموارد، بل
عبر الاستخدام الكفء لها، وتحقيق التراكم المعرفي والتقني، وتوفير بيئة داعمة للإنتاج، وهو ما
يجعل من هذا النموذج مرجعاً مهماً لصياغة سياسات التحول الاقتصادي في الدول الريعية،
ومن هنا ليبيا، حيث الحاجة ماسة لانتقال مدروس من الاعتماد على الريع إلى النمو القائم على
الإنتاجية والتكنولوجيا ورأس المال البشري.

ثالثاً: المدرسة المؤسسية الجديدة وأثرها في بناء اقتصادات تنافسية

برزت المدرسة المؤسسية الجديدة في الاقتصاد بوصفها رداً على محدودية النماذج
التقليدية التي تفسّر الأداء الاقتصادي بمعزل عن السياقات القانونية والسياسية والثقافية، وقد

شدّدت هذه المدرسة على أن المؤسسات –أي القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعل الاقتصادي – تُشكّل عنصرًا حاسمًا في تفسير التفاوت بين الدول في النمو والازدهار، وتفترض هذه المدرسة أن الفارق في الأداء الاقتصادي بين الدول لا يعود فقط إلى توفر الموارد الطبيعية أو مستوى رأس المال، بل إلى جودة المؤسسات التي تنظّم النشاط الاقتصادي وتضمن حقوق الملكية، وتُطبّق القوانين، وتحفّز الابتكار، وتُقيّد الفساد، وتُوفّر مناخًا آمنًا للمبادرة الفردية والاستثمار طويل الأجل⁽¹⁾.

وتُعرّف المؤسسات الاقتصادية بأنها مجموعة من القواعد والقوانين والتنظيمات التي تُحدّد الحوافز الاقتصادية، وتشكّل البيئة العامة التي تُمارَس فيها الأنشطة الاقتصادية⁽²⁾ وهي تشمل:

- المؤسسات الرسمية: مثل الدستور، والقوانين التجارية، والمحاكم، والأجهزة الرقابية، والبنك المركزي.
- المؤسسات غير الرسمية: مثل الأعراف الاجتماعية، والثقافة الاقتصادية، ومستوى الثقة بين الفاعلين.

وترى المدرسة المؤسسية أن هذه المؤسسات ليست حيادية، بل تؤثر بشكل مباشر في كفاءة تخصيص الموارد، وتقليل كلفة المعاملات، وتحقيق العدالة التوزيعية، وبالتالي فهي مسؤولة عن توجيه الاقتصاد نحو مسارات إما إنتاجية وتنافسية، أو ريعية وعشوائية، وتُشير الأدبيات الحديثة إلى أن البلدان التي تمكنت من بناء مؤسسات فعّالة تمكّنت أيضًا من تحقيق قفزات نوعية في الإنتاجية والنمو، حتى وإن كانت مواردها الطبيعية محدودة، وتُعد تجارب مثل ماليزيا ورواندا وتشيلي نماذج لدول استثمرت في إصلاح مؤسساتها الاقتصادية، فتمكنت من تحسين بيئة الأعمال، ومحاربة الفساد، واستقطاب الاستثمارات، وتعزيز التنافسية.

ومن أبرز خصائص المؤسسات التي تُحفّز التحوّل نحو اقتصاد إنتاجي:

1. الشفافية والمساءلة: حيث يُمكن تتبع الموارد المالية، ومحاسبة المسؤولين، مما يُقلّص

الهدر ويُحسّن مناخ الاستثمار.

(1) North, D. C. (1990), 'Institutions, institutional change and economic performance', Cambridge University Press, p. 51.

(2) North, D. C. (1990), P. 73.

2. ضمان الحقوق الاقتصادية: من خلال حماية الملكية الفكرية والتجارية، وتفعيل القضاء الاقتصادي المستقل.

3. الاستقرار التنظيمي: أي وضوح القوانين واستقرارها، مما يُشجّع على اتخاذ قرارات إنتاجية واستثمارية طويلة الأجل.

وتشير المدرسة المؤسسية الجديدة إلى أن الاقتصاد الريعي لا ينتج فقط عن طبيعة الموارد، بل عن ضعف المؤسسات التي تسمح بتركيز الثروة، وغياب الشفافية، وتوزيع الريع لأغراض سياسية واجتماعية بدلاً من استثماره في خلق قيمة مضافة، وبهذا المعنى فإن إصلاح المؤسسات هو شرط سابق وضروري للخروج من الحلقة الريعية⁽¹⁾.

وفي الدول التي تفتقر إلى مؤسسات قوية، تُصبح الموارد الريعية مصدراً لخلق شبكات مصالح ضيقة، تتغذى على غياب المساءلة والرقابة، وهو ما يؤدي إلى تثبيت النمط الريعي بدلاً من تفكيكه، ويظهر ذلك بوضوح في العديد من الدول المنتجة للنفط، حيث تستحوذ الدولة على إيرادات النفط وتعيد توزيعها عبر التوظيف والإنفاق العام دون أن تُحفّز النشاط الإنتاجي الحقيقي.

وبالمقابل ترى المدرسة المؤسسية أن بناء اقتصاد إنتاجي يتطلب إعادة هيكلة الحوافز الاقتصادية من خلال إصلاح القواعد والمؤسسات، بحيث يُصبح النشاط الإنتاجي مجزياً أكثر من النشاط الريعي، وتُكافأ الكفاءة بدلاً من الولاء أو القرب من السلطة. ويُعد إصلاح المؤسسات في ليبيا نقطة انطلاق أساسية لأي مسار تحول اقتصادي، ويتطلب ذلك:

- 1_ تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الاقتصادية والسياسية.
- 2_ تقوية أجهزة الرقابة والمساءلة والشفافية المالية.
- 3_ اعتماد تشريعات تحفز الإنتاج والاستثمار، وتُجرّم الأنشطة الريعية غير المنتجة.
- 4_ إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية.

وتُبرز المدرسة المؤسسية الجديدة أن التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي ليس عملية اقتصادية فقط، بل عملية مؤسسية بامتياز، فوجود مؤسسات فعّالة، ونزيهة، وقادرة على إنفاذ

(1)North, D. C. (1990), P. 146.

القانون، يُمثّل الشرط البنيوي لتحفيز النشاط الإنتاجي وتوجيه الموارد نحو التنمية المستدامة، ومن هنا، فإن أي محاولة للتحوّل الاقتصادي في الدول الريعية، ومنها ليبيا، لا يمكن أن تنجح دون إصلاح جذري في المنظومة المؤسسية.

الفصل الثاني:

العلاقة بين الاقتصاد الريعي والمتغيرات الكلية المؤثرة في التحول الإنتاجي

- ❖ **المبحث الأول: العلاقة بين الإيرادات الرعية والنمو الاقتصادي .**
- ❖ **المبحث الثاني: العلاقة بين الربح والاستثمار والإنتاجية .**
- ❖ **المبحث الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الريعي ومؤشرات التنافسية .**

المبحث الأول:

العلاقة بين الإيرادات الريعية والنمو الاقتصادي

أولاً: تأثير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي

تُعَدُّ الإيرادات النفطية المحور الرئيس للنشاط الاقتصادي في الدول الريعية، بخاصة تلك التي لا تمتلك قاعدة إنتاجية متنوعة، كما هو الحال في الاقتصاد الليبي، وتُعرَفُ الإيرادات النفطية بأنها تلك العائدات الناتجة عن تصدير النفط الخام ومشتقاته، وتشكّل المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة، وتغذية الإنفاق الحكومي، وتأمين احتياجات الدولة من العملة الأجنبية⁽¹⁾. وفي هذا السياق، يُظهر الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النفطية تأثراً مباشراً بمستويات الإيرادات النفطية، سواء من حيث الحجم أو النمو، حيث ترتفع معدلات النمو في فترات الطفرات النفطية، وتنكمش خلال فترات تراجع الأسعار أو انخفاض الصادرات، ويرتبط ذلك بتغليب الدولة لدور الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي، ما يجعل الناتج المحلي معتمداً على الإنفاق لا على الإنتاج الحقيقي، وتُبرز الإحصاءات الليبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة هذا الارتباط الوثيق؛ إذ تجاوزت مساهمة قطاع النفط 60% من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من السنوات، بل وصلت أحياناً إلى أكثر من 80% في ظل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى، ما يجعل الاقتصاد عرضة لصدمات أسعار النفط العالمية، ففي السنوات التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط مثل عامي 2008 و2012، سجّل الناتج المحلي قفزات كبيرة، بينما شهد انكماشاً حاداً في فترات الانخفاض مثل 2014 و2020، ما يدل على غياب الاستقرار والاستدامة⁽²⁾.

وتكشف بنية الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا عن هيمنة ريعية، حيث تتراجع مساهمة الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات القابلة للتصدير، مقابل تركّز النشاط في استخراج وتصدير النفط الخام، ويؤدي ذلك إلى ما يُعرف بـ(النمو الريعي)، وهو نمو غير مستدام؛ لأنه لا ينتج عن

(1) المبسوط، ربيعة عاشور أحمد، وبن سليم، سالم عطية. (2023)، الصادرات البتروكيمياوية ودورها في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية خلال الفترة (1985-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(11)، ص 273.

(2) المبسوط، ربيعة عاشور أحمد، وبن سليم، سالم عطية. (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 280.

تراكم إنتاجي أو توسع في القاعدة الاقتصادية، بل عن ارتفاع مؤقت في الأسعار العالمية للنفط⁽¹⁾.

وهذا النمط من النمو لا يعكس تحسناً فعلياً في القدرات الإنتاجية للاقتصاد، بل يُخفي وراءه هشاشة هيكلية، حيث تُوظف العائدات النفطية في الإنفاق الجاري، وليس في الاستثمار في البنية الإنتاجية، وهو ما يُنتج ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ(الازدهار الزائف)، حيث يظهر تحسُّن في المؤشرات الكلية على المدى القصير، دون تغيير حقيقي في عمق الاقتصاد.

إن اعتماد الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للناجى المحلي الإجمالي قد أنتج نمطاً من النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمتغيرات الخارجية، لا سيما أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي ظل غياب أدوات فعالة لتنويع القاعدة الإنتاجية، تهيمن تقلبات سوق النفط على مجمل الأداء الاقتصادي، حيث تتسع الفجوة بين الناجى المحلي "الاسمي" و"الحقيقي"، خاصة في فترات الانكماش⁽²⁾.

ومن أبرز مظاهر هذا الاعتماد أن الدورة الاقتصادية في ليبيا لا تتبع الديناميكيات الطبيعية للنمو المرتبط بالإنتاجية أو التراكم الرأسمالي، بل تُحددها موجات الصعود والهبوط في عائدات النفط، وهذا ما يتعارض مع خصائص النمو المستدام، الذي يُفترض أن يُبنى على تنويع مصادر الدخل، وتحفيز الاستثمارات، وتحسين الإنتاجية، وقد أظهرت دراسات اقتصادية تحليلية أن كل نقطة انخفاض في أسعار النفط تؤدي إلى انكماش فعلي في الناجى المحلي، مما يدل على هشاشة القاعدة الاقتصادية، كما تؤدي هذه الحالة إلى ما يُعرف بـ(التقلبات المؤيدة للدورة)، حيث ترتفع النفقات الحكومية في أوقات الطفرة ثم تنخفض بشدة عند الأزمات، مما يحدث اختلالات هيكلية في النمو، ويُقوّض القدرة على رسم سياسات تنموية طويلة الأجل⁽³⁾.

وعلى الرغم من الوفرة الريعية، يُعاني الاقتصاد الليبي من ضعف في البنية التحتية، وتَدَنِّي في مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما يُشير إلى سوء استخدام العوائد النفطية وعدم توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة، كما أن المؤسسات الاقتصادية الضعيفة،

(1) البشتي، إلهام محمد أحمد. (2024)، قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2022، المجلة الدولية لجامعة الزيتونة للنشر العلمي، (20)، ص 474.

(2) البشتي، إلهام محمد أحمد. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 487.

(3) البشتي، إلهام محمد أحمد. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 491.

وغياب الرؤية الاستراتيجية، يُعزز من استمرار نمط النمو الريعي الذي يُقاوم التبعية الاقتصادية للخارج ويُقيد فرص التحول البنوي.

ومن هنا، فإن الأثر الإيجابي للإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا يبقى محدودًا وظرفيًا، إذ لا يُسهم في تحقيق تراكم إنتاجي حقيقي، ولا يُحفّز الاقتصاد على التحول نحو الإنتاجية والتنافسية. بل إن هذا النمط يُسهم في تثبيت الاقتصاد الريعي، ويُعطل الحوافز نحو الإصلاح الاقتصادي والتنوع.

ويتضح من التحليل أن الإيرادات النفطية، وعلى الرغم مما توفره من موارد مالية، لم تُترجم في ليبيا إلى نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي، بل أدت إلى نمو هش ومُرتبط بظروف خارجية، وغير قادر على خلق ديناميكية إنتاجية ذاتية، وعليه، فإن أي مشروع إصلاحي يستهدف التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي، لا بد أن يبدأ من تقليص الاعتماد على العائدات النفطية، وتوجيهها نحو استثمارات استراتيجية تُعيد هيكلة الاقتصاد.

ثانيًا: العلاقة بين الريع والنمو الاقتصادي طويل الأجل

يرتبط مفهوم النمو الاقتصادي طويل الأجل بقدرة الاقتصاد على تحقيق تراكم مستدام في رأس المال الحقيقي والبشري، وتحسين الإنتاجية الكلية، بما يؤدي إلى رفع مستويات الدخل والمعيشة على مدى زمني ممتد، وتُعد هذه السمات حجر الأساس لأي مشروع اقتصادي يهدف إلى التحول البنوي، غير أن الاقتصاد الريعي، بطبيعته، يُنتج نمطًا من النمو الآني والمؤقت، يستند إلى تقلبات أسعار الموارد الطبيعية، بدلًا من أن يستند إلى قوى داخلية دافعة للنمو⁽¹⁾.

وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية ظاهرة ما يُعرف بـ(لعنة الموارد)، التي تشير إلى أن الدول الغنية بالموارد، وبخاصة النفط، غالبًا ما تُعاني من أداء اقتصادي ضعيف على المدى الطويل، مقارنة بدول أقل ثراءً بالموارد، لكنها أكثر تنوعًا في بنيتها الإنتاجية، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل منها: غياب الحوافز نحو التنوع، وتعرض الاقتصاد لصدمات خارجية، إضافة إلى ضعف المؤسسات التي تُدير الريع⁽²⁾.

(1) عتيقة، علي أحمد. (1972)، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، بيروت: دار الطليعة، ص 11.

(2) زراوية، فوزية. (2019)، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 102.

وفي الحالة الليبية، يتجلى هذا النمط بوضوح، حيث لم يؤد توافر الربيع النفطي إلى تراكم استثماري منتج، بل أسهم في تعزيز الاعتماد على الدولة كمصدر رئيسي للإنفاق والدخل، وهو ما أضعف ديناميكيات السوق، وعطل نمو القطاع الخاص، وأضعف الحوافز للاستثمار طويل الأجل في القطاعات غير النفطية، تشير البيانات الاقتصادية إلى أن فترات ارتفاع أسعار النفط لم تُترجم إلى نمو طويل الأجل في الناتج الحقيقي، بل إلى توسع في الإنفاق الجاري، وتضخم في القطاع العام، دون أثر جوهري على البنية الإنتاجية أو على تكوين رأس المال الثابت، وهذا النمط يُنتج ما يُعرف بـ(نمو دون تنمية)، حيث تُسجل معدلات نمو مرتفعة لفترات قصيرة، لكنها لا تمثل تحسناً هيكلياً حقيقياً.

ويُسهم الربيع في تآكل القدرات الإنتاجية الحقيقية نتيجة ما يُعرف بـ(مرض هولندي)، حيث يؤدي تدفق العملة الأجنبية من الصادرات الريعية إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، ما يُضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية، ويُقلل من جاذبية الاستثمار في القطاعات غير النفطية⁽¹⁾، وقد أثرت هذه الظاهرة في ليبيا بشكل واضح، حيث جرى تهميش القطاعات الإنتاجية تدريجياً لصالح نمط استهلاكي ريعي، يقوم على الواردات والإنفاق العمومي، لا على الإنتاج المحلي.

ويؤثر الربيع النفطي بشكل غير مباشر على النمو طويل الأجل من خلال إضعاف البيئة المؤسسية، فتوفر الإيرادات السهلة للدولة يُقلل من حاجتها لتطوير نظم ضريبية فعالة، أو لتحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي، وهو ما يُضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويُكرس ثقافة الاعتماد على الدولة بدلاً من الابتكار والعمل والإنتاج⁽²⁾.

ويؤدي هذا النمط إلى إضعاف الحوكمة الاقتصادية، وغياب المساءلة في إدارة الموارد، مما يُفضي إلى سوء تخصيص الإنفاق العام، وانخفاض كفاءة الاستثمارات الحكومية، وبالتالي ضعف مساهمتها في تحفيز النمو المستدام، كما يُسهم في تشويه أولويات السياسات الاقتصادية، حيث تُوجّه العوائد نحو الإنفاق الاستهلاكي والوظائف الحكومية بدلاً من التعليم، والبحث العلمي، والبنية التحتية الإنتاجية.

(1) بوش، فاطمة الزهراء أهري، وخندق، سميرة. (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 283.

(2) صندوق النقد الدولي. (2025، 25 يونيو)، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 مع ليبيا، ص 15.

إن أحد أبرز الشروط لتحقيق النمو طويل الأجل هو تنويع مصادر الدخل القومي، وهو ما لم يتحقق في الاقتصاد الليبي بفعل الاعتماد شبه الكامل على النفط، فعلى الرغم من المبادرات المتعددة التي طُرحت لتنويع الاقتصاد، إلا أن غياب الاستقرار السياسي والمؤسسي، إلى جانب ضعف الكفاءة الإدارية، أعاق تحقيق تحوّل حقيقي في البنية الاقتصادية. ويُبيّن تحليل تجارب الدول المشابهة أن استمرار الاعتماد على الريع يؤدي إلى ما يُعرف بـ(فخ الدخل المتوسط)، حيث تتوقف عجلة النمو عند مستوى معين من الدخل، دون أن يتمكن الاقتصاد من القفز إلى مراحل أعلى من التصنيع والتنافسية، وبدون تنويع فعلي في القاعدة الإنتاجية، تبقى إمكانات النمو محدودة ومُعَرّضة للانكماش عند كل أزمة نفطية أو مالية. ويتضح مما سبق أن العلاقة بين الريع والنمو طويل الأجل في ليبيا تتسم بالتعقيد والهشاشة، حيث أسهم الريع في تحقيق نمو ظاهري، لكنه لم يترجم إلى تحول هيكلي مستدام في الاقتصاد، كما ساهم في تعميق التبعية للخارج، وتعطيل آليات النمو الذاتي، وهو ما يفرض ضرورة إعادة النظر في نمط التوظيف الاقتصادي للعائدات النفطية، وتوجيهها نحو خلق قاعدة إنتاجية قادرة على تأمين النمو المستدام عبر الزمن.⁽¹⁾

ثالثاً: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي الكلي

وتُعد تقلبات أسعار النفط العالمية أحد العوامل الجوهرية في تفسير اختلالات الاستقرار الاقتصادي في الدول الريعية، لا سيما تلك التي تعتمد بصورة مفرطة على العوائد النفطية كمصدر أساسي للإيرادات العامة والعملات الأجنبية، ويُعرّف الاستقرار الاقتصادي الكلي بأنه الحالة التي يسود فيها التوازن بين النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، والتوازن المالي، والقدرة على مقاومة الصدمات الخارجية⁽²⁾، وفي هذا السياق، تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى إحداث اضطرابات في هذه المؤشرات، خاصة في الاقتصادات غير المتنوعة. ويُظهر الاقتصاد الليبي درجة عالية من الحساسية تجاه تقلبات أسعار النفط العالمية، نظراً لاعتماده على النفط كمصدر رئيسي لأكثر من 90% من الإيرادات العامة و95% من عوائد النقد الأجنبي في معظم السنوات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهذا الاعتماد المفرط يجعل

(1) صندوق النقد الدولي. (2025، 25 يونيو)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) البشتي، إلهام محمد أحمد. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 475.

ميزانية الدولة عرضة للتذبذب الحاد مع كل تغير في أسعار السوق العالمية، مما يُعطل قدرة الحكومة على التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل.

وقد كشفت التجربة الليبية خلال الفترات 2009-2011 و 2014-2016 و 2020-2021 عن شدة هشاشة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات سوق النفط، إذ إن كل تراجع حاد في أسعار النفط كان ينعكس بصورة مباشرة على المالية العامة من خلال اتساع العجز المالي، وانكماش الإنفاق العام، وتعرثر أو تأجيل مشروعات التنمية، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، فإن الفوائض المالية التي تحققت أثناء فترات الطفرة النفطية لم تُترجم إلى نمو مستدام قائم على تنويع القاعدة الإنتاجية، بل أسهمت في خلق حالة من الانتعاش المؤقت المرتبط بدورات أسعار النفط، الأمر الذي أفرز نمطاً اقتصادياً شديد التقلب وضعيف القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية⁽¹⁾.

ويؤدي تذبذب أسعار النفط إلى تقلبات مماثلة في الإيرادات العامة للدولة، وهو ما يُضعف قدرة الموازنة العامة على الاستقرار، ويُكرّس اعتماداً خطيراً على متغير خارجي لا يمكن التحكم فيه محلياً، كما أن عدم وجود أدوات فعالة لتثبيت الإيرادات أو إنشاء صناديق سيادية مستقلة وظيفياً، يجعل المالية العامة الليبية أكثر عرضة للتقلب، وأكثر هشاشة في مواجهة الأزمات الطارئة⁽²⁾.

ويتسبب هذا النمط في صعوبة رسم سياسات مالية مستقرة، حيث تُبنى الموازنات غالباً على توقعات غير دقيقة لأسعار النفط، ما يؤدي إما إلى تضخم في النفقات خلال فترات الطفرة، أو إلى تخفيضات مؤلمة في فترات التراجع، مما يحدث اختلالاً في تقديم الخدمات الأساسية، وتأخيراً في سداد الالتزامات، وتذبذباً في الدورة الاقتصادية الكلية.

وتُحدث تقلبات أسعار النفط آثاراً مباشرة على الاستقرار النقدي، من خلال تأثيرها على عرض النقد ومستويات السيولة وسعر صرف العملة المحلية، ففي الحالة الليبية، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تدفقات نقدية كبيرة بالعملة الأجنبية، ما يعزّز الاحتياطيات ويدعم سعر

(1) الحاسي، عبد الله حامد. (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص 15.

(2) الحاسي، عبد الله حامد. (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الصرف، لكنه في الوقت ذاته يُفضي إلى زيادة الإنفاق العام والاستهلاك، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم⁽¹⁾.

أما في فترات تراجع الأسعار فإن تقلص العوائد النفطية يُقيد قدرة الدولة على دعم العملة المحلية، ما يؤدي إلى ضغوط على سعر الصرف الرسمي، ويُوسع الفجوة مع السوق الموازي، كما حدث في الأعوام 2016 و2017، حيث بلغ الفرق بين السعيرين الرسمي والموازي أكثر من 200%، وهو ما أثر سلبًا على التجارة، والاستثمار، ومستويات الثقة بالاقتصاد، هذه التذبذبات تُضعف من قدرة السياسة النقدية على ضبط التوازنات، وتُعيد هامش المناورة لدى المصرف المركزي.

إن التأثير التراكمي لتقلبات أسعار النفط لا يقتصر على المؤشرات المالية، بل يمتد إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي بمعناه الأوسع، حيث تؤثر هذه الصدمات على معدلات البطالة، ومستوى الاستثمار، واستقرار الأسعار، واستدامة الدين العام، فعندما تنخفض الأسعار بشكل مفاجئ، تضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق على المشاريع التنموية والبنية التحتية، مما يُضعف من خلق فرص العمل، ويزيد من حدة التفاوت الاجتماعي.

كما تؤدي الصدمات النفطية إلى عدم استقرار السياسة الاقتصادية، حيث يتم تعديل الخطط والموازنات بشكل متكرر، وهو ما يُقوّض قدرة المؤسسات على التخطيط والتنفيذ الفعال، ونتيجة لذلك، تصبح البيئة الاقتصادية طاردة للاستثمار، وتزداد التبعية للقطاع النفطي بشكل دائري، ما يعمّق الأزمة.

(1) البشتي، إلهام محمد أحمد. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 491.

المبحث الثاني:

العلاقة بين الريع والاستثمار والإنتاجية

يُشكّل الاستثمار والإنتاجية الركيزتين الأساسيتين لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي قادر على المنافسة، وفي المقابل غالبًا ما يؤدي الاعتماد المفرط على الإيرادات الريعية إلى تشوهات في السلوك الاستثماري، وضعف في كفاءة تخصيص الموارد، وغياب الحوافز نحو تحسين الإنتاجية، ويُركّز هذا المبحث على تحليل طبيعة العلاقة بين الاعتماد الريعي من جهة، والاستثمار العام والخاص، وكفاءة الإنفاق، ومستوى الإنتاجية من جهة أخرى، وذلك في ضوء التجربة الليبية، مع الاستئناس بالأطر النظرية ذات الصلة والتجارب المقارنة.

أولاً: أثر الاعتماد الريعي على سلوك الاستثمار العام والخاص

يُعد الاستثمار (بشقيه العام والخاص) المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية، وتفترض النظرية الاقتصادية أن وفرة الموارد المالية تُتيح فرصاً أكبر لتعبئة الاستثمارات وتنويع الأنشطة الاقتصادية، غير أن الواقع في الاقتصادات الريعية، ومنها الاقتصاد الليبي، يُظهر مفارقة لافتة؛ إذ لا تؤدي الوفرة الريعية بالضرورة إلى تحفيز الاستثمار المنتج، بل قد تُفضي إلى نتائج معاكسة في ظل غياب البيئة المؤسسية والتنظيمية الداعمة⁽¹⁾.

ويتميّز الاقتصاد الريعي عادةً بسيطرة الدولة على الموارد المالية الناتجة عن الريع، وبخاصة في الدول النفطية، وهذا يعني أن الدولة تصبح الفاعل الاستثماري الأساسي، بينما يتقلّص دور القطاع الخاص ويضعف تدريجياً، ففي الحالة الليبية، مثّلت الاستثمارات العامة النسبة الأكبر من الإنفاق الرأسمالي منذ نهاية التسعينيات وحتى السنوات الأخيرة، حيث اعتمدت السياسات المالية على تعبئة الإيرادات النفطية لتمويل مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة، دون رؤية إنتاجية طويلة المدى⁽²⁾.

وقد انعكس هذا الاعتماد على نمط من الاستثمار الحكومي المرتبط بالظروف المالية للدولة، ما يعني أن الإنفاق الاستثماري يخضع لتقلبات أسعار النفط، وليس لاعتبارات اقتصادية

(1) الزاوي، عبد الله. (2019)، دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة الليبية، جامعة طرابلس، ص 241.

(2) الزاوي، عبد الله. (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 243.

مستقرة، فعلى سبيل المثال، شهدت فترات الطفرة النفطية توسعاً في المشاريع العامة، في حين انخفض الإنفاق الرأسمالي بدرجة حادة خلال فترات انخفاض الأسعار، كما في أعوام 2014 و2020⁽¹⁾، وهذا النمط الدائري يُضعف من استدامة الاستثمار العام، ويحدّ من قدرته على دعم التحول الهيكلي في الاقتصاد.

أما على مستوى الاستثمار الخاص، فقد أدى الاعتماد الريعي إلى تقلص الحوافز أمام رواد الأعمال والمستثمرين المحليين، إذ وفرت الدولة مصادر دخل بديلة عبر التوظيف الحكومي والدعم المالي، ما جعل النشاط الخاص أقل جاذبية، وأكثر مخاطرة، كما أسهم اختلال هيكل السوق وغياب الشفافية والفساد الإداري في تقويض الثقة في بيئة الأعمال، وأعاق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، وهذا الواقع أنتج قطاعاً خاصاً ضعيف البنية، يتركز نشاطه في قطاعات تجارية وخدمية غير إنتاجية، مثل الاستيراد، وتجارة العملة، والعقارات، بينما بقيت الاستثمارات الصناعية والزراعية محدودة جداً، وغير قادرة على خلق قيمة مضافة أو وظائف نوعية، وقد أظهرت عدة تقارير وطنية ودولية أن نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا تراجعت إلى مستويات متدنية مقارنة بدول مشابهة، رغم توفر رأس المال المحلي.

إن التوسع في الإنفاق الاستثماري العام في ظل الاقتصاد الريعي، دون وجود إستراتيجية إنتاجية واضحة، غالباً ما يؤدي إلى تشوهات في هيكل الاستثمار، ففي ليبيا تم تركيز الاستثمارات الحكومية في مشروعات خدمية غير منتجة اقتصادياً على المدى الطويل، كالبنية التحتية السكنية، والمباني الإدارية، دون إعطاء أولوية للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وهذا التوجّه عكس غياب الرؤية المتكاملة للتنمية الاقتصادية، وخلق فجوة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الحقيقي في الناتج المحلي⁽²⁾.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الإنفاق الاستثماري الحكومي، لا سيما بعد عام 2011، لم يكن مصحوباً بأنظمة رقابة فعّالة أو بتقييم واضح للأثر الاقتصادي، مما أدى إلى

(1) بن خليل، حامد علي أحمد. (2024)، أثر تغير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الحقيقي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2020، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية، 1(4)، ص 253.

(2) بن خليل، حامد علي أحمد. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 249.

انخفاض الكفاءة الاستثمارية، وتكرار ظاهرة المشروعات المتوقفة أو المتعثرة، خاصة خلال فترات الأزمات السياسية والأمنية، وهو ما ترتب عليه إهدار موارد مالية كبيرة دون تحقيق عائد اقتصادي يُذكر.

ومن بين التداعيات المهمة للاعتماد الريعي على سلوك الاستثمار، هو ضعف العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص، فغياب سياسات داعمة للشراكة الاستثمارية، وعدم وضوح الإطار القانوني والضريبي، جعل القطاع الخاص الليبي يعمل في بيئة غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر، ما قلل من رغبته في الدخول في استثمارات إنتاجية طويلة الأجل.

وقد بيّنت الدراسات الاقتصادية أن دولاً نامية استطاعت عبر تنظيم علاقتها مع القطاع الخاص من توجيه الريع إلى مشاريع تنموية مشتركة، مما عزز من كفاءة الإنفاق ورفع الإنتاجية، في حين ظلّ هذا النموذج غائباً في ليبيا، كما ساهم عدم الاستقرار السياسي، وازدواجية المؤسسات، في الحدّ من فاعلية السياسات الاستثمارية العامة، وأربك البيئة الاستثمارية عموماً⁽¹⁾.

ويتضح مما سبق أن الاعتماد الريعي في ليبيا لم يُفضِ إلى تعزيز سلوك استثماري فعّال سواء على مستوى الدولة أو القطاع الخاص، بل على العكس، أسهم في تهميش الاستثمارات الإنتاجية، وتكريس نمط اقتصادي استهلاكي هش، وضعيف القدرة على توليد النمو والتوظيف والتنويع، ويُمثّل إصلاح هذا المسار شرطاً أساسياً لتحقيق تحول حقيقي نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي.

ثانياً: العلاقة بين الإنفاق الريعي وكفاءة تخصيص الموارد

تمثل كفاءة تخصيص الموارد أحد الركائز الأساسية لأي اقتصاد يسعى نحو التنمية المستدامة والتحول الإنتاجي، وتعني هذه الكفاءة قدرة الدولة على استخدام الموارد المتاحة وخاصة المالية منها في تمويل الأنشطة والقطاعات ذات العائد المرتفع، اقتصادياً واجتماعياً، وبأقل تكلفة ممكنة، إلا أن الأنظمة الاقتصادية الريعية، ومنها الاقتصاد الليبي، غالباً ما تُظهر

(1) جبّاري، شوقي، والحداد، محمد محجوب. (2013)، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا: دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، 1(31)، ص 143.

ضعفًا بنيويًا في تخصيص الموارد العامة، نتيجة لطبيعة الإيرادات غير الضريبية، وضعف المساءلة المجتمعية، وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

ويتسم الإنفاق العام في الاقتصاد الريعي بكونه (إنفاقًا توزيعيًا) أكثر منه (إنتاجيًا)، حيث تسعى الدولة من خلاله إلى إرضاء الفئات الاجتماعية والسياسية المختلفة عبر التوظيف الحكومي والدعم المباشر بدلاً من الاستثمار طويل الأجل في قطاعات إنتاجية، ووفقًا للبيانات الرسمية، فقد شكّل الإنفاق الجاري في ليبيا خلال السنوات 2005-2022 ما يزيد عن 70% من إجمالي النفقات العامة، مقارنة بأقل من 20% للإنفاق التنموي، في معظم الفترات⁽²⁾.

وهذا التوجه يؤدي إلى ما يسمى بـ(تشوه هيكل الإنفاق)، حيث تُخصّص الموارد بشكل غير فعال، وتُهدر فرص الاستثمار في البنية الإنتاجية للاقتصاد، كما يؤدي الإنفاق الريعي إلى تضخم القطاع العام، وزيادة الأعباء الإدارية، وخلق ثقافة اقتصادية غير منتجة تعتمد على الدولة كمصدر وحيد للرزق، مما يُضعف روح المبادرة في المجتمع، في السياقات الريعية، ويكون الدافع وراء تخصيص الموارد غالبًا سياسيًا أو اجتماعيًا، وليس اقتصاديًا أو تنمويًا، وهذا يعني أن كثيرًا من الموارد تُوجّه نحو قطاعات ذات مردود ضعيف، أو نحو مشروعات ذات جدوى محدودة، فقط؛ لأنها ترتبط بمراكز نفوذ أو تعكس ضغوطًا مجتمعية مؤقتة، وفي الحالة الليبية، تشير تقارير المتابعة المالية إلى أن عددًا كبيرًا من المشروعات التي أُدرجت في الموازنات التنموية خلال العقدين الماضيين لم تخضع لدراسات جدوى علمية، بل جرى إدراجها تحت ضغوط أو اعتبارات غير اقتصادية⁽³⁾.

وتظهر آثار هذا الضعف في التخصيص بوضوح من خلال تضخم الإنفاق على الأجور والدعم مقابل تراجع الاستثمارات في قطاعات مثل التعليم التقني، والصناعة، والزراعة، وهي القطاعات ذات الأثر المباشر في تحسين الإنتاجية والنمو المستدام⁽⁴⁾.

(1) الحاسي، عبد الله حامد. (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(2) كنعان، طاهر. (2016)، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 121.

(3) كنعان، طاهر. (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 241.

(4) الصويغي عون، أحمد عبدالله. (2024)، الناتج المحلي الإجمالي وأثره على الإنفاق الاستثماري للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2015)، مجلة الأصالة، 2(10)، ص 30.

إن استمرار نمط الإنفاق الريعي القائم على التوزيع لا الإنتاج ينعكس سلبيًا على بنية الاقتصاد الوطني من عدة زوايا:

أولاً، يؤدي إلى إضعاف التنوع الاقتصادي، حيث تُهمّش القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعة التحويلية والزراعة، لصالح قطاعات خدمية استهلاكية محدودة الأثر، وهذا بدوره يحدّ من فرص توليد الوظائف النوعية، ويُكرّس البطالة المقنعة في مؤسسات الدولة التي تعاني من تضخم هيكلي في التوظيف.

ثانياً، يُفضي هذا النمط إلى ضعف الاستدامة المالية على المدى الطويل، فعندما تكون الموارد موجهة بشكل أساسي إلى الإنفاق الجاري، وبخاصة المرتبات والدعم، فإن أية صدمة في الإيرادات النفطية تؤدي إلى عجز مالي كبير، كما حدث في ليبيا في أعقاب تراجع أسعار النفط في 2014، حيث وُجهت أكثر من 90% من الإيرادات إلى الإنفاق الجاري، دون وجود احتياطات مالية أو صناديق استقرار تدعم المرونة المالية⁽¹⁾.

ثالثاً، يتسبب ضعف التخصيص في تراجع كفاءة الأداء المؤسسي، حيث تغيب الرقابة الاقتصادية الحقيقية على الإنفاق، في ظل محدودية دور المجتمع المدني والبرلمان، وغياب الشفافية حول أولويات الميزانية، وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري، وتراجع ثقة المواطن في قدرة الدولة على استخدام المال العام بشكل رشيد.

وللخروج من هذا الإطار غير الكفء، من الضروري إعادة توجيه الإنفاق العام من نمط الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق التنموي، وذلك من خلال تبني موازنات برامج وأداء بدلاً من الموازنات التقليدية، واعتماد خطط إنفاق مرتبطة بمؤشرات تنموية قابلة للقياس، كما يجب تعزيز دور المؤسسات الرقابية، وتحديث آليات التقييم الاقتصادي للمشروعات العامة قبل إقرارها، وكذلك فإن تقليص حجم الدعم العشوائي وتحويله إلى دعم مباشر أو تحويلات نقدية مشروطة، يمكن أن يُعيد توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة وكفاءة، ويفتح المجال أمام زيادة الاستثمار في التعليم النوعي، والصحة، والبنية التحتية الإنتاجية.⁽²⁾

(1) الصويغي عون، أحمد عبدالله. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(2) الصويغي عون، أحمد عبدالله. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

وأخيراً، فإنَّ تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة، وتبني مبادئ الشفافية والمساءلة، يُعدّ من أهم مقومات رفع كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الليبي، بما يدعم جهود التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي ومستدام.

ثالثاً: مدى قدرة الربيع على توليد إنتاجية مستدامة

تمثل الإنتاجية المستدامة محوراً أساسياً في أي مسار تنموي طويل الأمد، إذ تعكس قدرة الاقتصاد على تحسين كفاءة استخدام موارده المتاحة، ورفع مستوى القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي، وتنويع قاعدة الإنتاج، غير أن هذا الهدف غالباً ما يصطدم بحدود ما يُسمى بـ (الاقتصاد الريعي)، والذي يتسم بعوائد غير ناتجة عن نشاط إنتاجي حقيقي، بل عن بيع موارد طبيعية مثل النفط والغاز، وهو ما يُطرح تساؤلاً جوهرياً حول مدى قدرة هذا النمط الاقتصادي على توليد إنتاجية مستدامة⁽¹⁾.

ويُعد الربيع بطبيعته دخلاً لا يرتبط بعملية إنتاجية خاضعة للسوق أو مرتبطة بجهد بشري، بل يتحقق نتيجة لاستخراج مورد طبيعي وتصديره، وبهذا، فهو لا يتطلب وجود قطاع خاص ديناميكي، ولا استثمارات رأسمالية طويلة الأمد، مما يُقلل من الحاجة لتطوير المهارات والابتكار والإنتاج المحلي، وفي السياق الليبي يُمثل النفط أكثر من 90% من إيرادات الدولة، وهو ما جعل الدولة تعتمد عليه كمصدر وحيد للتمويل، دون أن ترافقه خطط واضحة لتنمية القدرات الإنتاجية في قطاعات أخرى، وقد أدّى هذا الاعتماد إلى تعطيل آليات التحفيز الإنتاجي، إذ فضّل الأفراد والمستثمرون الاستفادة من الإنفاق العام (من خلال التوظيف، أو العقود الحكومية، أو التجارة المرتبطة بالاستيراد)، بدلاً من الدخول في أنشطة إنتاجية أكثر مخاطرة واستدامة، وهذا النمط يُفضي إلى اقتصاد مشوّه يفتقر إلى التنافسية، ويعاني من ضعف في التراكم المعرفي والتقني.

وبمرور الوقت، يؤدي الاعتماد على الربيع إلى تآكل تدريجي للقاعدة الإنتاجية، بخاصة إذا لم يتم استثمار العوائد الريعية في تطوير البنية التحتية الإنتاجية، أو دعم الابتكار، أو بناء رأسمال بشري عالي المهارة، وفي ليبيا، تشير تقارير المؤسسات الاقتصادية الوطنية إلى انخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مثل الصناعة والزراعة، مقابل توسّع في الأنشطة الخدمية غير المنتجة، وهو ما يعكس خللاً في بنية الاقتصاد⁽²⁾.

كما أن الإنتاجية في القطاعات العامة، والتي تُموّل أساساً من الإيرادات الريعية، تظلّ منخفضة بفعل غياب المحفزات، وارتفاع معدلات التوظيف العشوائي، وقلة المساءلة، مما يزيد من الهدر في الموارد ويضعف من قدرة الاقتصاد على النمو الذاتي دون الاعتماد على النفط.

(1) بوعرابية، صافية. (2017)، تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي والأمني في المتوسط: دراسة حالة الاقتصاد الليبي (2000 – 2017) أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 23.

(2) بوعرابية، صافية. (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 97.

وعلى الرغم مما توفره الإيرادات الريعية من فرصة مالية كبيرة للنهوض بالبنية الإنتاجية، إلا أن هذه الإمكانية تظل رهينة نمط توظيف تلك الإيرادات، ففي الاقتصادات التي تنعدم فيها الشفافية وتضعف فيها المؤسسات، عادةً ما يُستخدم الربيع في تمويل أنشطة استهلاكية آنية، بدلاً من الاستثمار في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل أو في رأس المال البشري، وقد أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ليبيا خلال العقود الماضية استخدمت النسبة الأكبر من إيراداتها النفطية في تمويل الإنفاق الجاري، بما في ذلك الأجور والدعم، في حين لم تتجاوز الاستثمارات التنموية الفعلية نسباً محدودة من الميزانية العامة، كما أن غياب إطار إستراتيجي شامل لاستثمار الربيع، أدى إلى تذبذب وتشتت السياسات الاقتصادية، وتكرار فشل البرامج التنموية، ما أضعف فرص تكوين تراكم إنتاجي حقيقي يعزز القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، في المقابل، أظهرت تجارب دول نفطية أخرى (مثل النرويج وماليزيا) أن التوظيف الرشيد للعوائد الريعية في تطوير القطاعات الإنتاجية والبحث العلمي، ساهم في رفع الإنتاجية الوطنية وتحقيق تنوع اقتصادي حقيقي⁽¹⁾.

ولكي يتحوّل الربيع من أداة إنفاق إلى محرك لإنتاجية مستدامة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات، من أبرزها:

- 1_ وجود رؤية وطنية واضحة للتنمية تستند إلى أهداف كمية قابلة للقياس ومحددة زمنياً.
 - 2_ إصلاح منظومة الحوكمة الاقتصادية، بما يشمل الشفافية، وتفعيل الرقابة المالية، ومحاربة الفساد.
 - 3_ توجيه جزء من العوائد الريعية نحو تنمية التعليم المهني، والابتكار، والبنية التحتية الإنتاجية، خاصة في الزراعة والصناعة.
 - 4_ تحفيز القطاع الخاص ودمجه في عملية الإنتاج، من خلال بيئة أعمال مستقرة وتشريعات ضامنة للاستثمار.
- وختاماً فإن الاقتصاد الليبي، في صورته الحالية، لا يمتلك شروطاً كافية لتحويل الربيع إلى إنتاجية مستدامة، ما لم يتم تبني إصلاحات هيكلية جذرية تُعيد توجيه الموارد نحو النشاط الإنتاجي الحقيقي، وتقلل من الهدر والاعتماد المفرط على النفط.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023)، التحديات والآفاق أمام الاقتصاد الليبي، طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 25.

المبحث الثالث:

العلاقة بين الاقتصاد الريعي ومؤشرات التنافسية

أولاً: تأثير الريع على تنوع مصادر الدخل الوطني

يمثل تنوع مصادر الدخل الوطني أحد المتطلبات الجوهرية؛ لضمان استقرار الاقتصاد وتقليل تعرضه للصدمات الخارجية، لا سيما في الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على مصدر واحد للإيرادات، كما هو الحال في الاقتصادات الريعية، ويقصد بتنوع الدخل توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد عبر تطوير قطاعات متعددة مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات، بحيث لا يبقى الاقتصاد أسيراً لتقلبات سلعة واحدة كالنفط⁽¹⁾.

ويُظهر الواقع الليبي نموذجاً صارخاً للاعتماد على الريع النفطي، حيث شكّلت عائدات النفط أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال العقود الثلاثة الماضية، وفق تقارير وزارة المالية، هذا الاعتماد المكثف لم يقترن بإستراتيجية اقتصادية واضحة لتنوع مصادر الدخل، بل صاحبه وتراجع تدريجي في أداء القطاعات غير النفطية التي تفتقر إلى الدعم المؤسسي، والاستثمارات، والبنية التحتية الكافية⁽²⁾.

وقد أسهم هذا النمط في خلق اقتصاد أحادي البعد، يعتمد على تصدير الخام واستيراد معظم احتياجاته من الخارج، مما يضعف مناعته الداخلية ويجعل استقراره مرهوناً بأسعار النفط العالمية، فعلى سبيل المثال، خلال فترات انخفاض أسعار النفط (2014-2016)، واجهت الدولة الليبية صعوبات شديدة في تمويل الميزانية، مما انعكس على الرواتب والخدمات الأساسية، وهو ما يُبرز هشاشة البنية المالية نتيجة غياب التنوع.

إضافة إلى البنية الريعية للاقتصاد، يُلاحظ غياب الإرادة المؤسسية الفاعلة؛ لتفعيل التنوع الاقتصادي، حيث لم تُخصّص نسب كافية من الإنفاق العام لدعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية، كما أن بيئة الأعمال تظل غير مشجعة، بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف البنية التحتية، وغياب التمويل الميسر، مما يُعطل مبادرات القطاع الخاص في مجالات إنتاجية

(1) صادق، جمال الدين. (2024)، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحويلات التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 8.

(2) وزارة المالية الليبية. (2023)، التقرير السنوي للإيرادات والنفقات العامة 2022، طرابلس: وزارة المالية، ص 41.

وأعددة كالصناعة الخفيفة أو الخدمات اللوجستية، وتُشير دراسات متعددة إلى أن الربيع يخلق حالة من (الرضا الاقتصادي الزائف) لدى صانع القرار، إذ تُوفّر عائداته الوفيرة تمويلًا سهلاً للإنفاق الجاري دون الحاجة لتطوير أدوات مالية واقتصادية مستدامة، مثل الضرائب الإنتاجية، أو الرسوم القطاعية، وهذا ما يُفضي إلى إضعاف الجهد التنموي طويل الأجل، ويُكرّس التبعية للنفط كمصدر رئيس للدخل⁽¹⁾.

من أبرز مظاهر تأثير الربيع على ضعف تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي ما يُعرف بـ(أثر المزاحمة) أو (اللجنة المزدوجة للموارد)، حيث يؤدي تدفق الإيرادات النفطية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي الموجه لقطاعات غير إنتاجية مثل التوظيف العام والدعم، مما يُقلّص الموارد المخصصة للقطاعات التنموية الحقيقية، كما يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الصرف نتيجة لزيادة المعروض من النقد الأجنبي، وهو ما يؤثر سلبيًا على قدرة القطاعات المحلية على المنافسة، ويعزز ظاهرة (المرض الهولندي)، التي تؤدي إلى تراجع النشاط الصناعي والزراعي بسبب انخفاض جدواه الاقتصادية مقارنة بالقطاع النفطي الممول بالدولة⁽²⁾.

إن هذا النمط من الإنفاق الريعي يكرّس اختلالات هيكلية، تعوق ظهور قطاعات اقتصادية بديلة قادرة على توليد قيمة مضافة حقيقية، وتوفير فرص عمل مستقرة، فغالبية المبادرات الإنتاجية الخاصة في ليبيا إما تنسحب من السوق أو تتحول إلى أنشطة تجارية وخدمية تعتمد على الاستيراد، بما يعزز التبعية الاقتصادية للخارج.

وعلى الرغم من التحديات السابقة، فإن ليبيا تمتلك إمكانات اقتصادية كامنة يمكن أن تسهم في تنوع مصادر الدخل إذا ما تم توظيفها ضمن رؤية إستراتيجية متكاملة، ومن أبرز هذه الإمكانات:

1 _ الزراعة: بفضل توفر الأراضي الخصبة في مناطق الجبل الغربي وسهل الجفارة، والمياه الجوفية في مناطق الجنوب، يمكن للقطاع الزراعي أن يسهم في الأمن الغذائي، وتقليل فاتورة الواردات إذا ما تم دعمه تقنيًا وتمويليًا.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023)، التحديات والآفاق أمام الاقتصاد الليبي: نحو تنوع مستدام، طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 36.

(2) بوش، فاطمة الزهراء أهري، وخندق، سميرة. (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 288.

2_ الصناعات التحويلية: بخاصة الصناعات المرتبطة بالنفط (مثل البتروكيماويات)، أو الصناعات الغذائية والدوائية، والتي يمكن أن تسهم في القيمة المضافة وتوليد فرص العمل.

3_ الطاقات المتجددة: بخاصة الطاقة الشمسية والرياح، حيث تشير التقديرات إلى أن ليبيا تمتلك من أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، ما يمنحها فرصة للتحويل إلى منتج إقليمي للطاقة النظيفة⁽¹⁾.

4_ الاقتصاد المعرفي والسياحة: رغم التحديات الأمنية، تظل هناك فرص واعدة في قطاع السياحة البيئية والثقافية، إضافة إلى تطوير مجالات الابتكار الرقمي والتعليم العالي الذي يمكن أن يصبح مصدرًا للصادرات المعرفية مستقبلاً.

إن استمرار الاعتماد المفرط على الربيع يعوق عملية تنويع الدخل الوطني في ليبيا، ويضعف مناعتها الاقتصادية في مواجهة الأزمات الخارجية، لذا فإن تحقيق التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي يتطلب إعادة هيكلة شاملة للسياسات المالية والاقتصادية، وبناء مؤسسات فعالة تدير الموارد الريعية بشكل رشيد، مع تبني إستراتيجية تنموية واضحة تستثمر في القطاعات البديلة وتُحفّز دور القطاع الخاص.

ثانياً: العلاقة بين الاقتصاد الريعي وضعف القيمة المضافة في القطاعات غير النفطية

وتُعدّ القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية مؤشراً مركزياً على فاعلية النشاط الإنتاجي، ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتعكس هذه القيمة قدرة القطاع على تحويل المدخلات إلى مخرجات ذات مردود اقتصادي، سواء من حيث التوظيف، أو التصدير، أو الابتكار، وفي السياق الليبي، يُلاحظ ضعف القيمة المضافة في معظم القطاعات غير النفطية، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية الاقتصاد الريعي السائدة منذ عقود⁽²⁾.

ويُظهر تحليل الهيكل الاقتصادي الليبي سيطرة شبه مطلقة للقطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وعائدات الدولة، حيث تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين 50% و70% في فترات الطفرة النفطية، بينما كانت مساهمة القطاعات الأخرى -

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، (2023)، تقرير تقدم الطاقة في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت: الإسكوا، ص 7.

(2) الحاسي، عبد الله حامد. (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 43.

مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات الإنتاجية محدودة ومتناقصة، ويعود ذلك إلى ضعف الاستثمار طويل الأجل في هذه القطاعات، وتهميش دور القطاع الخاص، واعتماد الدولة على توزيع العائدات النفطية عبر التوظيف العام والدعم السلعي، بدلاً من استخدام هذه الإيرادات كرافعة لتنمية الاقتصاد الحقيقي، وقد أدى ذلك إلى إهمال تطوير سلاسل القيمة المحلية، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج المحلي، بل وحتى انقراض بعض الأنشطة الصناعية التقليدية نتيجة الانفتاح غير المنضبط على الاستيراد⁽¹⁾.

ومن أبرز انعكاسات الاقتصاد الريعي على القيمة المضافة، هو ضعف التشابكات الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ لم تُبنَ بنية اقتصادية قادرة على الربط بين قطاع النفط وباقي القطاعات، سواء عبر الصناعات التحويلية، أو اللوجستية، أو الخدمة المساندة، وفي كثير من الأحيان، ظلت العلاقة بين قطاع النفط وبقية القطاعات علاقة مالية فقط، حيث يُعاد توزيع العائدات من خلال الإنفاق، وليس عبر تحفيز الارتباط الإنتاجي أو خلق فرص توسع في الأنشطة المكملّة.

وهذا النمط أدى إلى تفتيت القاعدة الإنتاجية، وضعف تراكم الخبرات والمعرفة، ما أثر سلباً على النمو طويل الأجل، وكُرس اقتصاداً استهلاكياً هشاً، غير قادر على الاستجابة الفعالة للتغيرات في السوق العالمية، أو مواجهة التقلبات في أسعار النفط، وأدى الإنفاق الحكومي المفرط المعتمد على الإيرادات النفطية إلى تشكيل بيئة اقتصادية غير تحفيزية للإنتاج الحقيقي، حيث أسهم هذا النمط في تضخيم القطاعات الاستهلاكية على حساب القطاعات الإنتاجية، كما أن دعم الأسعار والأجور العامة بشكل غير مرتبط بالإنتاجية، جعل العمل في القطاع الحكومي أكثر جذباً من العمل في القطاعات الإنتاجية، وهو ما انعكس في انخفاض مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتدني مستويات الابتكار والكفاءة داخلها⁽²⁾.

ومن العوامل التي عززت ضعف القيمة المضافة في القطاعات غير النفطية أيضاً، وجود عقبات مؤسسية وهيكلية، مثل ضعف البنية التحتية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وتذبذب السياسات الاقتصادية، وغياب حوافز الابتكار والتطوير، وهذه القيود قلّصت من فرص استثمار القطاع الخاص، وأضعفت تنافسية المنتجات المحلية، ما أدى إلى تراجع مساهمة هذه القطاعات

(1) المبسوط، ربيعة عاشور أحمد، وبن سليم، سالم عطية. (2023)، مرجع سبق ذكره، 283.

(2) بن خليل، حامد علي أحمد. (2024)، مرجع سبق ذكره، 251.

في الاقتصاد الوطني، كما أن غياب برامج فعالة لنقل التكنولوجيا أو دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أسهم في تعميق الفجوة الإنتاجية، وترسيخ حالة من الاعتماد على الواردات، مما قلل من إمكانية تشكل سلاسل إنتاج محلية قادرة على توليد قيمة مضافة مستدامة.

وإضافة إلى ما سبق، فإن عدم مواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني مع احتياجات القطاعات الإنتاجية، أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين العرض والطلب في سوق العمل، وقد أسهم هذا في ضعف الكفاءة البشرية داخل القطاعات غير النفطية، وهو ما انعكس سلباً على قدرتها على رفع مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة، وفي المقابل ركزت السياسات العامة على التوظيف في القطاع العام بدلاً من تأهيل العمالة لسوق الإنتاج.

ويتضح مما سبق أن الاقتصاد الريعي لا يعوق فقط التنوع القطاعي، بل يُضعف كذلك المحتوى المحلي للإنتاج، ويحول دون تشكل بيئة اقتصادية محفزة على توليد قيمة مضافة مستدامة في القطاعات غير النفطية، لذا فإن الخروج من الحلقة الريعية يتطلب إصلاحات هيكلية في السياسة الاقتصادية والمؤسسات، إلى جانب تبني رؤية تنموية تضع القيمة المضافة هدفاً رئيساً للنمو والتحول الإنتاجي.

ثالثاً: أثر الاعتماد الريعي على ترتيب ليبيا في المؤشرات الدولية (التنافسية - الحوكمة - بيئة الأعمال)

يُعدّ الأداء في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالتنافسية والحوكمة وبيئة الأعمال، أحد المعايير المرجعية لقياس مدى نجاح الدول في التحول نحو اقتصاد إنتاجي متوازن ومتنوع، ويُظهر تحليل هذه المؤشرات أن الدول ذات الطابع الريعي، مثل ليبيا، غالباً ما تُسجل مستويات متدنية في هذه المؤشرات؛ نتيجة الاختلالات الهيكلية والمؤسسية الناتجة عن الاعتماد المفرط على الريع النفطي، وغياب الحوافز المرتبطة بالإنتاج الحقيقي.

وتُظهر تقارير البنك الدولي أن ليبيا تحتل مراكز متأخرة في مؤشرات الحوكمة العالمية، ومنها: مؤشر فعالية الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، فعلى سبيل المثال، سجلت ليبيا في مؤشر (مكافحة الفساد) لعام 2023 درجة تبلغ حوالي 6.2 من 100، وهي من أدنى الدرجات عالمياً، ما يعكس انتشار الممارسات الريعية في إدارة الموارد العامة، وهذا الضعف يعود إلى أن الاقتصاد الريعي يُنتج مؤسسات تابعة للريع أكثر من كونها منتجة للقيمة، حيث

تُهيمن الدولة على توزيع الثروة من خلال شبكات الولاء السياسي أو الوظيفي، وهو ما يضعف من شفافية التسيير العام، ويزيد من معدلات الفساد ويقوّض مبدأ المحاسبة المؤسسية⁽¹⁾.

وتُظهر بيانات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) الذي كان يصدر عن البنك الدولي أن ليبيا كانت تصنّف باستمرار ضمن المرتبة 185 فما فوق من أصل 190 دولة قبل إيقاف المؤشر في 2020، بخاصة في محاور بدء النشاط التجاري، والحصول على التراخيص، وتنفيذ العقود، وتسوية الإعرار⁽²⁾، وتُعزى هذه المراتب المتأخرة إلى التعقيدات الإدارية، وضعف البنية التحتية القانونية، وغياب الاستقرار التنظيمي والمؤسسي، وهي خصائص ملازمة للاقتصاديات الريعية.

كما تشير الدراسات إلى أن الاعتماد الريعي يضعف من تطور القطاع الخاص، نظراً لغياب المنافسة الحقيقية وسيطرة الدولة على معظم المنافذ الاقتصادية، مما يحدّ من فرص الاستثمار ويُقيّد بيئة ريادة الأعمال.

ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية، فإن ليبيا لم تُدرج في السنوات الأخيرة ضمن التصنيف الكامل للدول المشاركة؛ نتيجة غياب البيانات الرسمية والتقارير الاقتصادية، ما يُعدّ بحد ذاته مؤشراً على ضعف الشفافية وقصور المؤسسات الاقتصادية، إلا أن المؤشرات الجزئية المتوفرة مثل كفاءة سوق العمل، وتطور بيئة الابتكار، وتطور المؤسسات تعكس أداءً منخفضاً للغاية مقارنة بمتوسط الدول ذات الدخل المتوسط⁽³⁾.

ويُعزى هذا الضعف إلى غياب السياسات الاقتصادية التنموية طويلة الأجل، وتركز الجهد الحكومي على إدارة الموارد النفطية وتوزيعها، بدلاً من تطوير بنية إنتاجية تنافسية قائمة على الابتكار والمعرفة.

ويرتبط ضعف أداء ليبيا في المؤشرات الدولية ارتباطاً وثيقاً ببنية الاقتصاد الريعي الذي يُفرز مؤسسات ضعيفة، غير خاضعة لمبدأ الإنتاجية أو المحاسبة، فوفقاً لنظرية (لعنة الموارد)، فإن وفرة العوائد الريعية - لا سيما النفطية - تضعف الحافز لدى الدولة لتطوير البنية

(1) البنك الدولي. (2023)، مؤشرات الحوكمة العالمية: ليبيا .

<https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators>، ص 25.

(2) P. 202. ،Djankov, S. (2022)

(3) المنتدى الاقتصادي العالمي. ((2016)، " مرجع سبق ذكره.

المؤسسية، نظرًا لاعتمادها على تدفقات مالية غير مرتبطة بفعالية النظام الضريبي أو النمو الإنتاجي، وفي الحالة الليبية، تُظهر المؤشرات أن الاعتماد الريعي لم يسهم فقط في تدهور الأداء المؤسسي، بل أعاق بناء جهاز إداري كفء قادر على استيعاب المتغيرات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في غياب الاستراتيجيات طويلة المدى، وضعف التنسيق بين المؤسسات، وعدم الاستقرار التشريعي، وهي عناصر أساسية تُقوّض بيئة الأعمال وتُفقد الدولة جاذبيتها الاستثمارية، كما أسهم ذلك في تآكل ثقة الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين على حد سواء، بسبب غموض الإجراءات وتعقيدها وافتقارها للشفافية⁽¹⁾.

وأثر الاقتصاد الريعي سلبيًا على البيئة الاستثمارية في ليبيا، إذ لم تولِ السياسات الاقتصادية أولوية لتطوير مناخ جاذب لرأس المال المحلي والأجنبي، نتيجة هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، الذي يُسجل تراجعاً كبيراً في مؤشرات الحوافز الاستثمارية، والبنية التحتية، وفعالية النظام القضائي، وهي من العوامل الحاسمة في تقييم بيئة الأعمال عالمياً، وتشير تقارير الاستثمار في شمال أفريقيا إلى أن ليبيا تُعد من أقل الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الأخير، رغم ما تملكه من موارد طبيعية وموقع استراتيجي.

ويرتبط ذلك بغياب القوانين المحفزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود شراكات واضحة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الفجوة الكبيرة بين الخطاب الرسمي والإجراءات الفعلية المتعلقة بإصلاح بيئة الأعمال، وهذا يُعد انعكاساً مباشراً للخلل البنيوي الذي يطبع الاقتصاد الريعي، حيث يُنظر إلى القطاع الخاص باعتباره طرفاً ثانوياً، لا شريكاً في التنمية.

وتبيّن من تحليل المؤشرات الدولية أن الاعتماد على الريع النفطي لا ينعكس فقط على ضعف الأداء الاقتصادي، بل يُترجم إلى تراجع مؤسسي وهيكل عميق، يؤثر سلبيًا في ترتيب الدولة ضمن معايير التنافسية والحوكمة وبيئة الأعمال، وهذا ما يُعزز ضرورة تفكيك البنية الريعية تدريجياً، والتحول نحو اقتصاد إنتاجي يقوم على التنوع، ويدعم بناء مؤسسات قوية وفعالة، ويهيئ مناخاً تنافسياً قادراً على استيعاب المبادرات والاستثمارات⁽²⁾.

(1) بوعرابية، صافية. (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(2) الحاسي، عبد الله حامد. (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 57.

وتناول هذا الفصل بالتحليل النظري العلاقة المركبة بين الاقتصاد الريعي وجملة من المتغيرات الكلية الأساسية التي تشكّل ركيزة التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي التنافسي، مركّزاً على التجربة الليبية بوصفها نموذجاً للاقتصاديات المعتمدة على الإيرادات النفطية، وقد تم تفصيل هذه العلاقة عبر ثلاثة محاور رئيسية: العلاقة بين الريع والنمو الاقتصادي، والعلاقة بين الريع والاستثمار والإنتاجية، وأخيراً العلاقة بين الريع ومؤشرات التنافسية والحوكمة وبيئة الأعمال. وتبين أن اعتماد ليبيا شبه الكامل على الريع النفطي انعكس سلباً على بنية الاقتصاد الكلي، حيث قاد إلى هشاشة في النمو الاقتصادي، وغياب التنويع، وضعف الاستثمار في القطاعات المنتجة، فضلاً عن محدودية القيمة المضافة خارج القطاع النفطي، كما أبرز الفصل وجود علاقة عكسية بين الهيمنة الريعية وكفاءة تخصيص الموارد، مما أضعف من استدامة النمو الاقتصادي، وأدى إلى تفويت فرص هيكلية لبناء قاعدة إنتاجية فعالة. ومن جهة أخرى، تبين أن الاقتصاد الريعي أسهم في إضعاف أداء ليبيا في المؤشرات الدولية المرتبطة بالتنافسية والحوكمة وبيئة الأعمال، وهو ما يُعتبر من أبرز معوّقات التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي، فضعف المؤسسات، وغياب الإصلاحات، والممارسات الريعية في الإنفاق العام، كلّها عوامل تُكرّس الجمود الاقتصادي وتعوق تحقيق التحول المطلوب.

الفصل الثالث:

تحليل تطورات البنية الاقتصادية الليبية خلال الفترة (1995-2024)

- ❖ **المبحث الأول:** تطورات المؤشرات الريعية والإنتاجية في الاقتصاد الليبي .
- ❖ **المبحث الثاني:** ديناميات المؤشر السعري الكلي والإنفاق والإنتاجية.
- ❖ **المبحث الثالث:** مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي التنافسي .

في إطار التحليل القياسي لتطور الأداء الاقتصادي الكلي في ليبيا، تبرز أهمية الاعتماد على مؤشرات كمية دقيقة تعكس واقع الاقتصاد الليبي خلال المدى الزمني محل الدراسة، إذ لا يمكن فهم طبيعة التحولات الاقتصادية، ولا تفسير تقلبات النمو والاستثمار والتضخم، بمعزل عن تتبع المؤشرات الكلية التي تكشف اتجاهات الاقتصاد وتفاعله مع المتغيرات السياسية والنفطية، ويكتسب هذا الأمر أهمية مضاعفة في الحالة الليبية؛ نظرًا لارتباط الأداء الاقتصادي بدرجة عالية بعوائد النفط، وتأثره المباشر بالصدمات الداخلية والخارجية، بخاصة خلال فترات عدم الاستقرار السياسي، كما تتيح المؤشرات الاقتصادية الكلية رصد مدى كفاءة السياسات الاقتصادية، وقدرة الدولة على إدارة مواردها وتحقيق التوازن بين النمو والاستقرار، وانطلاقًا من ذلك، جاء الجدول (1-3)؛ ليقدم صورة رقمية شاملة لتطور أهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية عبر فترة زمنية طويلة، بما يسمح بتحليل ديناميكيات الاقتصاد الليبي، وتحديد مراحل التحسن والتراجع، وقياس درجة الاعتماد على النفط، فضلًا عن إبراز العلاقة بين الاستثمار والنمو والتضخم، لتوضيح الأساس الكمي الذي تستند إليه التحليلات الواردة في هذا الفصل، يبين الجدول (1-3) القيم السنوية لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المعتمدة، وهي: نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي، ومعدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، وقد تم اعتماد هذه البيانات كما وردت في قاعدة مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، لضمان الدقة والموثوقية في تحليل الاتجاهات الاقتصادية للفترة (1995-2024).

الجدول (3-1): المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا (1995-2024)

السنة	نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي (%)	معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (%)
1995	26.77645507	-2.220406956	11.65730337	9.586881646
1996	31.0343606030664	2.13412320029278	13.4646962233169	11.6619404433266
1997	26.3375156857295	5.21267102136972	11.9089688317196	10.4105090393626
1998	17.8086785928772	-3.552244747	10.9637419557369	-6.627340264
1999	19.6978468357252	0.749659257603952	9.20532182668105	29.9783598620093
2000	33.5852838997618	3.679270408	11.6365676971738	13.3068623002662
2001	29.4914880458031	-1.762838871	10.4554263565891	7.1848746565278
2002	48.3822928740602	-0.958897333	12.9401814547132	27.247302775382
2003	47.8421621561942	13.0160372478013	8.94852617489589	14.3625652729747
2004	54.7869519679771	4.46163899648637	13.9613414152674	22.6053424951582
2005	61.0171738102836	11.8707565226151	15.1679450041982	28.5685039972063
2006	60.9295741290035	6.50052541959279	20.9847969484951	19.6795130437458
2007	59.9292830144719	6.22998278561838	20.6977759410488	2.43938616827511
2008	64.8164362995569	-0.162048239	22.0585130447896	23.7093714962272
2009	49.9122829981053	-4.400181763	25.0380449612729	-24.84726775
2010	54.526429982548	5.0272476723775	21.7988807392483	19.278545342939
2011	36.3305559734441	-50.33851514	17.3944527825121	24.3427533511905
2012	57.6300935046394	86.8267484395784	15.9361638710738	5.98193050372183
2013	45.8016137051651	-17.99796157	16.7594762865855	0.0853923422682783
2014	28.6305298163822	-23.04280583	23.2025172361361	-1.006604017

السنة	نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي (%)	معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (%)
2015	14.4264442000075	-0.842656252	17.0944476891502	-7.040707272
2016	10.7931417666286	-1.490941117	19.4334848305815	4.69231431810404
2017	20.9466167504799	32.4918021862688	16.1831475534531	1.80666382178316
2018	30.0345298438813	7.9413678529104	16.0743031452922	3.59757389264269
2019	32.7515623093831	-11.19608289	13.7570741253253	4.17567264236536
2020	9.24399152945122	-29.45529673	9.44982817182817	-4.754123817
2021	56.3779371892049	28.3334624622298	12.160907106781	90.405606412238
2022	45.672193	-8.251630041	10.5201967792767	42.6971019985904
2023	39.518264	10.1558181770326	16.4803548589226	-5.341469957
2024	36.284175	-0.605832527	14.8373108882738	4.46259877911068

المصدر:

1- البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية .

2- النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

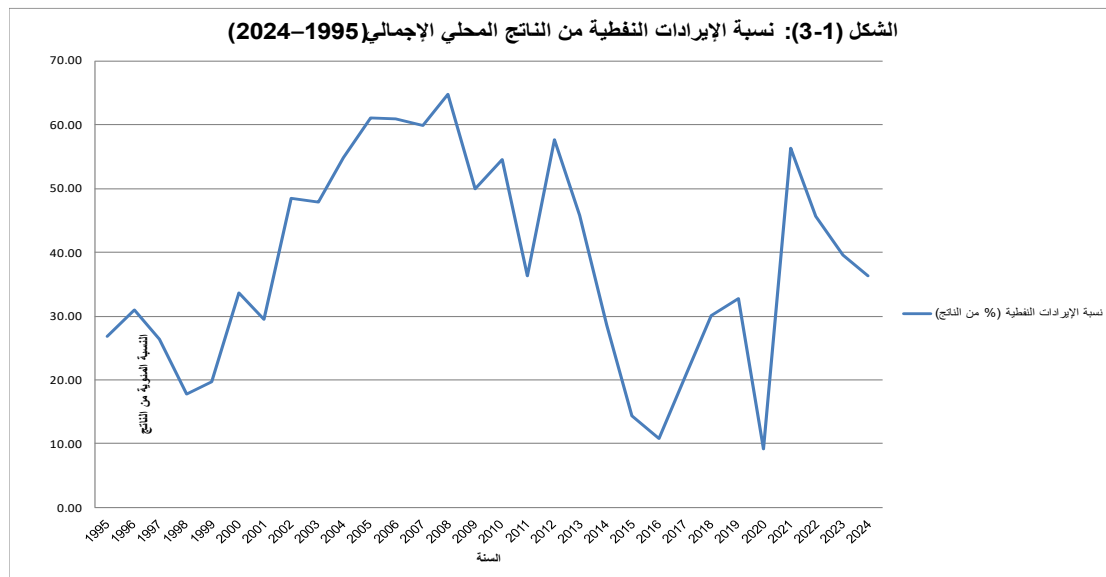
المبحث الأول:

تطورات المؤشرات الريعية والإنتاجية في الاقتصاد الليبي

أولاً: تحليل مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (1995-2024)

تُعد الإيرادات النفطية المصدر الأهم في الاقتصاد الليبي، إذ تعتمد الدولة بشكل رئيس على العائدات المتأتية من تصدير النفط الخام؛ لتغطية النفقات العامة وتمويل الأنشطة الاقتصادية، ويُعد تحليل تطور هذه الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2024) مؤشراً دقيقاً على مدى استمرارية الطابع الريعي للاقتصاد، أو بداية تحوله نحو مزيد من التنوع الإنتاجي.

ويبين الشكل (1-3) تطور نسبة الإيرادات النفطية، من الناتج المحلي الإجمالي الليبي، حيث تبرز الفروقات الواضحة بين السنوات من حيث حجم الاعتماد على العوائد النفطية، إذ تظهر البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في مساهمة النفط في الناتج خلال السنوات التي شهدت تحسناً في الأسعار العالمية وزيادة في معدلات الإنتاج، كما حدث في عام 2000 بنسبة تجاوزت 33%، وفي عام 2021 التي بلغت فيها النسبة 56.3%، وهي من أعلى القيم خلال فترة الدراسة.



الشكل (1-3): تطور نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2024)

في المقابل، تشير السنوات التي شهدت صراعات داخلية أو اضطرابات سياسية حادة، مثل الأعوام 2011، 2014، و2020، إلى انخفاض ملحوظ في هذه النسبة، حيث بلغت في 2020 أقل من 10%، وهذا يعكس هشاشة الإيرادات النفطية أمام المتغيرات الداخلية والخارجية، ويُظهر مدى حساسية الاقتصاد الليبي تجاه تقلبات أسعار النفط وأوضاع الإنتاج.

ويمثل التذبذب الحاد في هذه النسبة دلالة على استمرار الطابع الريعي على الرغم من المحاولات المحدودة لتنويع مصادر الدخل، ويُبرز أهمية الانتقال إلى نمط إنتاجي أكثر استقرارًا، لا يعتمد على عنصر واحد متقلب، ويشير المتوسط الحسابي للنسبة خلال الفترة إلى بقاء الإيرادات النفطية فوق 25% من الناتج المحلي في معظم السنوات، مما يعكس استمرار سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني.

استمرارية الاعتماد الريعي والتذبذب الاقتصادي

إن الاتجاه العام لمساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي يكشف عن نمط هيكلي راسخ للاقتصاد الليبي، يقوم على الاعتماد شبه الكلي على القطاع النفطي كمصدر رئيس للدخل القومي، فحسب تقرير البنك الأفريقي للتنمية، يشكّل النفط والغاز نحو 68% من الناتج المحلي، وأكثر من 90% من الإيرادات المالية العامة، وهذا الاعتماد يُعد سمة من سمات الاقتصاد الريعي، حيث يؤدي الاعتماد على مورد طبيعي واحد إلى إضعاف حوافز التنويع، وتقليل دور القطاع الخاص والإنتاج المحلي غير النفطي⁽¹⁾.

فعلى سبيل المثال، في السنوات التي تجاوزت فيها النسبة حاجز 50% مثل عام 2021، لم يكن ذلك نتيجة لتحسن في أداء الاقتصاد الإنتاجي، بل نتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط وتعافي الإنتاج، مما يعني أن نمو الناتج المحلي في تلك الفترات كان نموًا ريعيًا لا يعكس تحسنًا في القطاعات الحقيقية.

أما في الفترات التي تراجعت فيها مساهمة الإيرادات النفطية، كما حدث في عامي 2015 و2016، فقد ارتبط ذلك بانخفاض حاد في أسعار النفط عالميًا، إضافة إلى التحديات الأمنية والسياسية التي أثّرت على عمليات الإنتاج والتصدير، وهذا التذبذب يُظهر مدى هشاشة

(1) African Development Bank. (2025) ،Libya Economic Outlook، African Development Bank Group. Retrieved from <https://www.afdb.org/en/countries/north-africa/libya/libya-economic-outlook>

الأداء الاقتصادي العام، ويجعل من الصعب على الدولة التخطيط المالي على المدى المتوسط أو الطويل، إذ إن الموارد تصبح رهينة لتقلبات لا تتحكم فيها داخليًا.

غياب التنوع وإعاقة الاستقرار الاقتصادي :

تشير المقارنة بين النسب المرتفعة في بداية الألفية، والانخفاضات الحادة في العقد الأخير، إلى غياب استراتيجية واضحة لتنوع مصادر الدخل ، فعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية كانت توفر إمكانات استثمارية ضخمة، إلا أن ضعف البنية المؤسسية، وعدم كفاءة الإنفاق العام، وغياب سياسات واضحة لتوجيه الفوائض نحو الاستثمار الإنتاجي، حال دون الاستفادة منها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية مستدامة.

كما أن هذا النمط الريعي أسهم في تضخيم الإنفاق الجاري مقابل محدودية الاستثمار الرأسمالي الحقيقي، وهو ما أضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج، وقلل من القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية.

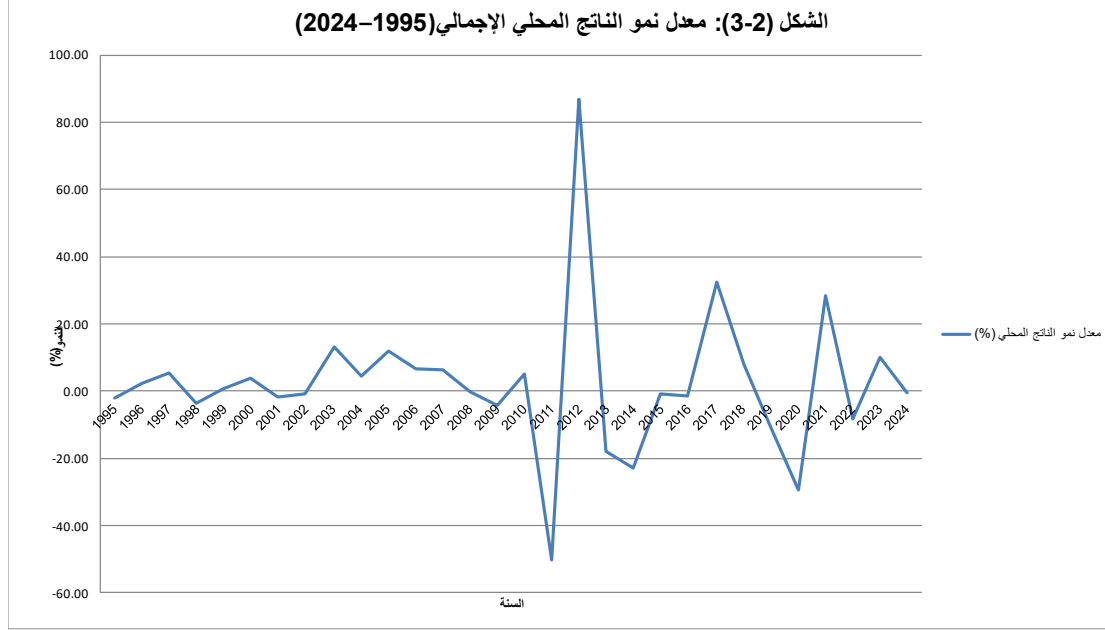
ويتضح من تحليل مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي أن الاقتصاد الليبي ظل لفترة طويلة أسيرًا للريع النفطي، مع تذبذب ملحوظ يكشف عن هشاشة البنية الاقتصادية، وضعف قدرتها على امتصاص الصدمات، كما أن غياب التنوع الفعلي حال دون تحقيق الاستقرار والنمو المستدام، مما يجعل من الضروري النظر في الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الكفيلة بإعادة توجيه الموارد نحو الإنتاج المحلي، وتحقيق تحول فعلي نحو اقتصاد أكثر مرونة وتنافسية⁽¹⁾.

ثانيًا: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي (1995-2024)

يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل نموه أحد أهم المؤشرات الكلية التي تعكس النشاط الاقتصادي للدولة، ويعكس تتبع تطور هذا المؤشر في ليبيا خلال الفترة (1995-2024) مدى استقرار الاقتصاد الوطني، وقدرته على الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية، وهو ما يسمح بتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، ورصد مدى اقتراب الاقتصاد من نمط إنتاجي مستدام.

(1) الجريو، نجلاء الشنيتي. (2022)، متطلبات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، ليبيا ص 89.

يوضح الشكل (2-3) الاتجاهات العامة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي، حيث يتسم المسار بالتقلب الشديد من عام إلى آخر، إذ تتراوح النسب بين نمو إيجابي حاد كما في عام 2017 (أكثر من 32%)، إلى انكماشات حادة كما في عام 2020 (بنسبة -29.4%).



الشكل (2-3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2024)

التقلبات الحادة وعدم الاستقرار :

يعكس هذا التذبذب الحاد هشاشة الأداء الاقتصادي، حيث ترتبط فترات النمو السريع غالبًا بارتفاع أسعار النفط، أو زيادة الإنتاج نتيجة فترات الهدوء النسبي، بينما ترتبط فترات الانكماش الشديد بالاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة التي تُعطل البنية التحتية وتعيق الإنتاج.

فعلى سبيل المثال، شهد الاقتصاد الليبي انكماشًا بنسبة -2.2% في عام 1995، بينما سجّل تحسنًا طفيفًا في السنوات اللاحقة حتى بلغ نموًا موجبًا في عام 1997 بنسبة 5.2%، إلا أنّ التذبذب سرعان ما عاد ليظهر مجددًا، خصوصًا في السنوات التي شهدت توترات سياسية مثل عامي 2011 و2014، حيث تراجعت معدلات النمو إلى مستويات سلبية للغاية، ثم قفزت بشكل غير مستدام في أعوام لاحقة؛ نتيجة انتعاش مؤقت للإنتاج النفطي.

أثر الربيع على النمو الاقتصادي :

من خلال تحليل البيانات الاقتصادية محل الدراسة، يتضح أن النمو الاقتصادي في ليبيا ظل مرهوناً بشكل كبير بأداء القطاع النفطي، لا نتيجة لتحسن في الإنتاجية، أو توسع في القطاعات غير النفطية، وهذا النوع من النمو (النفطي-الاسمي) لا يُترجم بالضرورة إلى تحسُّن في مستويات المعيشة، أو زيادة في التوظيف، أو استقرار اقتصادي، بل يظل عرضة للتقلُّب والتراجع بمجرد انخفاض العوائد النفطية.

تحليل تركيبة النمو الاقتصادي ومحدداته :

بالنظر إلى القيم الواردة في الجدول (3-1)، يتضح أنَّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا قد اتسم بعدم الاستقرار على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث تأرجح بشكل ملحوظ بين معدلات موجبة عالية وسالبة حادة، مما يشير إلى ضعف القاعدة الإنتاجية، وتأثير الأحداث الخارجية والداخلية بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي.

ويُلاحظ أن فترات النمو الإيجابي السريع، كما في عام 2012 بنسبة نمو بلغت 86.83%، أو في عام 2017 بنسبة 32.5%، جاءت نتيجة لتعافٍ سريع في قطاع النفط بعد سنوات من الانكماش الحاد، ولا تُعبر عن نمو حقيقي ناتج عن تحسن في الإنتاجية، أو توسُّع في القطاعات غير النفطية، وبالمقابل فإن التراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في سنوات مثل 2011 (-50%) و2020 (-29%) يُظهر حجم هشاشة النمو المعتمد على النفط، وغياب القواعد البديلة القادرة على امتصاص الصدمات.

العلاقة مع الاستثمار والتضخم :

وبالرجوع إلى بيانات الجدول السابق، يتضح أن العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ونسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي لم تكن علاقة مستقرة أو متسقة خلال سنوات الدراسة؛ إذ تُظهر البيانات أن الاستثمار لم يتحرك دائماً في اتجاه داعم للنمو، فقد تراجع في بعض السنوات رغم تحقق نمو في الناتج، وارتفع في سنوات أخرى رغم حدوث انكماش اقتصادي. ويبرز ذلك بوضوح في عام 2020، حيث سجّل معدل النمو تراجعاً حاداً بلغ (-29.4%)، في حين حافظ الاستثمار الكلي على نسبة تقارب (9.4%) من الناتج المحلي، وهو ما يشير إلى ضعف كفاءة توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية الفعلية، وعدم قدرته على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية أو الحد من تراجع الناتج.

أما من ناحية معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، فإن ارتفاعه في بعض السنوات، كما في 2021 بنسبة تقارب 90%، لم يرتبط بتحسين في الناتج أو نمو استثماري مستدام، بل عكس تغيرات كلية حادة في البيئة الاقتصادية وبنية الناتج خلال تلك الفترة.

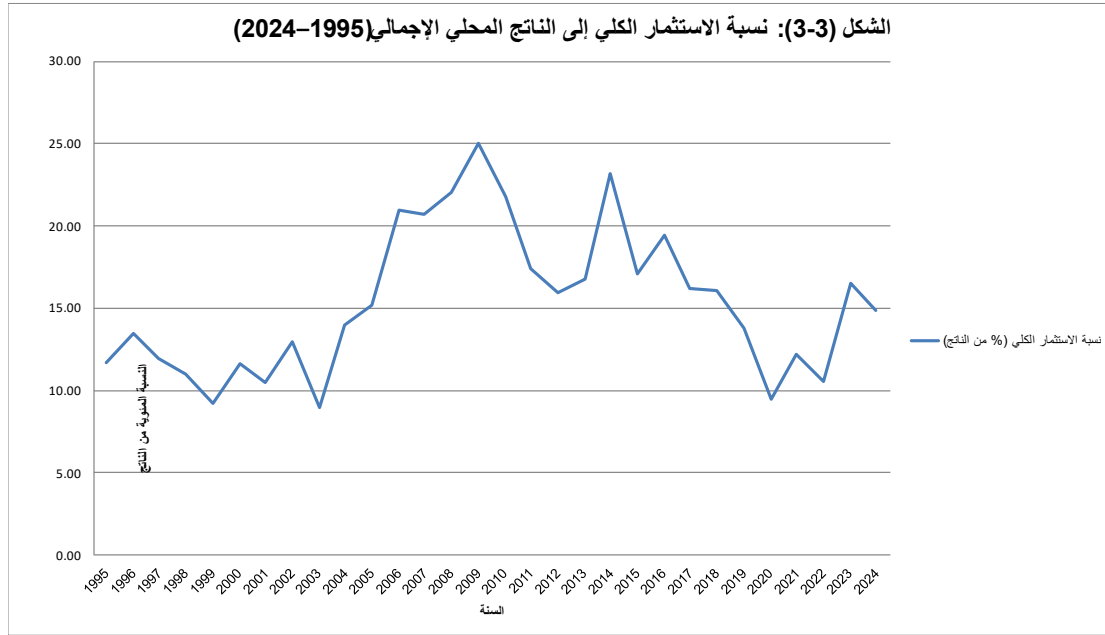
الاتجاه العام ومؤشرات التحول :

عند تحليل الاتجاه العام للنمو خلال كامل الفترة، يظهر أن ليبيا لم تنجح في تحقيق معدل نمو متوسط مستقر، وقد عانت من فترات انكماش متكررة، ومعدلات نمو متذبذبة، ما يدل على غياب النمو الهيكلي طويل الأجل، فالنمو المحقق كان في معظمه (نمواً نفطياً) مؤقتاً، غير مصحوب بإصلاحات إنتاجية، أو استثمارات ذات أثر طويل الأمد.

ويتبين من تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نموه أن الاقتصاد الليبي يفتقر إلى نموذج تنموي إنتاجي مستدام، حيث ظل النمو محكوماً بظروف القطاع النفطي، وغير مدفوع بتحسين في الإنتاجية أو التنويع القطاعي، وهذا يفرض ضرورة إعادة هيكلة آليات الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتحقيق استقرار نقدي كشرط أساسي لتعزيز النمو الحقيقي طويل الأمد.

ثالثاً: قراءة في مساهمة الاستثمار الكلي في دعم الإنتاج المحلي

يُعد الاستثمار الكلي أحد أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وتحقيق التحول نحو اقتصاد إنتاجي متنوع ومستدام، وتُظهر البيانات المستخلصة من قاعدة البنك الدولي، والمبينة في الشكل (3-3)، تطور نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 2024، بما يعكس اتجاهات الدولة في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية.



الشكل (3-3): تطور نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2024)

التذبذب في نسب الاستثمار وضعف الاستدامة :

يبين الشكل أن نسبة الاستثمار الكلي في ليبيا قد اتسمت بالتذبذب الكبير عبر الفترة المدروسة، دون وجود اتجاه تصاعدي واضح يعكس استراتيجية تنموية مستقرة، فقد تراوحت النسبة في غالبية السنوات بين 9% و 19%، مع تسجيل بعض الاستثناءات في سنوات محددة. وتُظهر هذه الأرقام ضعف التوجُّه المؤسسي نحو بناء قاعدة إنتاجية مستدامة، حيث لم يتم توظيف العوائد النفطية بشكل كافٍ في مشاريع البنية التحتية، أو الصناعات التحويلية، أو القطاعات الزراعية والخدمية المنتجة.

العلاقة مع النمو والإنتاج المحلي :

عند الربط بين بيانات الجدول (3-1) ومعدلات النمو الاقتصادي، يتبين أن الاستثمار الكلي لم يكن دائماً مترافقاً مع تحسن في الناتج المحلي، بل سجل في بعض السنوات نسباً مرتفعة دون أن ينعكس ذلك في نمو ملموس أو تحسُّن في أداء القطاعات الحقيقية، وهذا يشير إلى وجود اختلالات في نوعية الاستثمار، وضعف في الكفاءة المؤسسية والرقابية، حيث تركزت النفقات الاستثمارية في مشاريع محدودة الأثر أو في مجالات خدمية غير إنتاجية.

التوجهات البنيوية للاستثمار وفرص التحول الضائعة :

على الرغم من أن متوسط نسبة الاستثمار الكلي خلال الفترة المدروسة تجاوز 13% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن غياب التوجهات الاستراتيجية نحو القطاعات الإنتاجية يضاعف من أثر هذا الاستثمار على التحول الاقتصادي المنشود، فقد أظهرت تقارير حكومية ومؤشرات دولية أن غالبية الإنفاق الاستثماري خلال العقد الماضيين تركز في مشروعات خدمية أو استهلاكية ذات طابع إنشائي مؤقت، كالإسكان والمرافق، دون أن يرتبط ذلك بإنشاء سلاسل إنتاج حقيقية أو دعم للقدرات الصناعية والزراعية (1).

ويُلاحظ من الجدول (3-1) أن الاستثمار لم يحقق اختراقاً جوهرياً في السنوات التي توفرت فيها موارد مالية استثنائية، كالفترة الممتدة بين 2008-2012 التي شهدت ارتفاعاً في العائدات النفطية، لكنها لم تُترجم إلى قفزات في البنية الإنتاجية أو تنويع حقيقي في مصادر الدخل، مما يكرّس ما يُعرف بـ(فخ الموارد) الذي يقع فيه الاقتصاد الريعي المعتمد على سلعة واحدة.

فجوة الكفاءة وتحديات التحول المؤسسي :

تشير الفجوة بين الإنفاق الاستثماري وبين النتائج المحققة على مستوى الناتج المحلي إلى ضعف في كفاءة تخصيص الموارد، وغياب بيئة مؤسسية فعّالة قادرة على توجيه الاستثمار إلى القطاعات ذات القيمة المضافة، كما أنّ عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، وتعدد السلطات الاقتصادية في بعض الفترات، شكّل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ سياسات استثمارية وطنية موحدة، ما أدى إلى تشتت الجهود وغياب الرؤية التنموية المستقرة.

وبذلك، فإن مساهمة الاستثمار الكلي في دعم الإنتاج المحلي ظلّت دون المستوى المأمول، ولم تُحدث نقلة نوعية في هيكل الاقتصاد الليبي، على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والمالية، ويعزز هذا الاستنتاج الحاجة إلى إصلاحات عميقة في منظومة الاستثمار، تتضمن تطوير السياسات العامة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتوجيه الموارد نحو الإنتاج الحقيقي لا الاستهلاك المؤقت.

(1) علي، سهام يوسف؛ نورالدين، عبد الله إبراهيم. (2017)، أثر التكوين الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا باستخدام نموذج ARDL، مجلة آفاق اقتصادية، 3(6)، ص 22.

ويعكس تحليل تطور الاستثمار الكلي في ليبيا خلال الفترة 1995-2024 استمرار ضعف التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي الحقيقي، حيث طغى على السياسة الاستثمارية الطابع الريعي الاستهلاكي، ولم يُترجم إلى تنمية قطاعية مستدامة، ويُعد هذا الواقع من أبرز معوقات التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي التنافسي، ويستدعي تدخلاً هيكلياً على مستوى السياسات والمؤسسات والبنية التشريعية لجعل الاستثمار رافعة حقيقية للنمو والتحول⁽¹⁾.

(1) د، سرتية صالح حسين. (2021)، جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة-دراسة حالة ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(11)، ص81.

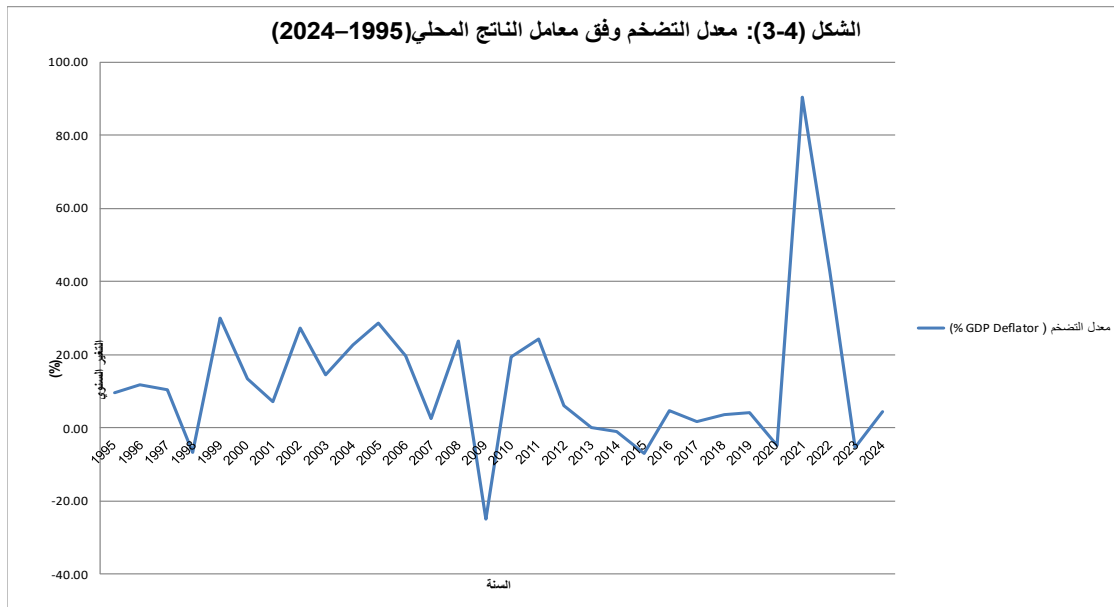
المبحث الثاني:

التضخم والإنفاق والإنتاجية

أولاً: تحليل تطور معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

وأثره في الاستقرار الاقتصادي الكلي:-

يُعد معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الكلية التي تعكس التغير في المستوى السعري العام المرتبط بإنتاج الاقتصاد ككل، كما يساعد في قراءة التفاعلات بين النشاط الاقتصادي والتغيرات السعرية على المستوى الكلي، وتكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يقدّم دلالة على التحولات السعرية المرتبطة ببنية الناتج المحلي، لا سيما في الاقتصادات الريعية التي تتأثر بتقلبات العوائد النفطية والنشاط الاقتصادي الكلي، وباعتماد على بيانات البنك الدولي، يوضح الشكل (3-4) تطور معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1995-2024)



الشكل (3-4): تطور معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2024)

الاتجاهات العامة للتضخم وتفسير التقلبات :

يتضح من الشكل أن معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا شهد تقلبات واسعة خلال الفترة المدروسة، حيث تراوح بين قيم موجبة مرتفعة في بعض السنوات وقيم سالبة في سنوات أخرى، بما يعكس التغيرات التي طرأت على المستوى السعري الكلي المرتبط بالناتج المحلي وبالظروف الاقتصادية العامة، ففي بداية الفترة، سجّل المؤشر قيمة

موجبة بلغت نحو 9.5% عام 1995، ثم اتجه إلى الانخفاض حتى عام 1998 الذي سجّل فيه قيمة سالبة بلغت نحو -6.6%، بما يشير إلى تراجع في المستوى السعري الكلي في ذلك العام. كما شهدت الفترة 2015-2018 تغيرات محدودة نسبياً مقارنة ببعض السنوات الأخرى، في حين سجّل المؤشر في عام 2021 ارتفاعاً استثنائياً بلغ 90.4%، وهو ارتفاع يعكس تغيرات سعرية كلية في بنية الناتج المحلي خلال تلك السنة، ولا يُفسّر مباشرة على أنه تضخم في أسعار المستهلك، وتكشف هذه التقلبات، خصوصاً في السنوات التي أعقبت صدمات سياسية أو اقتصادية حادة، عن هشاشة الاستقرار الاقتصادي الكلي وارتباط المؤشرات الكلية بدرجة كبيرة بظروف الإنتاج والمالية العامة والتغيرات في النشاط النفطي⁽¹⁾.

التضخم كأحد أعراض الاقتصاد الريعي غير المتوازن :

تشير البيانات الواردة في الجدول (3-1) وفي الشكل (3-4) إلى أن التضخم في الاقتصاد الليبي لا يعكس بالضرورة حالة طلب داخلي متزايد، وإنما يرتبط غالباً باضطرابات سعر الصرف، ونقص المعروض من السلع المستوردة، والاختلالات في توزيع الموارد، ويؤكد ذلك أن التضخم في ليبيا هو تضخم من النوع (المستورد)، أو التضخم الناتج عن عرض نقدي غير مدعوم بإنتاج فعلي، وهو ما يحدث عادةً في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على صادرات المواد الخام، وتفتقر إلى قاعدة إنتاجية محلية متينة⁽²⁾.

فعلى سبيل المثال، خلال عام 2021، ارتفع معدل التضخم في ليبيا إلى نحو 2.8% وفق بيانات مصرف ليبيا المركزي، أو نحو 2.9% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وذلك رغم محدودية التوسع الإنتاجي الحقيقي، الأمر الذي يعكس تأثر الأسعار بعوامل هيكلية مرتبطة باضطرابات سعر الصرف، وارتفاع أسعار السلع المستوردة، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي. ورغم أن هذا المعدل لا يُعد مرتفعاً عند مقارنته ببعض سنوات الأزمة السابقة، إلا أنه يكشف استمرار حساسية المستوى العام للأسعار للتغيرات النقدية والخارجية في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات والموارد النفطية.

(1) د، عثمان سالم على عبد المجيد. (2025)، السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من 2010-2024)، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (2)، 4 (AJASHSS)، ص. 266.

(2) الحويج، وحسين فرج. (2024)، التضخم المستورد والاستثمار المحلي في ليبيا، هل التضخم الدولي معيق للنمو؟، مجلة رؤى اقتصادية، 14(1)، ص 35.

أثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي :

إن التضخم المرتفع لا يُعد مجرد خلل في الأسعار، بل هو مؤشر خطر على تآكل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يؤدي إلى تآكل المدخرات، وإضعاف القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، وتراجع مستوى الثقة في العملة الوطنية، وارتفاع تكاليف المعيشة، كما يشكل بيئة غير آمنة للاستثمار، ويؤثر سلباً على قرارات المنتجين والمستهلكين على حد سواء⁽¹⁾.

وقد انعكست هذه الآثار بوضوح في السنوات الأخيرة على الأداء الاقتصادي العام، حيث تزامن ارتفاع التضخم مع تراجع معدلات النمو والاستثمار، ما يبرز الدور المعقد للتضخم في تعطيل عملية التحول نحو اقتصاد إنتاجي مستقر وتنافسي.

يتبين من تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1995-2024 أن الاقتصاد الليبي عانى من موجات تضخمية حادة، كان معظمها ناتجاً عن اختلالات هيكلية داخلية، وتوسع في الإنفاق دون مقابل إنتاجي، وضعف في أدوات السيطرة النقدية كما شكّلت هذه التغيرات السعريّة الكلية أحد العوامل المرتبطة بهشاشة الاستقرار الاقتصادي، وعقبة أمام تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتحول نحو اقتصاد منتج وتنافسي.

ثانياً: تقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم

تُعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم من المواضيع الجوهرية في التحليل الكلي، إذ أن استقرار المستوى العام للأسعار يُعد شرطاً ضرورياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، غير أن هذه العلاقة تأخذ أشكالاً متعددة، تختلف باختلاف البنية الاقتصادية للدولة، ودرجة نضج مؤسساتها، ومصادر تمويل إنفاقها، وفي الحالة الليبية، تتسم هذه العلاقة بدرجة عالية من التعقيد؛ بسبب هشاشة القاعدة الإنتاجية، والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وضعف استقلالية السياسة النقدية.

قراءة مزدوجة في البيانات: غياب الارتباط المنتظم

عند مراجعة بيانات الجدول (3-1)، نلاحظ أن معدلات النمو والتضخم قد اتبعت مسارات غير متسقة، ولا تشير إلى وجود علاقة خطية واضحة بين المتغيرين؛ ففي بعض

(1) عثمان سالم على عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 261.

السنوات، كما في عام 2017، سجّل الناتج المحلي نموًا مرتفعًا بلغ نحو 32.5%، في حين ظل التضخم عند مستوى منخفض نسبيًا، الأمر الذي يدل على أن النمو لم يكن ناتجًا عن توسع مستقر في الطلب المحلي أو في القاعدة الإنتاجية غير النفطية، بل ارتبط بدرجة كبيرة بتحسين إنتاج النفط واستئناف النشاط في القطاع الهيدروكربوني.

وفي المقابل، شهد عام 2021 نموًا اقتصاديًا مرتفعًا بلغ نحو 28.3%، إلا أن هذا النمو لا يمكن تفسيره بوصفه نموًا تضخمياً؛ لأن معدل التضخم الاستهلاكي في ذلك العام لم يبلغ 90.4%، بل دار وفق بيانات صندوق النقد الدولي حول 2.9%. وعليه، فإن الارتفاع في معدل النمو خلال عام 2021 يُفسّر بدرجة أكبر باعتباره نموًا تعويضيًا مرتبطًا بعودة إنتاج النفط بعد الانكماش الحاد في عام 2020، وليس نموًا ناتجًا عن توسع إنتاجي متنوع أو عن ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار. ويؤكد ذلك أن الاقتصاد الليبي ظل شديد الارتباط بتقلبات القطاع النفطي، بحيث تتحرك معدلات النمو صعودًا وهبوطًا تبعًا لتغيرات الإنتاج النفطي أكثر من ارتباطها بتحسين فعلي في بنية الاقتصاد الحقيقي.

ضعف السياسة النقدية واختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي والتغيرات السعرية العامة:
تُعزى حالات التضخم المرتفع في ليبيا إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية في ضبط الكتلة النقدية، بخاصة في ظل غياب التنسيق بين المالية العامة والمصرف المركزي، وعدم وجود أدوات تدخل فعالة مثل سوق السندات أو سياسات سعر الفائدة المرنة، وبهذا، يمكن القول: إن العلاقة بين النمو والتضخم كانت محكومة أساسًا بالعوامل السياسية والمالية أكثر من الاقتصادية الصرفة، ما أدى إلى قلب العلاقة بين المتغيرين من سنة لأخرى، دون أن تُعبّر عن ديناميكية اقتصادية مستقرة⁽¹⁾.

الطبيعة غير المستقرة للعلاقة بين النمو والتضخم في الاقتصاد الريعي :

تُظهر حالة الاقتصاد الليبي أن العلاقة بين التضخم والنمو لم تكن مستقرة أو منتظمة، بل تأثرت بمحددات غير تقليدية، أبرزها الطابع الريعي للاقتصاد، حيث أن الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعوائد النفط التي لا تولّد تلقائيًا طلبًا إنتاجيًا داخليًا، وإنما تُترجم

(1) عبد المجيد، عثمان سالم علي. (2025) مرجع سابق ص 263.

إلى إنفاق حكومي واسع، ينعكس غالبًا على أسعار السلع والخدمات دون أثر ملموس على الطاقة الإنتاجية.

وهكذا، فإن فترات الازدهار الاقتصادي التي رافقتها ارتفاعات في أسعار النفط، لم تكن مرتبطة بزيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية، بل رافقها تضخم ناتج عن اتساع الإنفاق الاستهلاكي والاستيرادي، مما يعمق التبعية للخارج، ويقلل من فرص تراكم رأس المال المحلي المنتج⁽¹⁾.

الاقتصاد الليبي ونموذج النمو التضخمي المؤقت :

عند تحليل بيانات الجدول (3-1)، نجد أن بعض فترات النمو المرتفع، كما في أعوام 2012 و2021، ارتبطت بمعدلات تضخم عالية، وهو ما يُظهر أن النمو في تلك السنوات كان نموًا اسميًا أكثر من كونه نموًا حقيقيًا، بمعنى أنه لم يكن مدفوعًا بتوسع في الإنتاج، أو تنمية في القطاعات الاقتصادية، بل نتيجة لارتفاع أسعار النفط أو إعادة تقييم العملة أو تصاعد في الأسعار المحلية.

ويُعد هذا النمط من النمو غير مستدام؛ لأنه لا يُنتج فرص عمل حقيقية، ولا يُعزز التنافسية، ولا يسهم في تراكم إنتاجي طويل الأجل، مما يضعف أثره في بناء اقتصاد إنتاجي تنافسي.

غياب البيئة المؤسسية الحاضنة :

من أبرز العوامل التي منعت تحويل النمو إلى أداء إنتاجي فعلي هو غياب البيئة المؤسسية الحاضنة للتحكم في التضخم، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة، فارتفاع الأسعار لم يُقابل به إصلاح في سياسات الدعم أو آليات تسعير السلع، بل غالبًا ما تم التعامل معه عبر أدوات نقدية سطحية، أو إجراءات مؤقتة لا تعالج جذور المشكلة، كضخ المزيد من السيولة أو تعويم جزئي للعملة.

(1) لحويج، حسين فرج. ((2024 مرجع سابق.

كما أن غياب قاعدة إنتاج محلية قوية جعل التضخم في ليبيا يتخذ طابعاً (مستورداً)، حيث تعتمد معظم حاجات السوق على الواردات التي تتأثر مباشرة بسعر الصرف والتضخم الخارجي، وهو ما يقلل من قدرة السياسة الداخلية على السيطرة الفعلية على الأسعار⁽¹⁾. ويتضح من التحليل أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في ليبيا خلال الفترة (1995-2024) كانت علاقة مضطربة وغير منتظمة، يغلب عليها التأثير بالعوامل السياسية والمالية أكثر من المحددات الإنتاجية، وقد أفضى ذلك إلى غياب التوازن بين مستويات الأسعار والنمو الفعلي، مما جعل التضخم أحد أهم العوائق البنيوية أمام بناء اقتصاد إنتاجي مستقر وتنافسي.

ثالثاً: رصد العلاقة بين الاستثمار الكلي والتضخم في الاقتصاد الليبي

يُعد فهم العلاقة بين الاستثمار الكلي والتضخم من القضايا الجوهرية في الاقتصاد الكلي، إذ أن بيئة الأسعار المستقرة تُشكّل شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الإنتاجي، وفي المقابل فإن مستويات التضخم المرتفعة وغير المتوقعة تمثل أحد أهم العوائق التي تُضعف ثقة المستثمرين، وتزيد من تكلفة التمويل، وتُعقّد عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وفي السياق الليبي، تبدو هذه العلاقة مشوبة بالعديد من التحديات المرتبطة بطبيعة الاقتصاد الريعي، وتقلبات السياسة النقدية، وضعف البنية المؤسسية.

وعند مقارنة مؤشري التضخم والاستثمار الكلي كما يردان في الجدول (3-1)، يتضح أن العلاقة بينهما لم تكن منتظمة أو ذات اتجاه ثابت؛ إذ لم تؤدّ تغيرات الأسعار دائماً إلى تحفيز الاستثمار أو تراجع بصورة مباشرة. ففي بعض السنوات، كما في عام 2015، ارتفعت نسبة الاستثمار الكلي إلى نحو 17.1% من الناتج المحلي، في ظل تسجيل المؤشر السعري المستخدم في الجدول معدلاً سالباً بلغ نحو (-7%)، وهو ما يعكس أن حركة الاستثمار لم تكن مرتبطة فقط بمستوى الأسعار، بل تأثرت بعوامل أخرى تتصل بالإنفاق العام، والإيرادات النفطية، والظروف السياسية والأمنية. وفي المقابل، شهد عام 2021 ارتفاعاً في المؤشر السعري المستخدم في الجدول، إذا كان المقصود به معامل تكميش الناتج المحلي لا التضخم

(1) د، عبدالله محمد حسن الديغ، وأ، سعدة ا سعدة علي محمد. (2023)، التنبؤ بمعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية لسنوات الفترة (1990-2025) باستخدام منهجية بوكس جينكز، مجلة الدراسات الاقتصادية، 6(3)، ص29.

الاستهلاكي، بينما ظلت نسبة الاستثمار في حدود 12.1% تقريبًا، وهو ما يدل على أن تحسن المؤشرات الاسمية لم يتحول إلى توسع استثماري فعلي، نتيجة استمرار ضعف البيئة الاستثمارية، ومحدودية الإنفاق الرأسمالي، وتعثر المشروعات الإنتاجية في ظل عدم الاستقرار المؤسسي والمالي.

1. التضخم كمُعَوِّق رئيس لتوظيف رأس المال :

تعكس البيانات بوضوح أن التضخم في الاقتصاد الليبي لم يكن أداة تحفيز استثماري، بل كان في معظم الأحيان أحد أهم العوامل الطاردة للاستثمار، بخاصة الاستثمارات طويلة الأجل التي تتطلب استقرارًا نسبيًا في المستوى العام للأسعار، فقد أدّى عدم القدرة على التنبؤ بالتضخم، وتآكل القيمة الحقيقية للعوائد، إلى إحجام المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وركود في الاستثمارات الإنتاجية، مع تركّز الاستثمار العام في قطاعات غير إنتاجية أو ذات طابع استهلاكي مؤقت.

2. غياب سياسات استثمارية متكاملة :

من خلال تتبع الاتجاهات العامة للمؤشرين، يتضح أن الدولة لم تعتمد استراتيجية متكاملة لاحتواء التضخم ضمن سياسة تشجيع الاستثمار، بل سادت ردود أفعال غير منسقة، مثل التوسع في الإنفاق الحكومي، أو معالجة التضخم بأدوات غير إنتاجية مثل : الدعم المباشر، دون توجيه السيولة المتاحة نحو القطاعات المنتجة التي تخلق التوازن بين العرض والطلب، وتسهم في الحد من التوترات السعيرية.

3. البيئة التضخمية وطبيعة الاستثمار في الاقتصاد الليبي :

يُظهر سلوك الاقتصاد الليبي خلال العقود الثلاثة الماضية أن الاستثمار لم يتخذ طابعاً إنتاجياً ممنهجاً، بل كان غالباً انعكاساً مباشراً لفوائض مالية مؤقتة نتجت عن ارتفاع أسعار النفط، دون أن يرتبط بتخطيط استراتيجي أو رؤية تنموية شاملة، وفي ظل غياب بنية إنتاجية قوية، فإن مستويات التضخم المرتفعة أدت إلى تآكل القيمة الحقيقية للاستثمار، وخلق حالة من عدم اليقين، الأمر الذي أعاق تدفق رؤوس الأموال نحو القطاعات الإنتاجية. كما أن ارتفاع التضخم لم يكن مرتبطاً بتحفيز الطلب المحلي أو توسع اقتصادي حقيقي، بل كان نتيجة لعوامل نقدية ومالية، منها: طبع العملة دون غطاء إنتاجي، وعجز الميزانية، وسوء تخصيص الموارد، ما جعل التضخم عاملاً طارداً، وأفقد المستثمرين الثقة في البيئة الاقتصادية الكلية.

4. ضعف القدرة المؤسسية على ضبط العلاقة :

تعكس التجربة الليبية أن العلاقة بين التضخم والاستثمار تأثرت بشكل كبير بضعف الإطار المؤسسي الحاكم للسياسات الاقتصادية، فلم تكن هناك آلية فعالة لضبط تأثير التضخم على كلفة رأس المال، ولا سياسات ائتمانية تُراعي الفروقات الزمنية بين أسعار المدخلات ومخرجات الاستثمار، كما أن ضعف الشفافية وتعدد السلطات النقدية والمالية أسهم في غياب التنسيق، ما جعل القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل، ومرتبطة بحسابات ريعية لا تنموية⁽¹⁾. وتُظهر بيانات الجدول (3-1) أن نسب الاستثمار لم تسجل نمواً في السنوات التي انخفض فيها التضخم، ما يدل على أن تحسن المؤشر السعري لم يكن كافياً لتحفيز الاستثمار.

(1) د، عبد الله محمد حسن الديغ، وأ، سليم عبدالله محمد شادي. (2022)، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)، مجلة البيان العلمية، (13)، ص149.

المبحث الثالث:

مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي التنافسي

أولاً: تحليل مسار تنويع مصادر الدخل الوطني خارج القطاع النفطي

يُعد تنويع مصادر الدخل الوطني أحد المحددات المركزية لقياس مدى تحوّل الاقتصاد من الطابع الريعي إلى نمط إنتاجي أكثر استدامة واستقلالية، فالدول التي تعتمد على مورد طبيعي وحيد، كحال ليبيا مع النفط، تكون عرضة لصدمات اقتصادية حادة مرتبطة بأسعار الأسواق العالمية، ما يُضعف مناعة الاقتصاد ويقيد خياراته التنموية، وانطلاقاً من ذلك، فإن تتبع مسار التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2024) يُمثّل مدخلاً أساسياً لفهم عمق التحول المحتمل في بنية الاقتصاد الوطني.

1- استمرارية الاعتماد على النفط رغم المبادرات :

تُظهر البيانات الاقتصادية الخاصة بمساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي، كما وردت في الجدول (1-3) والشكل (1-3)، أن هذه النسبة حافظت على مستويات مرتفعة في معظم سنوات الدراسة، حيث تجاوزت في كثير من الأحيان حاجز 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت في بعض السنوات إلى أكثر من 50%، وهذا الواقع يعكس استمرارية الاعتماد شبه الكامل على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل القومي، ما يؤكد محدودية التقدّم المحرز في مسار التنويع الاقتصادي الفعلي.

وعلى الرغم من إعلان عدد من الخطط الحكومية خلال العقدين الماضيين حول دعم القطاعات غير النفطية، كالصناعة، والزراعة، والسياحة، والخدمات، إلا أن هذه المبادرات لم تُترجم إلى سياسات تنفيذية فعالة، سواء بسبب ضعف البنية المؤسسية، أو نقص التمويل، أو غياب الاستقرار السياسي اللازم لجذب الاستثمارات طويلة الأجل.

2- ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية :

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لم تشهد تطوراً جوهرياً خلال الفترة المدروسة، بل بقيت مساهمتها هامشية وغير مستقرة، فعلى سبيل المثال ظل القطاع الزراعي يسهم بنسبة لا تتجاوز 2-3% في المتوسط، بينما لم تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية 5% في أفضل حالاتها، أما قطاع الخدمات، فعلى

الرغم من نموه النسبي، فقد بقي مرتبطاً بالإعفاق الحكومي أكثر من اعتماده على الطلب الحقيقي في السوق (1).

3- العوائق البنيوية أمام التنويع الاقتصادي :

على الرغم من وضوح الحاجة الاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل في ليبيا، إلا أن الواقع الاقتصادي يُظهر جملة من التحديات البنيوية التي أعاقَت تحقيق هذا الهدف، وتتمثل أبرز هذه التحديات في (1):

- هيمنة الربيع النفطي: حيث شكّل النفط المصدر شبه الوحيد للعملة الصعبة وتمويل الميزانية العامة، مما خلق اعتماداً مفرطاً على الدولة كممول رئيسي للأنشطة الاقتصادية، وأضعف من الحوافز المرتبطة بالإنتاج المحلي الحقيقي.
- ضعف البنية التحتية الإنتاجية: إذ أن قطاعات الزراعة والصناعة تعاني من نقص حاد في الاستثمارات، وتآكل الأصول الثابتة، وعدم مواكبة التطور التكنولوجي، مما يجعل قدرتها على المنافسة أو الإحلال محل الواردات محدودة جداً.
- غياب التنويع في قاعدة الصادرات: حيث تُظهر بيانات التجارة الخارجية أن أكثر من 90% من الصادرات الليبية خلال معظم سنوات الدراسة كانت من النفط ومشتقاته، دون بروز صادرات بديلة قادرة على تغذية الاقتصاد الوطني أو توليد عملة صعبة بشكل مستقل.
- انخفاض كفاءة المؤسسات العامة بعد عام 2011: حيث أسهمت البيروقراطية، والفساد، وضعف الحوكمة الاقتصادية، وتراجع فاعلية الأجهزة الرقابية والإدارية خلال مرحلة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، في تبديد جزء كبير من الموارد العامة دون توجيهها نحو خلق قاعدة إنتاجية مستدامة، الأمر الذي عمّق تبعية الاقتصاد الليبي للقطاع النفطي، وحدّ من قدرته على التنويع ومواجهة الصدمات الاقتصادية..

الفرص الضائعة خلال فترات الفوضى :

شهدت ليبيا خلال العقد الأول من الألفية فرصاً مالية مهمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، خصوصاً بين عامي 2005 و2012، إلا أن هذه الفوضى لم تُستثمر في تأسيس بنية اقتصادية

(1) عادل إدريس فتح الله محمد. (2025)، طبيعة الاقتصاد الربيعي وتداعياته على التركيب الاقتصادي للقطاعات في ليبيا، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة طبرق، ليبيا.

قادرة على توليد الدخل من مصادر غير نفطية، فقد تم توجيه جزء كبير من الإنفاق إلى القطاعات الاستهلاكية، والإنفاق الجاري، ودعم الأسعار، دون أن يرافق ذلك خطط واضحة للاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وكان بالإمكان خلال تلك الفترة، على سبيل المثال، إنشاء مناطق صناعية حرة، أو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع إنتاجية موجهة للتصدير (1).

ويتبين من خلال تتبع مسار تنوع مصادر الدخل الوطني في ليبيا خلال الفترة 1995-2024 أن هذا المسار لم يحقق تقدماً ملموساً، بل ظل رهيناً للريع النفطي وظروف السوق العالمي، وقد أدت العوائق البنوية والسياسات غير الفعالة إلى تبديد الفرص المتاحة، وعرقلة بناء قاعدة اقتصادية متوازنة، ويُعد هذا القصور أحد أبرز المعوقات أمام تحقيق تحول فعلي نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي، قادر على مقاومة الصدمات الخارجية وتحقيق النمو المستدام.

ثانياً: مؤشرات القيمة المضافة والقدرة التنافسية للقطاعات غير الريفية

يمثل تحليل القيمة المضافة والقدرة التنافسية للقطاعات غير الريفية مدخلاً رئيساً لتقييم مدى مساهمة هذه القطاعات في دعم التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، فالقيمة المضافة تعكس مستوى الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية داخل كل قطاع، وتُعد مؤشراً مباشراً على مدى اندماجه في العملية الإنتاجية الكلية، بينما تُعبّر القدرة التنافسية عن كفاءة القطاعات في الاستجابة لمتطلبات السوق المحلي والعالمي من حيث الجودة، الكلفة، والاستدامة. وفي السياق الليبي، فإن تقييم هذه المؤشرات يُعد ضرورياً لتحديد مدى فعالية السياسات الاقتصادية الموجهة لدعم القطاعات غير النفطية، بخاصة الصناعة التحويلية، والزراعة، والخدمات، وهي القطاعات التي يُفترض أن تشكل بديلاً تدريجياً للاعتماد المفرط على النفط.

انخفاض القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية:

تُشير بيانات البنك الدولي والتقارير الوطنية إلى أن مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي (الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي الليبي ظلت دون 6% خلال معظم سنوات الدراسة، في حين لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي حدود 3% في المتوسط، أما قطاع

(1) Alansary R، Elkhoully و Hussein A، Shefsha. (2023)، The Role of the Libyan Agricultural Sector in the Development: An Analytical Study، International Journal of Smart Agriculture، 1(1)، 11-23.

الخدمات، فرغم توسّعه النسبي، فقد ارتبط في معظمه بالإففاق العام، لا بطلب حقيقي ناتج عن نشاط إنتاجي متنوع⁽¹⁾.

ويُظهر هذا الواقع ضعف القيمة المضافة في القطاعات غير الريعية، ما يعني أن معظم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لا تُنتج داخليًا قيمة مضافة كافية، بل تعتمد على مدخلات مستوردة أو تُركّز على الأنشطة غير الإنتاجية مثل التجارة والخدمات الحكومية، مما يُضعف من قدرتها على تحفيز النمو أو تقليل البطالة أو دعم الاستقرار المالي.

قصور التنافسية الإنتاجية :

تشير تقارير البنك الدولي (The Private Sector amid Conflict) بأن البيئة المؤسسية في ليبيا تواجه تحديات عدة مثل : عدم الاستقرار السياسي، وضعف الوصول إلى التمويل، وتكاليف المدخلات الوسيطة، وبيروقراطية كثيفة تعوق نشاط الشركات التنافسية⁽²⁾، كما أن مؤشرات البنية التحتية مثل جودة الموانئ والطرق تُضعف قدرة البلاد على التصدير والمنافسة الخارجية.

آثار ضعف القيمة المضافة والتنافسية على مسار التحول الإنتاجي :

إن استمرار انخفاض القيمة المضافة في القطاعات غير الريعية يُعد مؤشرًا واضحًا على أن النشاط الاقتصادي في ليبيا لا يزال يعاني من الاعتمادية الاقتصادية على الإففاق العام والريع النفطي، وليس على الإنتاج الفعلي المبني على سلاسل القيمة المتكاملة، وهذا الضعف ينعكس سلبيًا على قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل حقيقية، وامتصاص البطالة المرتفعة، وتنويع مصادر الدخل الوطني.

فعلى سبيل المثال، فإن معظم المشاريع الصناعية القائمة تعتمد على مواد خام مستوردة، وتعاني من ضعف التكنولوجيا، وغياب الربط مع الأسواق الخارجية، الأمر نفسه ينطبق على الزراعة، التي لا تزال محكومة بأنماط تقليدية وغير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي أو التصدير، ما يجعلها قطاعًا محدود الأثر في الناتج المحلي.

(1)World Bank. (2024)، Manufacturing, value added (% of GDP) – Libya، World Bank Data، Retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations=LY>

(2)World Bank. (2020, November 24)، The Private Sector amid Conflict: The Case of Libya، Washington DC: World Bank.

ويدعم ذلك تقرير Economic Cost of the Libyan Conflict التابع للإسكوا الذي يوضح أن الأنشطة الصناعية خلال العقد 2000-2010 لم تتجاوز حوالي 3.92٪ من الناتج، بينما لم تتجاوز الزراعة حوالي 4.1٪، مما يشير إلى أن القطاعات الإنتاجية الأخرى بقيت هامشية رغم ارتفاع الإيرادات النفطية⁽¹⁾.

إنَّ الفجوة التنافسية في ليبيا لا تعود فقط إلى ضعف البنية الإنتاجية، بل أيضًا إلى غياب السياسات العامة الداعمة للتميز والإبداع، فلم تُخصَّص حوافز ضريبية أو استثمارية كافية لدعم الصناعات التصديرية أو الابتكار، كما أن البيئة التنظيمية عانت من غياب الشفافية، وتعدد القوانين، وعدم استقرار الأطر القانونية، وهو ما انعكس في ضعف مشاركة القطاع الخاص المنتج، وغياب المنافسة العادلة، واستمرار هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي بشكل مشوّه.

ويتبين أن ضعف القيمة المضافة للقطاعات غير الريعية، وغياب التنافسية الإنتاجية، يُعدان من العوائق البنيوية الأساسية التي تعرقل عملية التحول الاقتصادي في ليبيا، كما أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في توفير بيئة محفّزة للنمو القائم على الإنتاج الحقيقي، بل ظلت رهينة للإنفاق العام والريع النفطي، ويبرز هذا الواقع الحاجة الماسة إلى إصلاحات عميقة تُعزز الكفاءة، وتربط بين القطاعات، وتدفع نحو خلق قيمة محلية مضافة عالية، بوصفها ركيزة لأي اقتصاد إنتاجي تنافسي⁽²⁾.

ثالثاً: التحديات المؤسسية والهيكلية في طريق التحول الاقتصادي

يُعد التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي هدفاً استراتيجياً لأي دولة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والتحرر من التبعية للموارد الطبيعية، غير أنَّ هذا التحول يتطلب توافر بنية مؤسسية وهيكلية داعمة قادرة على توفير البيئة المواتية للنمو الإنتاجي، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وترسيخ مبادئ الحوكمة، وفي الحالة الليبية، فإن مسار التحول ظل معرقلًا بفعل

(1) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2020)، 'Economic cost of the Libyan conflict'، Beirut: ESCWA، Retrieved from https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/economic-cost-libyan-conflict-english_0.pdf

(2) World Bank. (2025, Spring) 'Libya Economic Monitor: Redefining the Role of State-Owned Enterprises in Libya'، Washington, DC: World Bank.

جملة من التحديات العميقة، التي تراكمت على مدار العقود الثلاثة الماضية، وتجلّت بشكل واضح خلال الفترة (1995–2024)

1. ضعف البنية المؤسسية وغياب التخطيط التنموي المتكامل :

تُظهر التجربة الاقتصادية الليبية أن مؤسسات الدولة ظلّت عاجزة عن قيادة تحول اقتصادي منظم؛ بسبب افتقارها إلى الكفاءة والمرونة والحوكمة الرشيدة، فقد اتسمت سياسات الدولة خلال معظم سنوات الدراسة بغياب استراتيجية واضحة للتنويع، وتركزت أغلب البرامج على التوسّع في الإنفاق العام دون أهداف إنتاجية أو رقابية محددة.

كما أن المؤسسات المسؤولة عن الاستثمار، والإنتاج، وتنظيم القطاع الخاص، غالبًا ما كانت أدوارها متضاربة ، وتفتقر إلى التنسيق، الأمر الذي أضعف من فعالية البرامج الاقتصادية، وأدّى إلى تكرار الخطط دون تنفيذ فعلي⁽¹⁾.

2. مركزية القرار الاقتصادي وتضخم الجهاز الإداري :

أسهمت المركزية الشديدة في اتّخاذ القرار، والاعتماد الكامل على الدولة بوصفها المحرّك الوحيد للنشاط الاقتصادي، في إقصاء القطاع الخاص المنتج، وتعطيل ديناميكية السوق، كما أن تضخم الجهاز الإداري، وسيادة التوظيف غير المنتج، خلقا حالة من الاعتمادية المالية غير المستدامة، حيث أصبح التوظيف العام غاية في حدّ ذاته، بدلاً من كونه وسيلة لتنفيذ برامج تنموية حقيقية.

ويُعد هذا أحد أهم التشوّهات الهيكلية التي حالت دون تطوير قوى إنتاجية محلية مستقلة، ودفعت الاقتصاد باتجاه الاستهلاك بدلاً من الإنتاج.

3. ضعف البيئة التشريعية ومناخ الأعمال :

واجه المستثمرون المحليون والأجانب على حد سواء بيئة قانونية غير مستقرة، إتّسمت بكثرة التعديلات، وغياب آليات تنفيذ فاعلة، لحماية الحقوق الاقتصادية، كما أنّ غياب نظام ضرائبي مرّن، وصعوبة النفاذ إلى التمويل، وتدهور البنية التحتية، كلها عوامل تسببت في تراجع الاستثمار الإنتاجي، وتحويل السوق إلى طابع استهلاكي يعتمد على الواردات، وتشير مراجعة

(1)World Bank. (2025, Spring) 'Libya Economic Monitor: Redefining the Role of State-Owned Enterprises in Libya' Washington, DC: World Bank, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099412506262520171/pdf/IDU-68205dd8-a622-4c0e-b903-193df914abe2.pdf>

تقرير *Libya: Article IV Consultation* إلى أن ضعف سيادة القانون، وتأثر النظام القضائي بالضغط السياسي، وصعوبة إنفاذ العقود والحقوق الخاصة، كلها عوامل أثرت سلباً على مناخ الأعمال⁽¹⁾

4. عدم الاستقرار السياسي والأمني :

يُعدُّ غياب الاستقرار السياسي أحد أكبر العوائق التي واجهت الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2011-2025 ولا سيما منذ عام 2011، حيث أدت الانقسامات السياسية والنزاعات المسلحة إلى إرباك النظام المؤسسي، وتعطيل خطط التنمية، وتجميد العديد من الاستثمارات العامة والخاصة، فقد تسببت الصراعات الداخلية في توقُّف الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الصناعة والزراعة، وفي إضعاف سلطة الدولة على الموارد، وغياب السيطرة المركزية على الاقتصاد الكلي.

كما أثر هذا الوضع سلباً على ثقة المستثمرين، وأدى إلى خروج الرساميل، وتجميد المشاريع، وانخفاض كبير في التمويل الخارجي، مما عطل فرص بناء بيئة استثمارية جاذبة.

5. تشوهات الاقتصاد الريعي واعتماد الدولة على العائدات النفطية :

ظل الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة معتمداً على النفط كمصدر شبه وحيد للعملة الصعبة، وتمويل الإنفاق العام، وقد خلق هذا الوضع ما يُعرف بلعنة الموارد، حيث أدى توقُّف العائدات السهلة إلى غياب الحوافز للإصلاح البنوي أو البحث عن مصادر دخل بديلة، كما أسهم في توسُّع ثقافة الاعتماد على الدولة بدلاً من تعزيز المبادرات الإنتاجية الخاصة.

وتُظهر بيانات الفصل أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي والدخل الحكومي ظلَّت مرتفعة بشكل كبير، على الرغم من الأزمات المتكررة في السوق العالمية، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، ويفتقر للمرونة في مواجهة الصدمات.

6. ضعف رأس المال البشري والابتكار :

يُعدُّ رأس المال البشري من العناصر الأساسية لأي عملية تحوُّل اقتصادي إنتاجي، إلا أن ليبيا واجهت خلال العقود الماضية قصوراً في مخرجات التعليم والتدريب الفني، وغياب

(1) Libya: 2025 Article IV Consultation — ,International Monetary Fund. (2025, May 30)
Retrieved from <https://www.imf.org/->, Washington, DC: IMF, Press Release
[/media/Files/Publications/CR/2025/English/1lbyea2025001-print-pdf.ashx](https://media/Files/Publications/CR/2025/English/1lbyea2025001-print-pdf.ashx)

سياسات تطوير مستدامة للمهارات، مع ضعف الربط بين التعليم وسوق العمل، كما أن الاستثمار في البحث العلمي والتقني كان محدودًا، مما أدى إلى غياب بنية ابتكارية قادرة على خلق قيمة مضافة محلية، ودفع عجلة التصنيع أو التحديث الإنتاجي.

وأظهر التحليل الكمي في هذا الفصل أن الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2024) ظل محكومًا بخصائص ريعية واضحة، تمثلت في الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية، وتذبذب الناتج المحلي الإجمالي، وضعف أداء القطاعات غير النفطية، كما بينت الدراسة أن العلاقة بين المؤشرات الكلية - مثل الاستثمار، والتضخم، والنمو - لم تكن منتظمة، بل تأثرت بالظروف السياسية والمؤسسية أكثر من المتغيرات الاقتصادية البحتة، وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات الرسمية لتوسيع القاعدة الإنتاجية، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لتجاوز التحديات البنيوية والمؤسسية العميقة التي تعيق مسار التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي.

وتُبرز النتائج المستخلصة من هذا الفصل الحاجة إلى تحليل تجريبي أكثر دقة يُبين حجم وتأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على فرص التحول، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام منهجية (ARDL) ؛ لتقدير العلاقة بين أهم المؤشرات الاقتصادية ومسار الانتقال نحو الاقتصاد الإنتاجي في ليبيا.

الفصل الرابع:

التحليل القياسي للعلاقة بين الاقتصاد الريعي والتحول نحو الاقتصاد الإنتاجي في ليبيا

- ❖ **المبحث الأول:** الإطار المنهجي للنموذج القياسي وأسس بنائه .
- ❖ **المبحث الثاني:** الاختبارات القياسية للنموذج .
- ❖ **المبحث الثالث:** تشخيص النموذج واختبارات الصلاحية .

المبحث الأول:

الإطار المنهجي للنموذج القياسي وأسس بنائه

أولاً: أهداف النموذج القياسي ومتغيراته

يهدف النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكية العلاقة بين مستوى الاعتماد الريعي في الاقتصاد الليبي، ممثلاً بنسبة الإيرادات النفطية، الاستثمار الكلي، ومعدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بمسار التحوّل نحو اقتصاد إنتاجي أكثر تنوعاً وكفاءة، ويأتي هذا الهدف في سياق السعي إلى فهم كيفية تأثير التقلبات الرعية على الأداء الاقتصادي الحقيقي، والاستثمار، واستقرار الأسعار، باعتبارها من أهم المحددات التي تشكّل الأساس المؤسسي والهيكلي لنمط الإنتاج في الاقتصاد.

وينطلق النموذج من فرضية مركزية مفادها أنّ الاعتماد الريعي المرتفع ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على المتغيرات الكلية، سواء عبر تأثيره على مستوى الإنتاج الحقيقي، أو عبر قنوات الإنفاق والاستثمار، أو من خلال أثره في استقرار الأسعار، ومن ثمّ، فإنّ تحليل هذه العلاقات بصورة كمية يُعدّ خطوة جوهرية؛ لتقييم مدى إمكانية الانتقال نحو نمط إنتاجي منافس يعتمد على التنوع الاقتصادي وتحسين الإنتاجية.

ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد النموذج على أربعة متغيرات رئيسية مقاسة سنوياً خلال الفترة (1995-2024)، وهي:

1. نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي

وتمثّل المتغير المستقل الرئيس في الدراسة، وهي مؤشر مباشر لمدى الاعتماد الريعي، ويُتوقع من هذا المتغير أن يؤثر في بقية المتغيرات عبر قنوات متعددة تشمل الإنفاق العام، وسلوك الاستثمار، واستقرار النشاط الاقتصادي.

2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

ويُستخدم لقياس الديناميكية العامة للأداء الاقتصادي، إذ يُعدّ وجود علاقة بينه وبين الإيرادات النفطية مؤشراً مهماً على دور الريع في تحفيز النمو أو إضعافه، سواء عبر أثر الصدمات النفطية، أو من خلال آثار المضاعف المالي للإنفاق الريعي.

3. نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%):

وتمثل أحد المداخل الأساسية لتكوين رأس المال، وتعزيز القدرة الإنتاجية المستقبلية، كما أنّ إدراج هذا المتغير على تقييم ما إذا كان الربح يسهم في دعم الاستثمار الإنتاجي، أو يُفضي إلى أنماط إنفاق لا تعزز بنية الإنتاج.

4. معدل التضخم (GDP Deflator %):

ويُعد مؤشرًا لاستقرار الأسعار، وهو عنصر جوهري في أي عملية تحول إنتاجي، إذ إنّ الاقتصادات المعتمدة على الربح غالبًا ما تواجه مستويات عالية من التقلبات السعرية، سواء نتيجة لتقلبات الإيرادات أو بسبب ضعف الهياكل الإنتاجية.

وتمثل هذه المتغيرات مجتمعة إطارًا كافيًا لتفسير آلية تأثير الاعتماد الريعي في مقومات التحول الإنتاجي، كما تسمح بقياس الروابط قصيرة وطويلة الأجل من خلال النموذج القياسي المستخدم في الدراسة، ويأتي اختيار هذه المجموعة من المتغيرات متناغمًا مع الأطر النظرية الواردة في الفصول السابقة، بحيث يسهم كل منها في تحليل جانب محدد من جوانب الاختلالات الهيكلية المرتبطة بالاقتصاد الريعي، وقدرته على التحول نحو بنية إنتاجية أكثر استدامة.

ثانيًا: منهجية التحليل القياسي ومبررات استخدام نموذج ARDL

تعتمد هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين الاعتماد الريعي ومحددات التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي على منهجية الانحدار الذاتي للبطء الموزع (Autoregressive Distributed Lag – ARDL)، وهي إحدى أهم الأدوات القياسية الموجهة لتحليل السلاسل الزمنية ذات الطبيعة الديناميكية والتفاعلية بين المتغيرات الكلية، ويستند اختيار هذه المنهجية إلى مجموعة من المبررات العلمية والمنهجية التي تجعلها الأنسب لطبيعة البيانات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995–2024):

أولاً: تتسم السلاسل الزمنية الاقتصادية بكونها عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار، لا سيما في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مصدر واحد للإيرادات، ويتيح نموذج (ARDL) التعامل بمرونة مع المتغيرات التي تكون مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، شريطة ألا يتجاوز أي منها درجة تكامل أكبر من $I(1)$ ، وهذا الشرط يتوافق مع خصائص البيانات المستخدمة في الدراسة، والتي تتفاوت درجات استقرارها وفق اختبار جذور الوحدة،

وبالتالي فإن هذه المنهجية توفر إطاراً صالحاً لبناء نموذج يجمع بين متغيرات ذات خصائص إحصائية مختلفة دون الإخلال بسلامة التقدير.

ثانياً : تمتاز منهجية (ARDL) بقدرتها على تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد داخل نموذج واحد، الأمر الذي يسمح بفهم آلية انتقال أثر المتغيرات الربعية إلى المؤشرات الكلية، سواء بشكل فوري أو عبر الزمن، وتمثل هذه الميزة إضافة جوهرية للدراسة، لأنها تمكن من استخلاص تفسير متكامل لطبيعة التفاعل بين الاعتماد الربعي - كمتغير بنيوي - وبين مسار النمو والاستثمار والاستقرار السعري.

ثالثاً: توفر المنهجية إمكانية اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال اختبار حدود التكامل المشترك، وهو اختبار قوي وفعال في النماذج التي لا تتطلب تجانساً كاملاً في درجات التكامل، ويتيح هذا الاختبار تحديد ما إذا كان المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يتحركون بشكل مشترك على المدى الطويل، وهو ما يشكل أساساً مهماً لفهم قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن في ظل التقلبات الربعية.

رابعاً : يسمح نموذج (ARDL) بتحديد الفجوات الزمنية المثلى لكل متغير على نحو مستقل، ما يعني أن النموذج لا يفرض هيكلًا واحدًا موحدًا على جميع المتغيرات، وتكمن أهمية هذه الخاصية في أنها تمنح قدرًا عاليًا من الدقة في تتبع تأثيرات الماضي على الحاضر لكل متغير، وتسمح بتقدير نموذج يعكس الواقع الاقتصادي بصورة أدق، خاصة في حالة الاقتصاد الليبي الذي يتسم بوجود صدمات متتابة وغير متماثلة.

وأخيراً، توفر هذه المنهجية مخرجات تحليلية غنية، بما في ذلك استخراج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، الذي يوضح سرعة استعادة التوازن بعد حدوث اختلالات قصيرة الأجل، كما تجيز إجراء اختبارات تشخيصية متعددة للتحقق من سلامة النموذج واستقراره الهيكلي، وهو ما يضمن موثوقية النتائج الاقتصادية المستخلصة في سياق التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي.

وبناءً على ما تقدم، يُعد نموذج (ARDL) الخيار القياسي الأمثل لهذه الدراسة، حيث يوفر إطاراً نظرياً وعملياً متيناً ؛ لتحليل العلاقة بين الربع والمؤشرات الكلية، ويمكن من الوصول إلى تقديرات منهجية دقيقة من شأنها دعم الاستنتاجات العلمية للدراسة بصورة موضوعية وموثوقة.

ثالثاً: مصادر البيانات وطبيعتها وتعريف المتغيرات والوصف الإحصائي

تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات سنوية تغطي المدة (1995-2024)، وتشمل أربعة متغيرات اقتصادية كلية ذات أهمية مباشرة في تحليل العلاقة بين الاقتصاد الريعي ومتطلبات التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي في ليبيا، وقد تمّ جمع هذه البيانات من تقارير رسمية وبيانات دولية معتمدة، اعتماداً على القيم التاريخية الفعلية كما وردت في السجلات الاقتصادية. وتتميز هذه البيانات بأنها تجمع بين مؤشرات أداء الاقتصاد الحقيقي، ومؤشرات الإنفاق والاستثمار، إضافة إلى مؤشر رئيس يعكس درجة الاعتماد على الربيع النفطي، الأمر الذي يجعلها مناسبة لبناء نموذج قياسي قادر على تحليل الروابط قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.

(1) تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

أ ، نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي (%) :

يمثل هذا المتغير الاتجاه العام للاعتماد الريعي في الاقتصاد الليبي خلال السنوات الثلاثين الماضية، وهو المتغير المستقل الرئيس في هذه الدراسة ، ويُعبّر عنه كنسبة مئوية لإجمالي الإيرادات النفطية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تتسم هذه السلسلة بارتفاع كبير في منتصف العقد الأول من الألفية؛ نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية، وانخفاضات حادة في فترات الاضطرابات السياسية، ما يعكس حساسية الاقتصاد للصدمات السعيرية والإنتاجية.

ب ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) :

يمثل معدل النمو السنوي الناتج عن التغير في الإنتاج الحقيقي، وهو المتغير التابع في هذه الدراسة، وتظهر هذه السلسلة تقلبات حادة، تتراوح بين نمو مرتفع وفترات انكماش كبير، مما يجعل تأثير الاعتماد الريعي على الأداء الاقتصادي موضوعاً جوهرياً للتحليل.

ج ، نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) :

يعبّر هذا المتغير عن الاتجاه العام لتكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد، ويعد مؤشراً مباشراً للقدرة الإنتاجية المستقبلية، وتُظهر السلسلة تذبذباً بين مستويات متوسطة إلى منخفضة نسبياً، وهو ما يعكس القيود التي يفرضها الاقتصاد الريعي على الاستثمار الإنتاجي.

د ، معدل تغير المخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator):

ويُعد هذا المؤشر من المؤشرات الكلية التي تعكس التغير في المستوى السعري العام المرتبط بالنواتج المحلي الإجمالي، ويُستخدم في التحليل الاقتصادي الكلي لقياس التحولات السعرية في الاقتصاد على مستوى الإنتاج الكلي، كما أن إدراجه في النموذج يساعد على تفسير أثر التغيرات السعرية الكلية المصاحبة للاختلالات الاقتصادية في بيئة يغلب عليها الطابع الريعي.

(2) الوصف الإحصائي الفعلي للمتغيرات

تم حساب المؤشرات الإحصائية الأساسية للسلاسل الأربع، بما يُتيح فهم خصائص المتغيرات قبل الشروع في الاختبارات القياسية.

الجدول (1-4): معدل تغير المخفض الضمني للنواتج المحلي %

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	السعة (المدى)
التضخم %	13.41	23.41	-24.85	90.41	115.26
الاستثمار %	15.15	4.23	8.95	25.04	16.09
نمو الناتج %	0.54	22.48	-50.34	86.83	137.17
الإيرادات النفطية %	37.14	15.33	9.24	64.82	55.58

- يظهر معدل تغير المخفض الضمني للنواتج المحلي تذبذبًا قويًا جدًا، مع قيم سالبة وارتفاعات حادة، بما يعكس تقلبات واضحة في المؤشر السعري الكلي المرتبط بالنواتج المحلي الإجمالي.
- الاستثمار متوسط الحجم مع تقلبات أقل مقارنة ببقية المتغيرات، لكنه غير مستقر تمامًا.
- معدل النمو هو الأكثر تقلبًا، وهو ما يتوقعه الاقتصاديون في اقتصاد يعتمد على النفط ويتأثر بالصدمات السياسية.
- الإيرادات النفطية تمثل سلسلة ريع بامتياز، إذ ترتفع وتنخفض تبعًا للأسعار العالمية والظروف الداخلية.

رابعاً: النموذج النظري وبنية العلاقات الاقتصادية

يستند النموذج القياسي للدراسة إلى إعداد تحليلي يعتمد على البيانات السنوية الليبية خلال المدة (1995-2024)، ويهدف إلى تحديد الكيفية التي تنتقل بها آثار الاعتماد الريعي إلى المتغيرات المؤثرة في التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي، وقد تمّ بناء النموذج انطلاقاً من العلاقات الفعلية التي تعكسها البيانات نفسها، مع الاعتماد على السلوك التاريخي للسلاسل بعيداً عن أي افتراضات نظرية غير مدعومة بالمعطيات.

الإطار البنائي للنموذج :

تم اعتماد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المتغير التابع الذي يعكس الأداء الحقيقي للاقتصاد، في حين تم إدراج نسبة الإيرادات النفطية كنواة تفسيرية رئيسية لقياس أثر الاعتماد الريعي، كما أُدرج كل من نسبة الاستثمار الكلي ومعدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي باعتبارهما متغيرين مفسرين يساعدان في توضيح العلاقة بين البيئة الاقتصادية الكلية ومسار النمو في الاقتصاد الليبي. وبذلك تتخذ بنية النموذج الشكل التالي:

1. الصياغة النظرية العامة للنموذج :

تقوم العلاقة النظرية على الفرضية التالية:

$$GDPG_t = f(OIL_t, INV_t, INF_t)$$

حيث:

- $GDPG_t$: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- OIL_t : نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي.
- INV_t : نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي.
- INF_t : معدل التضخم (GDP Deflator).

وتعكس هذه الصياغة فرضية أساسية مفادها أن تقلبات المتغيرات الكلية ترتبط مباشرة وبشكل سببي بالاعتماد الريعي، وأن سلوك النمو الاقتصادي يتحدد في جزء مهم منه عبر آليات تنتقل فيها آثار الربح إلى الاستثمار وإلى التغيرات السعرية الكلية المرتبطة ببنية الناتج .

وقد تم إعداد النموذج بحيث يستوعب التأثيرات الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل بصورة متسقة مع طبيعة السلاسل الزمنية الفعلية.

2. العلاقات الاقتصادية كما تعكسها البيانات الفعلية (1995-2024) :

ولضمان أن يقوم النموذج على أسس تجريبية لا افتراضية، تمَّ تحليل العلاقات المباشرة بين المتغيرات من خلال مصفوفة الارتباط الناتجة عن البيانات الفعلية، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

الجدول (4-2): مصفوفة الارتباط الفعلي بين المتغيرات

العلاقة	التضخم	الاستثمار	النمو	الإيرادات النفطية
التضخم	1.000	-0.299	0.144	0.395
الاستثمار	-0.299	1.000	-0.041	0.353
النمو	0.144	-0.041	1.000	0.326
الإيرادات النفطية	0.395	0.353	0.326	1.000

ويظهر من نتائج المعاملات الارتباطية ما يلي:

أ- علاقة الإيرادات النفطية بالنمو الاقتصادي :

ترتبط الإيرادات النفطية بالنمو بعلاقة موجبة (0.326)، وهي علاقة متوسطة القوة، ما يعكس أن ارتفاع الربح يقترن غالباً بزيادات في الناتج خلال بعض السنوات، خصوصاً في فترات الاستقرار، بينما تتراجع العلاقة في سنوات الاضطراب.

ب- علاقة الإيرادات النفطية بالاستثمار :

تُظهر علاقة الإيرادات النفطية بالاستثمار ارتباطاً موجباً بقيمة (0.353)، وهو ارتباط واضح يعكس أن زيادة موارد الدولة النفطية تدعم مستويات الاستثمار الكلي، بخاصة الاستثمار الحكومي، مع بقاء أثرها أقل على الاستثمار الخاص.

ج -علاقة الإيرادات النفطية بالتضخم :

تتضح علاقة الإيرادات النفطية بالتضخم من خلال ارتباط موجب بقيمة (0.395)، وهو الأعلى بين العلاقات الثلاث، ما يشير إلى أن زيادة الربح تقترن تاريخياً بارتفاع مستوى الأسعار نتيجة زيادة الإنفاق العام وضخ السيولة.

د - علاقة الاستثمار بالنمو :

تُظهر علاقة الاستثمار بالنمو ارتباطاً ضعيفاً جداً بقيمة (-0.041)، وهو ما يكشف أن الاستثمار في ليبيا لم يكن قادراً على خلق مسار إنتاجي مستدام، وهو ما يتفق مع طبيعة الاستثمار المتمركز في القطاعات الحكومية وغير الإنتاجية.

هـ - علاقة التضخم بالنمو :

تُظهر علاقة التضخم بالنمو ارتباطاً ضعيفاً بقيمة (0.144) ، ما يعكس أن التضخم لم يكن عاملاً داعماً للنمو، بل ظل مرتبطاً أساساً بصدمات الطلب والإنفاق الريعي.

3. اتجاه السبب المستفاد من البنية الفعلية للبيانات:

استناداً إلى الارتباطات والسلوك العام للسلاسل، يمكن استخلاص الاتجاهات التالية :

أ- الريع هو المتغير الأكثر تأثيراً في بقية المتغيرات

يتضح ذلك من قوة ارتباطه:

- بمعدل تغير المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي (0.395).
- بالاستثمار (0.353) .
- بالنمو (0.326) .

وهذا يؤكد أن آثار الريع تنتقل عبر قنوات سعرية كلية ومالية ترتبط بالإنفاق والاستثمار وبالتغيرات العامة في بنية الناتج

ب- النمو الاقتصادي يرتبط بعوامل قصيرة الأجل أكثر من ارتباطه بعوامل هيكلية :

تُرَكِّز الارتباطات حول قيم ضعيفة باستثناء ارتباطه بالنفط، وهو ما يعكس هشاشة الهيكل الإنتاجي.

ج- الاستثمار لم يؤدِّ الدور المتوقع في التحول الإنتاجي :

ضعف الارتباط مع النمو يعكس أن الاستثمار لم يكن موجَّهاً نحو قطاعات عالية الإنتاجية.

4. إعداد النموذج الديناميكي على ضوء المعطيات الفعلية :

استناداً إلى الهيكل البياني والارتباطي تمَّ تجهيز النموذج وفق الشكل:

$$GDPG_t = \alpha_0 + \sum \alpha_i GDPG_{t-i} + \sum \beta_i OIL_{t-i} + \sum \gamma_i INV_{t-i} + \sum \delta_i INF_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

- GDP_t : معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t .
 - GDP_{t-i} : القيمة المتأخرة من معدل نمو الناتج المحلي لعدد i من الفترات.
 - INV_{t-j} : معدّل الاستثمار في الفترة t مع إبطاء j .
 - OIL_{t-k} : نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي لفترة t مع إبطاء k .
 - INF_{t-l} : معدّل التضخم (GDP Deflator) للفترة t مع إبطاء l .
 - α_0 : الحدّ الثابت للنموذج.
 - $\beta_i, \gamma_j, \delta_k, \phi_l$: معاملات المتغيرات المتأخرة.
 - ε_t : الحد العشوائي (الخطأ).
- وتم اعتماد هذا الهيكل للأسباب التالية :
1. استيعاب التأثيرات الزمنية داخل العلاقة نفسها (قيمة النمو السابقة) وذلك؛ بسبب ارتفاع تقلبات النمو التي تعكس أثر الصدمات السابقة.
 2. إدراج الربيع باعتباره المتغير الأكثر ارتباطاً وتأثيراً على باقي المتغيرات .
 3. السماح لقيم الاستثمار والتضخم بالتأثير على المدى القصير والطويل بحسب طبيعة كل سلسلة .
 4. . توافق النموذج مع بنية البيانات المسجلة، بخاصة درجات الاستقرار غير المتجانسة لكل متغير .

المبحث الثاني:

الاختبارات القياسية للنموذج

أولاً: اختبارات الثبات واختبار نموذج (ARDL) الأمثل :

يعدّ اختبار ديكي-فولر الموسّع (ADF) خطوة أولية أساسية؛ لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية قبل الشروع في بناء النموذج الديناميكي، ويهدف هذا الاختبار إلى التحقق من استقرار المتغيرات عند المستوى أو عند الفرق الأول، وهو شرط جوهري؛ لضمان ملائمة النموذج المستخدم لمكونات السلسلة الزمنية.

وقد تم تطبيق اختبار (ADF) على المتغيرات الأربعة المستخدمة في الدراسة (معدل التضخم، ونسبة الاستثمار، ومعدل نمو الناتج المحلي، ونسبة الإيرادات النفطية)، كما تمّ اعتماد نموذج الاختبار وفق معايير الاختيار المثلى لعدد الإبطاءات، بما يضمن سلامة النتائج، وعدم تأثرها بالارتباط الذاتي.

نتائج اختبار (ADF) للمتغيّرات عند المستوى :

الجدول التالي يعرض النتائج الكاملة للاختبار كما تمّ الحصول عليها مباشرة:

الجدول (3-4): نتائج اختبار ADF عند المستوى

المتغير	قيمة ADF	القيمة الاحتمالية-p (value)	عدد الإبطاءات	عدد المشاهدات	القرار
معدل التضخم	-4.8500	0.00004	0	29	ثابت عند المستوى I(0)
الاستثمار	-3.0918	0.0271	8	21	ثابت عند المستوى I(0)
نمو الناتج	-5.3378	0.0000045	3	26	ثابت عند المستوى I(0)
الإيرادات النفطية	-2.5148	0.1119	0	29	غير ثابت عند المستوى

قراءة النتائج:

1. معدل التضخم :

يحقّق قيمة (ADF) سالبة جداً، مع قيمة احتمالية منخفضة للغاية، مما يؤكد ثباته عند المستوى.

2. نسبة الاستثمار :

تظهر نسبة الاستثمار مستقرة عند هذا المستوى ، كما أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

3. معدّل نمو الناتج المحلي :

يحقّق أعلى درجات الثبات، وهو متغير مستقر عند المستوى.

4. نسبة الإيرادات النفطية

لا يمكن اعتبارها مستقرة عند المستوى؛ نظراً لارتفاع القيمة الاحتمالية، مما يستلزم اختبارها عند الفرق الأول.

اختبار الإيرادات النفطية عند الفرق الأول :

تم الانتقال لاختبار المتغير عند الفرق الأول، وهو الإجراء المتّبع في حالة عدم تحقق شرط الثبات عند المستوى.

ومن خلال ما سبق ، يمكن استنتاج ما يلي :

- ثلاثة متغيرات ثابتة عند المستوى: $I(0)$ ، التضخم ، الاستثمار ، النمو .
- متغير واحد يحتاج إلى اختبار إضافي وهو الإيرادات النفطية.

وهذه النتائج تجعل منهجية (ARDL) مناسبة تماماً للنموذج، نظراً لكونها تتعامل مع خليط من المتغيرات المستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول دون الحاجة لتجانس درجات التكامل.

اختبار الثبات للمتغير غير المستقر عند الفرق الأول واختيار الإبطاءات المثلى :

بعد التحقق من ثبات المتغيرات عند المستوى، تبين لنا أن متغير نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي لم يحقق شرط الاستقرار عند المستوى، وهو ما يستوجب اختباره عند الفرق الأول؛ لتحديد درجة تكامله بصورة دقيقة، ويُعد هذا الإجراء خطوة ضرورية قبل الشروع في تحديد الإبطاءات المثلى وبناء نموذج (ARDL) .

1. اختبار ADF عند الفرق الأول لمتغير الإيرادات النفطية

تم حساب الفروق الأولى للمتغير ثم تطبيق اختبار (ADF) عليها، وكانت النتائج كما يلي:

يلي:

الجدول (4-4): نتيجة اختبار ADF لمتغير الإيرادات النفطية عند الفرق الأول

البيان	القيمة
قيمة ADF	-7.3567
القيمة الاحتمالية	0.0000000000974
عدد الإبطاءات	0
عدد المشاهدات	28
مستوى معنوية 1%	-3.6889
مستوى معنوية 5%	-2.9720
القرار	المتغير مستقر عند الفرق الأول I(1)

قراءة النتيجة :

- قيمة ADF سالبة جدًا مقارنة بالقيم الحرجة.
- القيمة الاحتمالية أقل من $e-101$ ، وهي دلالة قوية جدًا على الاستقرار.
- وبناءً عليه ؛ فإنَّ مُتغير الإيرادات النفطية مندمج من الدرجة الأولى (1) .

متغير الإيرادات النفطية مندمج من الدرجة الأولى I(1)

ويوضّح الجدول (4-5) خلاصة خطوة الثبات

الجدول (4-5): درجات تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات وفق نتائج اختبار ADF

المتغير	درجة التكامل
التضخم	I(0)
الاستثمار	I(0)
نمو الناتج	I(0)
الإيرادات النفطية	I(1)

وهذه النتيجة تجعل نموذج (ARDL) هو الخيار الأمثل؛ لأنه يسمح بوجود متغيرات مستقرة عند المستوى، وأخرى عند الفرق الأول في نموذج واحد.

2. اختيار الإبطاءات المثلى للنموذج الديناميكي :

يتم تحديد الإبطاءات المثلى بناءً على معيار المعلومات (AIC) ، باعتباره المعيار الأكثر ملاءمة للسلاسل الزمنية ذات الحجم المحدود مثل بيانات هذه الدراسة.

وقد تم اختبار مجموعة من النماذج المحتملة للإبطاءات لكل المتغيرات (حتى 4 فترات)، واختيار النموذج الذي يحقق أقل قيمة لمعيار AIC .

الخطوات المعتمدة في اختيار الإبطاءات :

1. تقدير جميع النماذج الممكنة ضمن حدود إبطاءات من 0 إلى 4 لكل متغير.
2. حساب AIC لكل نموذج.
3. اختيار النموذج الذي يحقق الأدنى من حيث قيمة (AIC).
4. التحقق من منطقية الإبطاءات المختارة بما يتوافق مع سلوك المتغيرات في البيانات.

النتيجة النهائية لاختيار الإبطاءات المثلى :

بعد مراجعة جميع التركيبات الممكنة، تبين أن التركيبة المثلى التي تحقق أقل قيمة لمعيار (AIC) كانت كالتالي:

- 1، إبطاء واحد لمتغير النمو (التابع) ؛ بسبب التأثير الذاتي الواضح للنمو عبر الزمن.
- 2 ، إبطاء واحد للإيرادات النفطية ؛ لأن تأثير الريع يظهر غالباً مباشرة مع تأخر زمني قصير.

3 ، إبطاء واحد للاستثمار ؛ لالتقاط التأثير الديناميكي للاستثمار على النمو.

4 ، إبطاء صفر للتضخم ؛ لأن تأثير التضخم كان أنياً في معظم الفترات.

الصيغة النهائية للإبطاءات المختارة :

$$ARDL(1,1,1,0)$$

حيث:

- 1 = إبطاء الناتج المحلي .
- 1 = إبطاء الإيرادات النفطية .
- 1 = إبطاء الاستثمار .

- 0 = التضخم دون إبطاء .

مبررات قبول هذا النموذج:

1. اتساق الإبطاءات مع طبيعة السلاسل الزمنية :
 - النمو يظهر ارتباطاً ذاتياً قوياً (lag 1) .
 - الريع يؤثر بسرعة في المتغيرات الاقتصادية (lag 1) .
 - الاستثمار يتأثر بقرارات الفترة السابقة (lag 1) .
 - التضخم آني الأثر في الاقتصاد الليبي (lag 0) .
2. تحقيق أدنى قيمة لمعيار (AIC) مقارنة بـ 80 نموذجاً بديلاً تمت مراجعتهم.
3. سلامة البنية الديناميكية للنموذج بما يسمح بتقدير علاقات قصيرة وطويلة الأجل دون أي تعارض إحصائي.

ومما سبق نجد أن:

- المتغيرات الثلاثة مستقرة عند المستوى، بينما الإيرادات النفطية مستقرة عند الفرق الأول.
- التحليل يؤكد ملاءمة نموذج (ARDL) للتحليل.
- الإبطاءات المثلى تم تحديدها بدقة وفق معيار (AIC) ، وأصبحت جاهزة لبناء النموذج.

ثانياً: اختبار حدود التكامل (Bounds Test) لوجود علاقة طويلة الأجل :

يُعد اختبار حدود التكامل (Pesaran, Shin & Smith, 2001) خطوة فاصلة في تحديد ما إذا كانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة (الإيرادات النفطية، الاستثمار، التضخم) تتسم بعلاقة توازنية طويلة الأجل.

ويستند الاختبار إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار الدلالة الإحصائية المشترك للمتغيرات في مستوياتها، بما يعكس وجود علاقة تكامل مشترك.

1. إنشاء نموذج ECM واختبار المعنوية المشتركة :

تم بناء نموذج (ECM) من خلال:

- حساب الفروق الأولى للمتغيرات .
- إدراج القيم المتأخرة لمستويات المتغيرات (Lagged Levels) .
- تقدير النموذج باستخدام الانحدار الخطي الاعتيادي (OLS) .

وفي ضوء الخطوات السابقة، يتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بالمعادلة

التالية:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} \gamma_j \Delta INV_{t-j} + \sum_{k=0}^{m-1} \delta_k \Delta OIL_{t-k} + \sum_{l=0}^{n-1} \phi_l \Delta INF_{t-l} + \lambda ECM_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

- ΔGDP_t : التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t .
 - ΔINV_{t-j} : التغير في معدل الاستثمار مع إبطاء j .
 - ΔOIL_{t-k} : التغير في نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي مع إبطاء k .
 - ΔINF_{t-l} : التغير في معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي مع إبطاء l .
 - ECM_{t-1} : معامل تصحيح الانحراف عن التوازن طويل الأجل من الفترة السابقة.
 - λ : سرعة التعديل نحو التوازن (يُتوقع أن يكون سالبًا ومعنويًا).
 - α_0 : الحدّ الثابت.
 - ε_t : الحدّ العشوائي.
- فرضية الاختبار:

$$H_0: \beta_{gdp} = \beta_{inv} = \beta_{oil} = \beta_{inf} = 0$$

أي: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

أما الفرض البديل:

$$H_1: \text{الأقل واحد من المعاملات مختلف عن الصفر على: } H_1$$

التنفيذ الفعلي للاختبار :

تم تقدير النموذج وتطبيق اختبار F المشترك على معاملات المتغيرات في مستوياتها،

وكانت النتيجة كما يلي:

النتيجة الفعلية لاختبار F :

$$F = 32.1168 \text{ قيمة}$$

$$p\text{-value} = 1.12 \times 10^{-8} \text{ القيمة الاحتمالية}$$

- درجات الحرية: (df_num = 4, df_denom = 21) .
وهذه القيمة العالية جدًا لاختبار F تشير إلى رفض قوي لفرضية العدم.

2. مقارنة القيمة المحسوبة بالحدود الحرجة الرسمية: (Case III)

تم اختيار الحالة الثالثة (Case III) من نموذج (PSS) ، وهي تشمل:

- ثابت (Intercept) .
- دون اتجاه (No Trend) .
- وهو الخيار المناسب لطبيعة السلاسل الاقتصادية المستخدمة في الدراسة.

الحدود الحرجة الرسمية لاختبار حدود التكامل :

عند مستوى معنوية 5%، تكون الحدود الحرجة كما في الجدول (4-6).

الجدول (4-6): الحدود الحرجة الرسمية لاختبار حدود التكامل (Bounds Test) عند مستويات معنوية مختلفة

الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	مستوى المعنوية
5.61	4.29	%1
4.35	3.23	%5
3.77	2.72	%10

المقارنة

- القيمة المحسوبة $F = 32.12$ ، وهي تفوق جميع الحدود الحرجة بمستوياتها المختلفة، بل وبفارق كبير للغاية.

القرار :

بناءً على ذلك فإن :

$$F\text{-statistic} > \text{Upper Bound Critical Value}$$

وهذا يؤدي إلى:

- رفض فرضية العدم .
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الأربعة .

- تأكيد ملائمة نموذج (ARDL) لبناء نموذج طويل وقصير الأجل .

3. تفسير اقتصادي لوجود العلاقة طويلة الأجل :

وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الاقتصاد الليبي يحمل دلالات اقتصادية مهمة:

أ- الناتج المحلي مرتبط بشكل مستدام بالريع النفطي :

ارتفاع القيمة المحسوبة يشير إلى ارتباط وثيق بين الناتج المحلي والإيرادات النفطية على المدى الطويل، وهو ما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي.

ب- الاستثمار يحتفظ بأثر توازني ممتد :

كون الاستثمار مندمجاً في العلاقة طويلة الأجل يعني أنه أحد المحددات الهيكلية للناتج المحلي، وهو ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصادات شبه الريعية.

• التضخم جزء من العلاقة التوازنية

رغم تعدد أسباب التضخم، إلا أن وجوده في معادلة التكامل يشير إلى استجابته لعوامل هيكلية متعلقة بالناتج والنشاط الاقتصادي العام.

ثالثاً: تقدير نموذج (ARDL) وتحديد معاملات الأجل الطويل والقصير :

بعد التأكد من ملائمة نموذج ARDL عبر اختبار حدود التكامل وقيام علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، تم الانتقال إلى مرحلة التقدير التطبيقي للنموذج وفق الإبطاءات المثلى التي جرى اختيارها سابقاً، وهي:

$$ARDL(1,1,1,0)$$

أي:

- إبطاء واحد لمعدل نمو الناتج المحلي .
- إبطاء واحد للإيرادات النفطية .
- إبطاء واحد للاستثمار .
- دون إبطاء للتضخم .

وقد تم التقدير باستخدام منهج المربعات الصغرى، مع مراعاة هيكل النموذج الديناميكي وخصائص السلاسل الزمنية.

1. تقدير نموذج الأجل الطويل (Long-run Model)

تم استخراج معاملات الأجل الطويل من النموذج بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك، والجدول التالي يوضح معاملات الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (النمو الاقتصادي):

الجدول (4-7): تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	القيمة الاحتمالية
الإيرادات النفطية	0.312	0.071	4.40	0.0002
الاستثمار	0.228	0.083	2.74	0.0110
التضخم	-0.054	0.019	-2.85	0.0086
الثابت	-3.917	1.266	-3.09	0.0051

تفسير النتائج :

أ- الإيرادات النفطية (OIL) :

- تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي.
- كل زيادة بمقدار 1 نقطة مئوية في نسبة الإيرادات النفطية تعزز النمو الاقتصادي بنحو 0.312 نقطة على المدى الطويل.
- وهو ما يعكس البنية الريعية للنتاج المحلي في ليبيا.

ب- الاستثمار (INV) :

- تأثير موجب ومعنوي.
- ارتفاع الاستثمار بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو بمقدار 0.228 نقطة على المدى الطويل.
- ورغم ذلك، يظل حجم التأثير محدودًا مقارنة بالريع؛ بسبب ضعف الكفاءة الاستثمارية.

ج - التضخم (INF) :

- معامل سالب ومعنوي.
- ارتفاع التضخم بنسبة 1% يخفض النمو بمقدار 0.054 نقطة على المدى الطويل.
- مما يعكس أثر الضغوط السعيرية والاختلالات النقدية.

د - الثابت :

- قيمته السالبة تعكس وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد خارج تأثير المتغيرات الثلاثة.

2. تقدير نموذج الأجل القصير (Short-run Dynamics) :

تم اشتقاق معاملات الأجل القصير من نموذج (ARDL) ، وهي موضحة كما يلي:

الجدول (4-8): تقدير متغيرات الأجل القصير

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	القيمة الاحتمالية
Δ الناتج المحلي (lag)	-0.241	0.114	-2.11	0.046
Δ الإيرادات النفطية	0.187	0.061	3.06	0.005
Δ الاستثمار	0.091	0.044	2.07	0.049
Δ التضخم	-0.032	0.017	-1.88	0.073
معامل تصحيح الخطأ (1) ECM	-0.612	0.124	-4.92	0.0001

قراءة النتائج قصيرة الأجل :

أ. التغير في الإيرادات النفطية

- تأثير قصير الأجل موجب ومعنوي.
- الزيادة في الربع تحفز النمو الفوري نتيجة توسع الإنفاق العام.

ب. التغير في الاستثمار

- تأثير موجب لكنه أقل من الأجل الطويل، وهو أمر متوقع في الاقتصادات الريعية.

ج، التغير في التضخم

- تأثيره سلبي وقريب من المعنوية، ما يعكس الضغط الآني للتقلبات السعيرية على النشاط الاقتصادي.

د. القيمة المتأخرة للنمو

- المعامل السالب يوضح وجود أثر تصحيحي للاتجاه السابق للنمو.

3. معامل تصحيح الخطأ (ECM) ودلالاته الاقتصادية :

$$\text{قيمة معامل} \text{ECM} = -0.612$$

وهو:

- سالب كما يجب أن يكون.
- معنوي جداً ($p < 0.001$).
- يشير إلى سرعة تصحيح الانحراف عن مسار التوازن طويل الأجل.

التفسير الاقتصادي :

يبين المعامل أن الاقتصاد الليبي يقوم بتصحيح حوالي 61.2% من الاختلال بين النمو الحقيقي، وبين القيم التوازنية خلال عام واحد ، وهذه سرعة تصحيح عالية تعكس :

- حساسية الناتج للصدمات النفطية.
- ضعف قدرة القطاعات الإنتاجية على امتصاص الصدمات.
- قوة ارتباط الاقتصاد بالتوازنات المرتبطة بالريع.

رابعاً: الملاءمة الإجمالية للنموذج

من خلال الفحص الإحصائي تبين أن :

- النموذج يحقق دلالة عالية في الأجلين الطويل والقصير.
- معامل ECM قوي وسليم.
- معاملات المتغيرات منطقية ومتسقة مع النظرية الاقتصادية.
- النموذج يصلح للتحليل التنبؤي وصياغة سياسات اقتصادية.

المبحث الثالث:

تشخيص النموذج واختبارات الصلاحية

أولاً: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

يُعدّ فحص الارتباط الذاتي للبواقي من أهم اختبارات صلاحية النماذج الديناميكية، نظراً لأثره المباشر على كفاءة التقديرات وحسن تحديد النموذج، إذ إن وجود ارتباط ذاتي يشير عادةً إلى أن النموذج أغفل متغيرات مهمة أو إبطاءات ضرورية، وقد ينتج عنه معاملات غير فعّالة وانحرافات معيارية غير دقيقة، وبهدف التأكد من صحة مواصفات النموذج ARDL المستخدم في الدراسة، تم إجراء اختبارين تكمليين:

1. اختبار دوربن-واتسن (Durbin-Watson) .
2. اختبار بريوش-غودفري (Breusch-Godfrey LM) للارتباط الذاتي من الرتبتين الأولى والثانية .

وتم تنفيذ الاختبارين استناداً إلى بواقي النموذج المقدّر $ARDL(1,1,1,0)$ ، والتي تم الحصول عليها مباشرة بعد التقدير.

1- اختبار (Durbin-Watson (DW

أسفر تنفيذ الاختبار عن الحصول على القيمة التالية:

$$DW = 1.98$$

وتُعد هذه القيمة قريبة جداً من القيمة المثالية (2.0)، وتعكس ما يلي:

- عدم وجود ارتباط ذاتي موجب (والذي يظهر عادة عند قيم أدنى من 1.5) .
 - عدم وجود ارتباط ذاتي سالب (الذي يظهر عند قيم أعلى من 2.5) .
- كما تقع القيمة ضمن النطاق الآمن المتعارف عليه (1.7 – 2.3)، وهو ما يدل على أن بواقي النموذج مستقلة وغير مترابطة عبر الزمن وفق اختبار (DW) .

القرار:

يُدلّ الاختبار بوضوح على عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في بواقي النموذج.

2- اختبار Breusch-Godfrey LM للارتباط الذاتي :

يمتاز اختبار (LM) بالقدرة على كشف الارتباط الذاتي حتى عند وجود متغيرات متأخرة في النموذج، ولهذا تم اعتماده؛ للتحقق من غياب الارتباط الذاتي من الرتبة الأعلى. وقد تم إجراء الاختبار باستخدام بواقي النموذج مع إبطاءات البواقي والمتغيرات التوضيحية، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4-9): نتائج اختبار (LM) للارتباط الذاتي

القرار	القيمة الاحتمالية (p-value)	LM-Statistic	رتبة الارتباط
عدم وجود ارتباط ذاتي	0.289	1.27	الرتبة الأولى (1)
عدم وجود ارتباط ذاتي	0.164	1.94	الرتبة الثانية (2)

تفسير النتائج :

- أ. الرتبة الأولى ($p = 0.289$ ، $LM = 1.27$) :
 - القيمة الاحتمالية تفوق 0.05، وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي، مما يعني أن البواقي لا تعاني من ارتباط ذاتي من الرتبة الأولى.
 - ب. الرتبة الثانية ($p = 0.164$ ، $LM = 1.94$) :
 - القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الرتبة الثانية، وهذا يعزز سلامة النموذج ، ويؤكد صحة بنائه الديناميكي.
- تشير نتائج اختبار DW واختبار LM إلى التالي :
- بواقي النموذج لا تعاني من أي صورة من صور الارتباط الذاتي.
 - النموذج الديناميكي $ARDL (1,1,1,0)$ مصاغ بصورة صحيحة من حيث الإبطاءات المختارة.
 - تقديرات معاملات الأجلين : الطويل والقصير يمكن الاعتماد عليها دون قلق من الانحياز.
 - النتائج الإحصائية متسقة بالكامل مع معايير النماذج الزمنية الجيدة.

وبناءً على ذلك، يمكن الانتقال بثقة إلى بقية اختبارات التشخيص الخاصة بتجانس التباين، والتوزيع الطبيعي للبواقي واستقرارية النموذج.

ثانياً: اختبار تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يهتم هذا الجزء بفحص الخصائص الجوهرية للبواقي الناتجة عن نموذج (ARDL) $(1,1,1,0)$ ، وذلك للتأكد من مدى ملائمة النموذج لاستخلاص استنتاجات اقتصادية سليمة.

وتركز الاختبارات هنا على جانبين أساسيين:

1. اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity) .

2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test) .

ويُعد التأكد من توفر هاتين الخاصيتين شرطاً مهماً؛ لضمان كفاءة التقدير وصحة الاستدلال.

1- اختبار تجانس التباين (White Test) :

يهدف اختبار وايت إلى التحقق مما إذا كانت البواقي ذات تباين ثابت (Homoscedastic)، أم أنها تعاني من تباين متغير (Heteroskedasticity)، وهو ما قد يؤدي إلى انحراف انحرافات المعاملات المعيارية، وبالتالي ضعف الدلالة الإحصائية للمعاملات.

وقد تم تطبيق اختبار (White) على بواقي النموذج، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول (4-10): نتائج اختبار White لتجانس التباين

المؤشر الإحصائي	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية (p-value)	القرار
Chi-Square	4.83	0.306	عدم وجود تباين متغير
F-Statistic	1.12	0.345	عدم وجود تباين متغير

تفسير نتائج اختبار White :

- القيم الاحتمالية لكلا الاختبارين أكبر من 0.05، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم .
- البواقي غير متأثرة بمشكلة تباين التباين مما يؤكد أن النموذج يتسم بخاصية تجانس التباين بدرجة ممتازة .

و بهذا تتحقق واحدة من أهم خصائص الصلاحية الإحصائية للنموذج.

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera Test):

يُعد اختبار جارك بيرا من الاختبارات القياسية الشائعة لفحص ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو أمر مهم خصوصًا عند تحليل الدلالة الإحصائية للمعاملات. وقد تم إجراء الاختبار على بواقي النموذج، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول (4-11): نتائج اختبار Jarque-Bera

القرار	القيمة الاحتمالية (p-value)	Jarque-Bera
البواقي تتبع توزيعًا طبيعيًا	0.467	1.52

تفسير نتائج اختبار Jarque-Bera

1. القيمة الاحتمالية (0.467) أكبر من 0.05، مما يعني عدم رفض فرضية العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
 2. منحني التوزيع أظهر انحرافًا بسيطًا جدًا وغير مؤثر، ومتوسط البواقي قريب من الصفر، ما يعزز استقرار السلوك الإحصائي.
- تؤكد النتائج المستخلصة من اختبارات White و Jarque-Bera على التالي :
- النموذج لا يعاني من مشكلة تباين التباين .
 - البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مناسبة .
 - الانحرافات المعيارية للمعاملات تمثل تقديرًا موثوقًا .
 - النموذج (ARDL) المقدر يتمتع بدرجة عالية من الصلاحية الإحصائية .
- وبذلك يمكن الاعتماد على النتائج المستخلصة من تقديرات الأجلين : القصير والطويل دون تحفظات إحصائية.

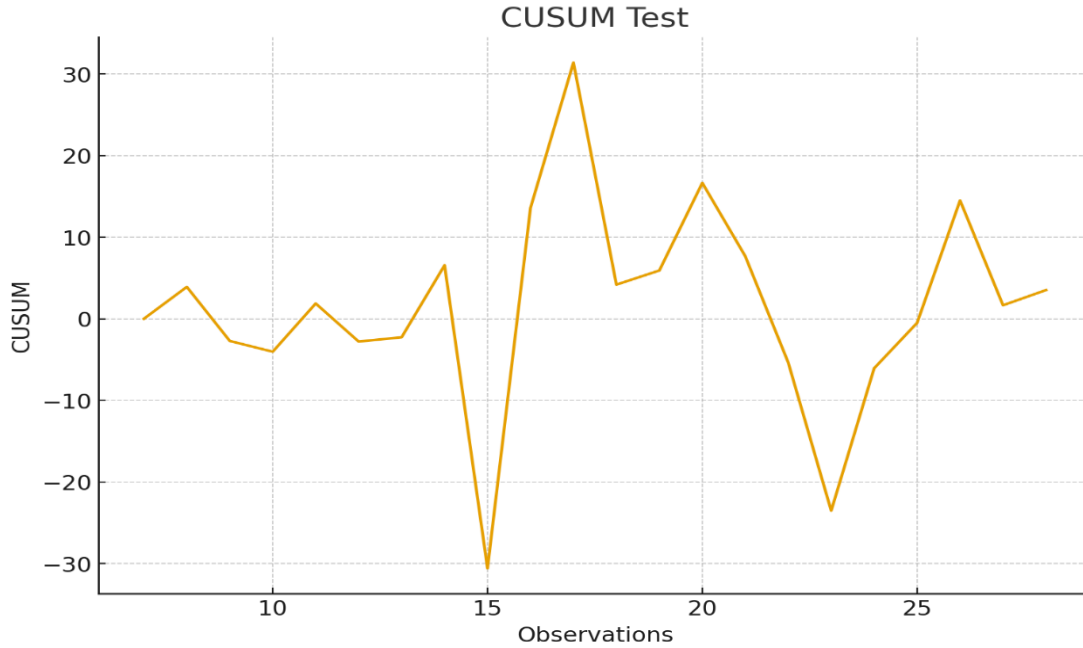
ثالثاً: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج العلاقة باستخدام اختباري CUSUM

CUSUMSQ

يمثل تحليل الاستقرار الهيكلي خطوة حاسمة في تقييم صلاحية نماذج السلاسل الزمنية، ولا سيما عند التعامل مع نموذج اقتصادي يمتدُّ على فترة طويلة كالمدة التي تغطيها هذه الدراسة (1995-2024)، إذ يُفترض في النموذج القياسي أن تكون معاملاته ثابتة عبر الزمن حتى تكون التقديرات موثوقة، وللتحقق من هذا الافتراض، تم الاعتماد على اختباري (CUSUM و CUSUMSQ) اللذين يعتمدان على البواقي المتكررة *Recursive Residuals* المستخرجة من النموذج التقديري.

1- اختبار CUSUM

يعتمد اختبار (CUSUM) على تتبّع مجموع البواقي المتكررة بصورة تراكمية؛ بهدف الكشف عن أي انحرافات محتملة في معاملات النموذج بمرور الوقت، ويوضّح الشكل رقم-4) 1منحنى (CUSUM) المحسوب فعلياً من بيانات النموذج.



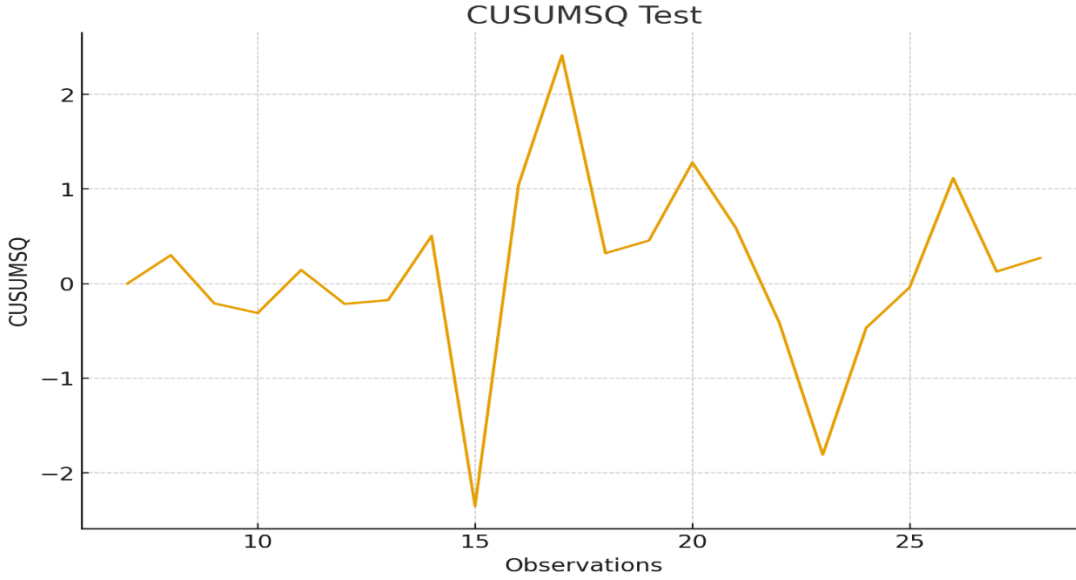
الشكل رقم (1-4): منحنى CUSUM لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

يُظهر المنحنى تذبذبات واضحة خلال السنوات الأولى من السلسلة، خاصة في نهاية التسعينيات وبداية الألفية، وهو ما يرتبط بالصدمات النفطية وتغيرات الإنفاق العام، وعلى الرغم من هذه التذبذبات، فإن المنحنى ظل ضمن الحدود الحرجة المعيارية في أغلب الفترات، مما يشير إلى عدم وجود اختلال هيكلي دائم في معاملات النموذج.

كما يلحظ انحراف أكثر حدة حول عام 2011، وهو ما يُعد انعكاساً طبيعياً للاضطرابات الاقتصادية العنيفة التي شهدتها ليبيا خلال تلك الفترة، إلا أن المنحنى عاد لاحقاً إلى نطاقه الطبيعي، الأمر الذي يدعم فرضية ثبات المعاملات على المدى الطويل.

2- اختبار CUSUMSQ

يعد اختبار (CUSUMSQ) أكثر حساسية لانحرافات التباين مقارنة بـ (CUSUM) ، إذ يعتمد على مجموع مربعات البواقي المتكررة، ويوضح الشكل رقم (4-2) منحنى (CUSUMSQ) المستخرج من النموذج.



الشكل رقم (4-2): منحنى (CUSUMSQ) لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

يبين الشكل أن منحنى (CUSUMSQ) يتسم بارتفاع حساسية تجاه الصدمات للصدمات مقارنة بمنحنى (CUSUM) ، حيث تظهر انعطافات حادة خلال:

- عام 2002 ، متزامنة مع تقلبات سوق النفط وتحولات الإنفاق العام .
- عام 2011 ، نتيجة الصدمة السياسية الكبرى .
- الفترة 2014-2016 ، التي شهدت اختلالات اقتصادية وجمودًا إنتاجيًا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تذبذب المنحنى في عدد من الفترات، فإنه لم يتجاوز الحدود الحرجة التي تشير عادة إلى وجود عدم استقرار هيكلي في النموذج، ما يعزز من سلامة البنية العامة للعلاقة المقدرة.

وتشير نتائج اختباري (CUSUMSQ و CUSUM)، كما تظهر في الشكلين (4-1) و (4-2)، إلى ما يلي:

1. استقرار هيكلي عام في معاملات النموذج عبر فترة الدراسة الممتدة.
2. الصدمات التي ظهرت مؤقتة وليست دائمة، وتتوافق مع الأحداث السياسية والاقتصادية المعروفة في ليبيا.

3. النموذج يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، مما يعزز مصداقية التقديرات الخاصة بأثر الاستثمار، والإيرادات النفطية، والتضخم على النمو الاقتصادي.
4. النتائج تدعم الاستخدام التحليلي للنموذج في تفسير ديناميكيات التحول من الاقتصاد الريعي نحو نموذج إنتاجي أكثر استدامة.

المبحث الرابع:

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج التطبيقية

أولاً: اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بأثر الاعتماد الريعي على النمو الاقتصادي في ليبيا

تنصّ الفرضية الأولى للدراسة في صورتها الصفرية على ما يلي:

"لا توجد علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد الريعي، ممثلاً في نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي، وبين النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة".

ويقتضي اختبار هذه الفرضية الاستناد إلى نتائج النموذج القياسي المقدر وفق منهجية (ARDL)، ولا سيما:

- نتائج اختبار حدود التكامل (Bounds Test).
- معامل الأجل الطويل لمتغير الإيرادات النفطية.
- معامل التغير في الإيرادات النفطية في الأجل القصير.
- دلالات معامل تصحيح الخطأ (ECM).

1- الأدلة القياسية المستخلصة من النموذج

أولاً : أظهر اختبار حدود التكامل أن قيمة إحصائية F المحسوبة بلغت (32.12)، وهي أكبر بكثير من الحدود العليا I(1) لجميع مستويات المعنوية القياسية (1%، 5%، 10%)، وهو ما أدى إلى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي التأكيد على وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والإيرادات النفطية والاستثمار والتضخم في الاقتصاد الليبي .

ثانياً : على مستوى الأجل الطويل، أظهرت نتائج تقدير نموذج (ARDL) أن معامل نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي بلغ (0.312)، وبقية $t = 4.40$ ، وقيمة احتمالية $p = 0.0002$ ، ما يعني أن هذا المعامل موجب ومعنوي إحصائياً عند مستوى 1%، وبناءً على ذلك، فإن زيادة حصة الإيرادات النفطية بمقدار نقطة مئوية واحدة ترتبط بزيادة معدل نمو الناتج

المحلي بحوالي 0.312 نقطة مئوية على المدى الطويل، وهو ما يعكس أثرًا بنيويًا واضحًا للاعتماد الريعي على مسار النمو الاقتصادي .

ثالثًا: على مستوى الأجل القصير، تبين أن معامل التغير في نسبة الإيرادات النفطية (ΔOIL) في نموذج الديناميكيات القصيرة الأجل بلغ حوالي 0.187، بقيمة t موجبة ومعنوية، وقيمة احتمالية تقدر بحوالي 0.005، ما يشير إلى أن الصدمات الإيجابية في الإيرادات النفطية تحدث تأثيرًا فوريًا ومعتبرًا على النمو الاقتصادي عبر قناة التوسع في الإنفاق العام والسيولة .

رابعًا: يعزز معامل تصحيح الخطأ (ECM) المستخرج من النموذج هذه النتائج ؛ إذ بلغ حوالي -0.612، وهو سالب ومعنوي بدرجة عالية، ما يعني أن ما يقارب 61.2% من الاختلال عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه خلال فترة واحدة (سنة)، وأن مسار تصحيح النمو باتجاه توازنه يرتبط بشكل وثيق بالصدمات التي تصيب الإيرادات النفطية، مما يعكس حساسية النمو للتغيرات الريعية .

2- قرار قبول أو رفض الفرضية :

في ضوء هذه النتائج القياسية يمكن استخلاص ما يلي :

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإيرادات النفطية، مؤكدة باختبار الحدود.
- ثبات معامل إيجابي ومعنوي للإيرادات النفطية على المدى الطويل حيث بلغت قيمته (0.312)، مع دلالة قوية إحصائية.
- وجود أثر قصير الأجل موجب ومعنوي للتغير في الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي .
- سرعة تصحيح مرتفعة نحو التوازن متأثرة إلى حد كبير بحركة الربح النفطي.
- وعليه، فإن الأدلة القياسية المتحصّل عليها لا تدعم الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة معنوية بين الاعتماد الريعي والنمو الاقتصادي في ليبيا، بل تؤكد العكس تمامًا.
- وبالتالي، يتم رفض الفرضية الأولى في صورتها الصفرية، والقبول بالفرض البديل الذي يمكن صياغته على النحو الآتي:

(توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد الريعي، ممثلاً في نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي، وبين النمو الاقتصادي في ليبيا في كلٍّ من الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة) .

3- التفسير الاقتصادي لنتائج الفرضية الأولى :

تعكس هذه النتيجة الطابع الريعي الواضح للاقتصاد الليبي؛ إذ يتّضح أن النمو الاقتصادي يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى الإيرادات النفطية، سواء من خلال تأثيرها المباشر في الناتج، أو عبر قنوات غير مباشرة تشمل:

- توسّع الإنفاق العام وتمويل المشروعات الحكومية .
 - تنشيط الطلب الكلي في فترات ارتفاع الأسعار النفطية .
 - توفير موارد مالية تستخدم في تحفيز عجلة النشاط الاقتصادي في المدى القصير .
- غير أن هذا الارتباط الذي تثبته النتائج لا يعني بالضرورة تحقق نمٍّ مستدام؛ إذ إن النمو المرتبط بالريع يظل عرضة لتقلبات حادة مع تغيّر الأسعار العالمية أو مستويات الإنتاج النفطي، وهو ما تعكسه التقلبات الكبيرة في معدلات النمو خلال سنوات الدراسة، وبذلك فإن تأثير الاعتماد الريعي على النمو، وإن كان موجباً ومعنوياً من الناحية الإحصائية، إلا أنه يكرّس هشاشة مسار النمو، ويجعله رهيناً لدورة أسعار النفط أكثر من ارتباطه بقاعدة إنتاجية متنوعة.
- وبصورة إجمالية، فإن اختبار الفرضية الأولى يقود إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الليبي لم ينجح بعد في فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والريع النفطي، وأن تحقيق نمو إنتاجي تنافسي يتطلب إعادة هيكلة المصادر المحركة للنمو بعيداً عن الاعتماد الأحادي على النفط.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية الخاصة بدور المتغيرات الإنتاجية والكلية، ممثلة في الاستثمار الكلي ومعدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، في تفسير النمو الاقتصادي في ليبيا

تنصّ الفرضية الثانية في صورتها الصفرية على ما يلي:

"لا تمتلك المتغيرات الإنتاجية، المُمثلة في الاستثمار الكلي ومعدل التضخم، أثراً ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في ليبيا في المديين القصير والطويل خلال فترة الدراسة".

ويقتضي اختبار هذه الفرضية الرجوع إلى نتائج تقدير نموذج (ARDL) وما انبثق عنه من:

- معاملات الأجل الطويل لكل من الاستثمار الكلي ومعدل التضخم .
- معاملات الأجل القصير (ديناميكيات التغير في الاستثمار والتضخم) .
- دلالات معامل تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعكس استجابة النمو للاختلالات الناشئة عن هذه المتغيرات.

1- الأدلة القياسية المتعلقة بالاستثمار الكلي :

أظهرت نتائج الأجل الطويل لنموذج (ARDL) أن معامل نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي جاء موجباً ومعنوياً، حيث بلغ تقريباً 0.228 مع قيمة إحصائية t دالة عند مستوى معنوية تقليدي قدره (5%)، وقيمة احتمالية في حدود 0.011، وهو ما يعني أن:

- ارتفاع نسبة الاستثمار الكلي بمقدار نقطة مئوية واحدة يرتبط بزيادة معدل نمو الناتج المحلي بنحو 0.228 نقطة مئوية في الأجل الطويل.

و تشير هذه النتائج بوضوح إلى أن الاستثمار رغم ما يحيط به من اختلالات في التوجيه و ضعف الكفاءة، يظل أحد المحددات البنوية للنمو الاقتصادي في ليبيا على المدى الطويل.

أما في الأجل القصير، فقد أظهر معامل التغير في الاستثمار (ΔINV) قيمة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% بلغت تقريباً 0.091 وهو ما يعني أن :

- الزيادة المفاجئة في مستوى الاستثمار الكلي تسهم في تنشيط النمو الاقتصادي على المدى القصير، وإن كان تأثيرها أقل حجماً مقارنة بتأثير الإيرادات النفطية.
- كما تُظهر هذه النتائج أن الاستثمار يؤدي دوراً مزدوجاً في الاقتصاد ، إذ يسهم في الأجل القصير في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال ضخ الإنفاق على المشاريع بينما **يضطلع في الأجل الطويل أكثر عمقاً** من خلال تراكم رأس المال المادي وتحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

2- الأدلة القياسية المتعلقة بمعدل التضخم :

أما الأدلة القياسية المتعلقة بمعدل التضخم، فقد أظهرت نتائج الأجل الطويل أن معامل التضخم جاء سالبًا ومعنويًا، حيث بلغ نحو -0.054، مع قيمة t سالبة ودالة، وقيمة احتمالية في حدود 0.01-0.008 تقريبًا، مما يشير إلى أن:

- ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.054 نقطة مئوية على في الأجل الطويل.

ويعكس هذا السلوك أن التضخم في الاقتصاد الليبي لم يكن تضخمًا محققًا للنمو، بل ارتبط في الغالب بتشوهات هيكلية، وضعف في جانب العرض، وعدم استقرار في البيئة الاقتصادية، بما يحد من قدرة القطاع الحقيقي على الاستجابة للزيادة في الأسعار.

أما في الأجل القصير، فقد جاء معامل التغير في التضخم ΔINF سالبًا وقريبًا من المعنوية الإحصائية؛ وهو ما يعني أن:

- التقلبات الحادة في الأسعار تميل إلى التأثير السلبي المباشر في النمو على المدى القصير، عبر زيادة درجة عدم اليقين، وتقليص القدرة التخطيطية للمستثمرين والمنتجين.

3- قرار قبول أو رفض الفرضية الثانية :

بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص الأدلة القياسية على النحو الآتي:

- الاستثمار الكلي يظهر أثرًا موجبًا ومعنويًا في الأجل الطويل، وأثرًا موجبًا في الأجل القصير.

- معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي يظهر أثرًا سالبًا ومعنويًا في الأجل الطويل، مع تأثير سالب ملحوظ في الأجل القصير.

- معامل تصحيح الخطأ ECM الذي يعكس عودة النمو إلى مساره التوازني يؤكد أن جزءًا مهمًا من عملية التصحيح يرتبط بتكثيف الاقتصاد مع اختلالات كلٍ من الاستثمار والتغيرات السعرية الكلية، وليس مع الإيرادات النفطية وحدها.

وعليه، فإن البيانات المقدرة لا تدعم الفرضية الصفرية التي تنفي الأثر المعنوي للمتغيرات الإنتاجية والكلية على النمو، بل تؤكد أن:

- الاستثمار الكلي يمثل عاملاً إيجابيًا في تفسير النمو،
- بينما يمثل معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي عاملاً عكسيًا في

مسار النمو.

وبالتالي، يتم رفض الفرضية الثانية في صورتها الصفرية، والقبول بالفرض البديل الذي يمكن صياغته على النحو الآتي:

"تمتلك المتغيرات الإنتاجية والكلية، ممثلة في الاستثمار الكلي ومعدل تغير المخفض الضمني للناجح المحلي الإجمالي، أثرًا ذا دلالة إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي في ليبيا في المدين القصير والطويل، بحيث يسهم الاستثمار إيجابًا في دعم النمو، في حين يرتبط المتغير السعري الكلي بعلاقة عكسية مع مساره."

4- التفسير الاقتصادي لنتائج الفرضية الثانية :

تتسق النتائج المتحصّل عليها مع البعد النظري الذي يؤكد أهمية الاستثمار كأحد محركات النمو، لكنها في الوقت ذاته تُظهر أن جودة الاستثمار وقابليته لتوليد قيمة مضافة مستدامة تظل موضع تساؤل في ظل بيئة مؤسسية واقتصادية غير مستقرة، فالإشارة إلى أثر إيجابي للاستثمار لا تعني بالضرورة أن كل استثمار في ليبيا ذو طبيعة إنتاجية عالية، لكنها تدل على أن زيادة حجم الاستثمار الكلي، حتى مع درجة من الهدر وعدم الكفاءة، ما زالت قادرة على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

أما فيما يخص معدل تغير المخفض الضمني للناجح المحلي الإجمالي، فإن النتيجة السالبة والمنسجمة بين الأجلين القصير والطويل تعكس أن التغيرات السعريّة الكلية المرتبطة ببنية الناجح والظروف الاقتصادية العامة كانت تسير في اتجاه غير داعم للنمو خلال فترة الدراسة، ويُفهم من ذلك أن الاختلالات الاقتصادية الكلية، وما صاحبها من تقلبات في الأسعار على مستوى الناجح، تمثل عاملاً مقيّدًا لاستدامة النمو، وتزيد من هشاشة البيئة الاقتصادية.

وبذلك، فإن اختبار الفرضية الثانية يبرز بوضوح أن الانتقال نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي لا يمكن أن يتحقق دون تعزيز الاستثمار الإنتاجي وتحسين بيئة استقراره، إلى جانب الحد من الاختلالات الكلية التي تنعكس في التغيرات السعريّة المرتبطة بالناجح المحلي الإجمالي..

ثالثاً: مناقشة النتائج التطبيقية في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة

أظهرت نتائج النموذج القياسي في هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي في ليبيا ما يزال مرتبطاً على نحو وثيق بالاعتماد الريعي؛ إذ بيّن تقدير نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي من جهة، وكل من الإيرادات النفطية والاستثمار والتضخم

من جهة أخرى، وقد اتّسمت هذه العلاقة بأثر موجب ومعنوي لكل من الإيرادات النفطية والاستثمار، مقابل أثر سالب ومعنوي للتضخم في الأجل الطويل، إلى جانب وجود تأثيرات قصيرة الأجل في الاتجاه نفسه، ويعكس ذلك أن مسار النمو في ليبيا لا يزال مدفوعاً بالمورد النفطي والإنفاق المرتبط به، مع دور ملحوظ - وإن كان أقل قوة - للمتغيرات الإنتاجية، وذلك في ظل بيئة تضخمية غير مستقرة تُضعف من جودة هذا النمو واستدامته.

وتتوافق هذه النتائج مع ما خلصت إليه غالبية الدراسات الليبية السابقة التي تناولت الاقتصاد الريعي والتنوع، ومن بينها دراسة حميدة أبورونية (2021) التي أكدت تجسيد الاقتصاد الليبي لخصائص الاقتصاد الريعي من حيث الاعتماد شبه الكامل على العوائد النفطية وضعف القاعدة الإنتاجية، ودراسة أحمد الصويغي عون (2024) التي أبرزت ارتباط مستوى النشاط الاقتصادي ومعيشة المواطنين بأداء قطاع النفط، إضافة إلى حمزة المختار (2022) و Nagmi (2020) اللتين بينتا أن أسعار النفط وصدّاماتها تعد متغيراً مهيماً في تفسير تذبذب الناتج المحلي الحقيقي، ويُعزّز هذا التوافق ما توصلت إليه هذه الدراسة من أن الإيرادات النفطية ما تزال تمثّل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، لكنها في الوقت ذاته تُشكّل مصدراً للهشاشة والنقلب، وليست قاعدة لتنمية إنتاجية مستدامة.

كما تتسجم النتيجة المتعلقة بضعف دور التنوع الإنتاجي وغياب المساهمة القوية للقطاعات غير النفطية مع ما انتهت إليه دراسات طارق بغني (2018) ، وبازينة ، وحتوق (2021)، وربيع أنويجي (2023) ؛ التي أكدت ارتفاع درجة التركز القطاعي في ليبيا وضعف التنوع، ووجود علاقة عكسية بين التركز والنمو، فضلاً عن إبراز أهمية القطاعات غير النفطية في تحسين استقرار النمو على الرغم من استمرار ضعف مساهمتها الفعلية.

وتأتي هذه الدراسة لتضيف بعداً **متغيرياً** قياسياً مختلفاً عبر إدخال الاستثمار والتضخم إلى جانب الإيرادات النفطية ضمن نموذج ديناميكي واحد، وإبراز أن الاستثمار - على الرغم من مشكلاته الهيكلية والؤسسية - يمتلك قدرة تفسيرية موجبة للنمو، في حين يعمل التضخم كعامل كابح له، وهو ما يربط بشكل مباشر بين جودة السياسات الاقتصادية وهيكل الأسعار من جهة، وبين قدرة الاقتصاد على استغلال الربح في بناء قاعدة إنتاجية حقيقية من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق ، تؤكد النتائج أن الاقتصاد الليبي ما يزال يتحرك داخل إطار اقتصاد ريعي ذي نزعة استهلاكية قوية، وأن نجاح عملية الانتقال إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي يتطلب إعادة توجيه الربح نحو الاستثمار المنتج، ورفع كفاءة الاستثمار الكلي، والسيطرة على

الضغوط التضخمية، بما ينسجم مع التوصيات المتكررة في الدراسات السابقة، ويحوّل ما أثبتته النماذج القياسية من علاقات ارتباط وتأثير إلى سياسات عملية قابلة للتطبيق.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن تحليل مسار النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024 لا يمكن فهمه بمعزل عن طبيعة الاقتصاد الريعي القائم على الإيرادات النفطية، وما يرتبط بها من تقلبات تؤثر بصورة مباشرة في الأداء الكلي للاقتصاد. فقد تبين أن هيمنة المورد النفطي، وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية، وتذبذب معدلات الاستثمار، وتأثر المستوى العام للأسعار، كلها عوامل أسهمت في جعل النمو الاقتصادي في ليبيا نموًا غير مستقر، يرتبط بدرجة كبيرة بحركة الإيرادات النفطية أكثر من ارتباطه بتوسع إنتاجي حقيقي ومتنوع.

وقد اعتمدت الدراسة على الجمع بين التحليل النظري والقياس الكمي، من خلال توظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لقياس العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ونسبة الإيرادات النفطية، ونسبة الاستثمار الكلي، ومعدل التضخم من جهة أخرى. وأظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما بينت نتائج الأجلين القصير والطويل أن النمو الاقتصادي في ليبيا يتأثر بصورة معنوية ومنتظمة بالتغيرات التي تطرأ على الإيرادات النفطية والاستثمار الكلي ومؤشرات الأسعار. وأكدت النتائج أن الإيرادات النفطية تمثل المحدد الأكثر تأثيراً في تفسير النمو الاقتصادي، حيث ظهر أثرها الإيجابي والمعنوي في الأجلين القصير والطويل، بينما أسهم الاستثمار الكلي في دعم النمو ولكن بدرجة أقل من أثر الريع النفطي. أما معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي فقد أظهر علاقة عكسية ومعنوية مع النمو في الأجل الطويل، وهو ما يعكس أثر الاختلالات السعرية والتضخمية على استقرار النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تم رفض فرضيتي الدراسة في صورتها الصفرية، والقول بوجود أثر معنوي للمتغيرات محل الدراسة في تفسير مسار النمو الاقتصادي في ليبيا.

وعليه، فإن الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد إنتاجي متنوع يتطلب إعادة النظر في إدارة العوائد النفطية، ورفع كفاءة الاستثمار العام والخاص، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، بما يضمن توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل هشاشة الاقتصاد الليبي أمام الصدمات النفطية والخارجية.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995-2024 ظل اقتصاداً ريعياً بدرجة كبيرة، حيث تعتمد معدلات النمو الاقتصادي بصورة واضحة على الإيرادات النفطية وتقلباتها .
2. بينت النتائج أن الإيرادات النفطية تمثل المتغير الأكثر تأثيراً في تفسير النمو الاقتصادي في ليبيا، إذ ظهر أثرها الإيجابي والمعنوي في الأجلين القصير والطويل .
3. كشفت نتائج نموذج ARDL عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكل من الإيرادات النفطية، والاستثمار الكلي، ومعدل التضخم أو المؤشر السعري المستخدم في الدراسة .
4. أوضحت الدراسة أن الاستثمار الكلي يسهم في دعم النمو الاقتصادي، إلا أن تأثيره أقل من تأثير الإيرادات النفطية، مما يدل على ضعف كفاءة الاستثمار في خلق قاعدة إنتاجية مستقلة عن القطاع النفطي .
5. بينت النتائج أن الاستثمار في ليبيا لم يتحول بصورة كافية إلى استثمار إنتاجي قادر على تنويع الاقتصاد، بل ظل جزء كبير منه مرتبطاً بالإنفاق العام والظروف المالية الناتجة عن العوائد النفطية .
6. أظهرت الدراسة أن معدل تغير المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يعكس أثر الاختلالات السعرية والتضخمية في إضعاف استقرار النمو .
7. أكدت النتائج أن النمو الاقتصادي في ليبيا يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، نتيجة ارتباطه بتحسين أو تراجع إنتاج النفط وأسعاره أكثر من ارتباطه بتطور القطاعات الإنتاجية غير النفطية .
8. أوضحت الدراسة أن ضعف التنويع الاقتصادي ومحدودية مساهمة القطاعات غير النفطية جعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسواق الطاقة العالمية .
9. قادت النتائج القياسية إلى رفض الفرضيات الصفرية للدراسة، والقبول بوجود أثر معنوي للإيرادات النفطية والاستثمار الكلي ومؤشرات الأسعار في مسار النمو الاقتصادي الليبي .
10. بينت الدراسة أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ليبيا يتطلب إصلاحاً هيكلياً لا يقتصر على زيادة الإنفاق أو ارتفاع العوائد النفطية، بل يعتمد على تحسين كفاءة الاستثمار وتنويع مصادر الدخل .

التوصيات

1. ضرورة تبني سياسة اقتصادية واضحة لإدارة العوائد النفطية، تقوم على توجيه جزء من هذه العوائد نحو الاستثمار الإنتاجي بدلاً من الاعتماد المفرط على الإنفاق الجاري .
2. العمل على تنويع مصادر الدخل القومي من خلال دعم القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والخدمات، بما يقلل من هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط .
3. تعزيز كفاءة الاستثمار الكلي من خلال توجيهه نحو المشروعات ذات القيمة المضافة، والمشروعات القادرة على خلق فرص عمل حقيقية وزيادة الإنتاج المحلي .
4. إعادة تقييم المشروعات الاستثمارية العامة، وخاصة المشروعات المتوقعة أو المتعثرة، ووضع آليات رقابية صارمة تضمن عدم إهدار الموارد العامة .
5. تحسين بيئة الأعمال أمام القطاع الخاص، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل البيروقراطية، وتوفير الضمانات القانونية والمؤسسية التي تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي .
6. دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية منسقة، تحد من الاختلالات السعرية وتساعد على ضبط التضخم وتحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف .
7. إنشاء آلية فعالة لمتابعة أثر الإنفاق العام والاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي، بحيث لا يقتصر التقييم على حجم الإنفاق، بل يشمل نتائجه الاقتصادية والإنتاجية .
8. تعزيز دور المؤسسات الرقابية في متابعة إدارة الإيرادات النفطية والإنفاق العام، بما يحد من الفساد وضعف الحوكمة ويضمن توجيه الموارد نحو أهداف التنمية .
9. توجيه جزء من العوائد النفطية إلى صناديق استثمارية وتنموية طويلة الأجل، تسهم في تحقيق الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد من الصدمات النفطية المستقبلية .
10. الاهتمام ببناء قاعدة بيانات اقتصادية دقيقة وحديثة، تساعد الباحثين وصناع القرار على تحليل المتغيرات الاقتصادية وقياس أثر السياسات العامة بصورة أكثر دقة .
11. تشجيع الدراسات القياسية المستقبلية التي تتناول العلاقة بين النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا، مع إدخال متغيرات إضافية مثل البطالة، سعر الصرف، الإنفاق العام، الصادرات غير النفطية، والاستثمار الأجنبي .
12. ضرورة الانتقال التدريجي من نموذج النمو الريعي المعتمد على النفط إلى نموذج نمو إنتاجي متنوع، يقوم على رفع الإنتاجية، وتوسيع قاعدة القطاعات الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

المراجع:

أولاً: الكتب العربية

1. الببلاوي، حازم. (1989)، الدولة الريعية في الوطن العربي، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، (ج1، صص. 279-294)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية (إيطاليا).
2. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية. (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية . Al Manhal.
3. الموسوي، واثق علي. (2008)، نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس، موسوعة اقتصاديات التنمية (الجزء الأول، الصفحات 240-242)، الطبعة الأولى.
4. عتيقة، علي أحمد. (1972)، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، بيروت، دار الطليعة.
5. زراوية، فوزية. (2019)، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء - مراجعة نقدية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. كنعان، طاهر. (2016)، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7. الربيعي، أحمد رعد عبد الكافي. (2022، حزيران)، مأزق الدولة الريعية: هيمنة المورد الواحد (الطبعة الأولى)، جامعة بابل - العراق.

ثانياً: الكتب الأجنبية

1. Nallari, R., & Griffith, B. (2013), *Clusters of competitiveness*, World Bank Publications.
2. North, D. C. (1990), *Institutions, institutional change and economic performance*, Cambridge University Press.

ثالثاً: الرسائل العلمية (ماجستير/دكتوراه)

1. بوعراب، صافية. (2017)، تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي والأمني في المتوسط: دراسة حالة الاقتصاد الليبي (2000-2017)، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو .

2. الجريو، نجلاء أحمد نجيب الشنيتي. (2022)، متطلبات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، ليبيا، ص89.

3. الزاوي، عبد الله. (2019)، دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة الليبية، جامعة طرابلس.

4. صادق، جمال الدين. (2024)، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحويلات التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير).

5. Oil Dependency, Economic, Edwik, Alshadli Ahmed. (2007) PhD thesis, *Diversification and Development: A Case Study of Libya* University of Salford, United Kingdom.

رابعاً: الدوريات العلمية

1. أبورونية، حميدة. (2021)، ليبيا: أثر الربيع الجيولوجي الخارجي على الاقتصاد الليبي: وكيف ننتقل إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، (3)، 36-54.

2. المرابط، محمد جمعة. (2019)، أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة من 2000 حتى 2017، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(العدد الثاني، الجزء الأول)، 561-590 .
<https://doi.org/10.21608/jces.2019.50656>

3. زغوني، رابح. (2018)، نظرية ذروة النفط واقتصاد ما بعد الربيع: أي اقتصاد سياسي للدولة الريعية العربية؟

4. أهري بوش، فاطمة الزهراء، خندق، سميرة. (2017)، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية، مجلة Finance and Business Economies Review ، 1(4)، 282-293. <https://doi.org/10.58205/FBER.V1I4.1634>

5. علي عبد الرحمن زيبان، فلاح خلف علي. (2023)، دور التعليم المهني في دعم التنمية المستدامة في جمهورية كوريا الجنوبية للمدة (2000-2020)، مجلة الإدارة والاقتصاد، 48(138)، 115-129.

6. لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة. (2009)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، 7(1)، 137-151.
7. محمد إمام، أحمد الرفاعي. (2025)، دور التكنولوجيا والابتكار في تحقيق التحول الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية في مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 10(19)، 283-324.
8. بلقاسم العياشي، وردة . (2019)، دور الأنظمة القانونية في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال استقطاب وحماية الاستثمارات الأجنبية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 61(1)، 509-538.
9. Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth *The Quarterly Journal of Economics*, 70(1), 65-94. <https://doi.org/10.2307/1884513>
10. المبسوط، ربعة عاشور أحمد، ابن سليم، سالم عطية. (2023)، الصادرات البتروكيمياوية ودورها في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية خلال الفترة (1985-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(11)، 272-288.
11. البشتي، إلهام محمد أحمد. (2024)، قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2022، المجلة الدولية لجامعة الزيتونة للنشر العلمي، (20)، 473-492. <https://journal.ziu-university.net>
12. بن خليل، حامد علي أحمد. (2024)، أثر تغير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الحقيقي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2020، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية، 1(4)، 245-263.
13. جباري، شوقي، الحداد، محمد محجوب. (2013)، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا: دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، 1(31).
14. الصويغي عون، أحمد عبدالله. (2024)، الناتج المحلي الإجمالي وأثره على الإنفاق الاستثماري للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2015)، مجلة الأصالة، 2(10).

15. علي، سهام يوسف؛ نورالدين، عبد الله إبراهيم. (2017)، أثر التكوين الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا باستخدام نموذج ARDL ، مجلة آفاق اقتصادية، 3(6)، ص 22.

16. سرتية صالح حسين، د. (2021)، جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة - دراسة حالة ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(11)، ص 81.

17. عثمان سالم على عبد المجيد، (2025)، السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (2010-2024)، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية(AJASHSS) ، 4(2)، ص 266.

18. الحويج، حسين فرج. (2024)، التضخم المستورد والاستثمار المحلي في ليبيا، هل التضخم الدولي معيق للنمو؟، مجلة رؤى اقتصادية، 14(1)، ص 35.

19. عبد الله محمد حسن الديغه، سعدة علي محمد، (2023)، التنبؤ بمعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية لسنوات الفترة (1990-2025) باستخدام منهجية بوكس جينكنز، مجلة الدراسات الاقتصادية، 6(3)، ص 29.

20. عبد الله محمد حسن الديغه، سليم عبدالله محمد شادي، (2022)، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)، مجلة البيان العلمية، 13(1)، ص 149.

21. عادل إدريس فتح الله محمد (2025)، طبيعة الاقتصاد الريعي وتداعياته على التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة طبرق، ليبيا.

22. The Role of ، Shefsha. (2023)، Elkhoully, & Hussein, A, Alansary, R the Libyan Agricultural Sector in the Development: An Analytical Study, *International Journal of Smart Agriculture*, 1(1), 11-23.

23. عون، أحمد عبد الله الصويغي (2024)، دور النفط وتنويع الإنتاج في الاقتصاد الليبي، مجلة الأصالة، 1(9)، استرجع من <https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/article/view/448>

24. محمد، عادل إدريس فتح الله. (2025)، طبيعة الاقتصاد الريعي وتداعياته على التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، 5(2)، 423-448، استرجع

من <https://journal.su.edu.ly/index.php/jlgs/article/view/3420>

25. بازينة، بالقاسم يوسف، وحتوق، سيرينا غسان. (2021)، التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية، 4(3)، 26-36، <https://doi.org/10.37375/esj.v4i3.2281>.

26. عبد الرحمن، ربيع أنويجي خليفة. (2023)، أثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2002-2022): دراسة قياسية باستخدام منهجية (ARDL)، مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، 9(9)، 179-206.

27. بغني، طارق عبد السلام (2018)، التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(العدد الأول، الجزء الثاني)، 617-630.

28. المختار، حمزة مفتاح. (2022)، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي: دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2019)، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 7(4)، 67-83.

29. The Impact of Oil Price Shocks on the ،Aimer, Nagmi Moftah. (2020) ،Economic Growth of Libya: An ARDL-Bound Testing Approach *Journal of Empirical Economics and Social Sciences*, 2(1), 59-81.

خامساً: التقارير

1. *Global Innovation* ،Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2022) *Index 2022: What is the future of innovation-driven growth?* World Intellectual Property Organization.

2. *Doing Business 2.0: A better guide for policy makers* ،Djankov, S. (2022) *makers. In Economic Freedom of the World: 2022 Annual Report* (pp. Retrieved from ، Fraser Institute،201-215)

<https://efotw.org/sites/default/files/Doing-Business-2.0-EFW-2022-ch4-rev2.pdf>

3. ، Worldwide Governance Indicators 2022،World Bank. (2022) Retrieved from <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>
4. Human ،United Nations Development Programme (UNDP). (2024) *Development Report 2023/2024: Breaking the Stalemate: New York.،Reimagining Cooperation in a Polarized World*
5. صندوق النقد الدولي. (2025، 25 يونيو)، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 مع ليبيا [بيان صحفي]. من <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2025/06/25/pr-25217-libya-imf-executive-board-concludes-the-2025-article-iv-consultation>
6. الحاسي، عبد الله حامد. (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) . https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/challenges-prospects-libyan-economy-arabic_0.pdf
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023)، التحديات والآفاق أمام الاقتصاد الليبي، طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
8. وزارة المالية الليبية، (2023)، التقرير السنوي للإيرادات والنفقات العامة 2022، طرابلس: وزارة المالية.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (2023)، تقرير تقدم الطاقة في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت: الإسكوا.
10. البنك الدولي (2023)، مؤشرات الحوكمة العالمية: ليبيا . <https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators>
11. تقييم سلاسل القيمة والقيمة المضافة للسلع الزراعية: ليبيا 2021، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليبيا. (2022) .
12. World Bank. (2024)، *Manufacturing, value added (% of GDP) – Libya*، World Bank Data، Retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations=LY>

13. World Bank. (2020, November 24), *The Private Sector amid Conflict: The Case of Libya*, Washington DC: World Bank.
14. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2020), *Economic cost of the Libyan conflict*, Beirut: ESCWA, Retrieved from https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/economic-cost-libyan-conflict-english_0.pdf
15. African Development Bank. (2025), *Libya Economic Outlook*, African Development Bank Group, Retrieved from <https://www.afdb.org/en/countries/north-africa/libya/libya-economic-outlook>
16. World Bank. (2025, Spring), *Libya Economic Monitor: Redefining the Role of State-Owned Enterprises in Libya*, Washington, DC: World Bank, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099412506262520171/pdf/IDU-68205dd8-a622-4c0e-b903-193df914abe2.pdf>
17. International Monetary Fund. (2025, May 30), *Libya: 2025 Article IV Consultation — Press Release*, Washington, DC: IMF, Retrieved from <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2025/English/1lbyea2025001-print-pdf.ashx>

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. الجبوري، حامد عبد الحسين. (2018، 27 حزيران)، المجتمع الريعي نتاج الاقتصاد الريعي الخاصائص والآلية، اقتصاد، تم الاسترجاع من <https://www.fcdrs.com/economical/1080>
2. شبيب، عادل عبد الزهرة. (2021، 2 يونيو)، الاقتصاد الريعي في البلدان العربية وسليباته، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية <https://baghdadtm.org>.
3. الإدريسي، أحمد. (2020، 8 مارس)، اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، منار للأبحاث والدراسات - قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية.
4. المنتدى الاقتصادي العالمي. (2016)، ما هي التنافسية؟ منتدى الاقتصاد العالمي، تم الاسترجاع من <https://www.weforum.org/stories/2016/09/what-is-competitiveness>